العدد ٣٤
شباط/فبراير ٢٠١٠

نشرة الهجرة القسرية

التأقلم مع النزوح في المناطق الحضرية

مع تزايد أعداد النازحين في المدن والبلدان تحتاج الجهات المعنية بالتنمية والعمل الإنساني إلى إعادة التفكير في الأساليب المتبعة في مساعدة النازحين في المناطق الحضرية على العيش في أمان وبكرامة.

إضافة إلى:

تسليط الضوء على هايتي ومقالات عن موريتانيا، جنوب أفريقيا، تيمور ليشتي، كولومبيا، باكستان، اتفاقية كمبالا الجديدة، الانفصال الأسري في المملكة المتحدة، تنقل اللاجئين العراقيين عبر الحدود، الوفيات النفاسية بين السكان المتضررين من الصراعات... وغيرها

مركز دراسات اللاجئين
UNIVERSITY OF OXFORD

النشرة للتوزيع المجاني فقط

كلمة أسرة التحرير

على الرغم من زيادة أعداد الأشخاص الذين يعيشون في البلدات والمدن أكثر من خارجها، وذلك للمرة الأولى في تاريخ الإنسانية، فليست هذه الحقيقة البارزة في حد ذاتها سببًا كي تتناول نشرة الهجرة القسرية النزوح في المناطق الحضرية. ومن وراء هذه الحقيقة تأتي تعددية أسباب انتقال الأفراد إلى البيئات الحضرية والواقع بأن الأمر ليس مسألة اختيار بالنسبة للعديد منهم.

وبصورة نسبية فإننا لا نعرف الكثير عن الأعداد الحقيقية لهؤلاء النازحين قسريًا إلى المناطق الحضرية أوتوزعهم السكاني أو احتياجاتهم الأساسية أو مشكلات الحماية. وقد يختارون التهجير إلى المدن أكثر من المخيمات لكنهم لا يختارون النزوح نفسه؛ لذلك فإن لهم حقوق في الحماية والمساعدة وفق القانون الإنساني. أما بالنسبة للنازحين داخليًا فإن الوضع مربكٌ، فربما يعيشون بين المواطنين الذين يواجهون نفس الصعوبات والتحديات سواء كانوا سكانًا بالمولد أو، على سبيل المثال، ممن هاجروا من الريف إلى الحضر لأسباب اقتصادية.

قد تختلف أسباب انتقال الأشخاص إلى المدن لكنهم يتشابهون في النضال من أجل العيش بكرامة؛ لهذا فإن الكيفية التي يحاول بها مقدمو الخدمات الوطنية والدولية والحماية معالجة احتياجاتهم هي قضية أكبر من القضية الإنسانية البحتة التي تركز على النزوح، وسيتعين على النظام الإنساني النظر إلى هذه الحقيقة بالطريقة التي لم يكن مستعدًا من قبل لاتباعها.

في مقالاتهم الاستهلالية في هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية، يؤكد أنطونيو غوتيريس مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وآنا تيبايجوكا المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات) على صعوبة التحديات التي يواجهها النازحون إلى المناطق الحضرية ومن يحاولون حمايتهم ومساعدتهم، كذلك يتناولان الحاجة لإعادة التفكير بصورة جذرية في النهوج. أيضًا تتناول المقالات التالية بعضًا من القضايا العملية والسياسية التي تصادف النازحين في المناطق الحضرية وتؤثر على مقدمي الخدمات، وهي تعكس تنوع التحليل والجغرافيا اللذان لهما، كما هو متوقع، طبيعة الحضرنة العالمية.

ويشمل عدد هذه النشرة على عدد من المقالات التي تتطرق بشكل مباشر إلى مسائل ذات علاقة مباشرة بالعالم العربي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مقالة فابيو فارولي في الصفحة ٤٤ حول اللاجئين الفلسطينيين من العراق الذين استقروا في دولة شيلي، ومقالة المحرر السابق للنشرة تيم موريس في الصفحة ٣٥ حول اللاجئين الصوماليين في المدن اليمنية ومقالة جيف كريسب في الصفحة ٤٠ التي تركز على اللاجئين العراقيين في المدن السورية والأردنية ومقالتين في الصفحات ٢٠ و٢٢ حول اللاجئين في المدن في مصر والسودان.

في يناير ٢٠١٠، ومع إصدار هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية، ضرب زلزال كبير دولة هايتي محدثًا أضرارًا جسيمة وخسارة الأرواح في المناطق المدنية. وقد ظل عدد كبير من الأفراد دون مأوى – نازحين – بسبب هذا الحدث. لذلك رأينا أنه من المناسب في حينه أن نذكر مقالاً يوضح الأسس التي سيشكل عليها النظام العالمي استجابته وليعلم في الوقت ذاته ندرة استيفاء الاحتياجات الفورية. ونحن أيضًا ننظر بعين الاعتبار إلى نشر عدد من نشرة الهجرة القسرية في عام ٢٠١١ يتناول في موضوعاته المعايير والأسس والمبادئ التوجيهية.

البحث في نشرة الهجرة القسرية

لقد قمنا مؤخرًا بإضافة صفحة جديدة لموقعنا للمساعدة في البحث في أحد موضوعات الأعـداد السابقة من نشرة الهجرة القسرية، يُرجى زيـارة موقعنا على العنوان: http://www.hijra.org.uk. ونأمل أن تكون هذه الخدمة ذات نفع لقراء النشرة الذين نرحب أيضًا بملاحظاتهم إذا كان لدى منظمتكم مكتبة إلكترونية لمصادر أو قوائم الروابط الموضوعية فسنكون شاكرين إذا تمت إضافة روابط الأعداد السابقة من نشرة الهجرة القسرية. كذلك سنرحب بعرض مقالات النشرة على الانترنت أو نسخها مع تحديد المصدر (عرض رابط لموقعنا) مع استحسان إعلامنا.

الأعداد القادمة من نشرة الهجرة القسرية خلال عام ٢٠١٠

- نشرة الهجرة القسرية رقم ٣٥: موضوعات خاصة بالإعاقة والنزوح (سيتم نشرها في يونيو)
- نشرة الهجرة القسرية رقم ٣٦: موضوعات خاصة بجمهورية الكونغو الديموقراطية والبحيرات العظمى (سيتم نشرها في أكتوبر) وستكون الدعوة لتقديم المقالات متاحة على http://www.hijra.org.uk/DRCongo/ والموعد النهائي لتقديمها هو ٣١ مايو ٢٠١٠.

وطبعاً تتوفر جميع الأعداد السابقة من نشرة الهجرة القسرية مجاناً على موقعنا: http://www.hijra.org.uk/mags.htm

مع أطيب التحيات

ماريون كولدري وموريس هيرسون
أسرة تحرير نشرة الهجرة القسرية

قامت ناسا بجمع ووضع هذه الصورة لأضواء المدن في كرتنا الأرضية. وقد تم الحصول على بيانات ترجع إلى عام ٢٠٠٣ بإذن مسبق من مارك إمهوف وكريستوفر إلفيدج. وقام بالتقاط الصورة كريج مايهيو وروبرت سيمون، ناسا.

[المراجع] مشروع الأرض المرئية لناسا http://visibleearth.nasa.gov/

أعلى اليمين بوغوتا، كولومبيا
http://censura20.com/2009/10/18/ciudad-bolivar/
أعلى اليسار دكا، بنغلاديش.
إيرين/مانوشر ديغاتي

نشكر كارين ياكوبسن بمركز فينستاين الدولي بجامعة تفتس وجوزيه ريبرا بقسم الحماية الدولية بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للدعم والنصح اللذان قدماهما واللذان لا يُقدران بثمن فيما يتعلق بقسم الموضوع المميز في هذا العدد.

ونود أيضًا أن نشكر الوكالات التالية لدعمها الكريم لهذا العدد: مؤسسة الكومنولث ومركز رصد النزوح الداخلي التابع لمجلس اللاجئين النرويجي ووزارة العلوم والابتكارات بدولة إسبانيا وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات) وإدارة تطوير وتقييم السياسات التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمكتب الأقليمي لأفريقيا التابع للمفوضية ومكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية.

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية

نهدف في «نشرة الهجرة القسرية» إلى توفير منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ولمن يعملون معهم أو يُعنون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد وتم تأسيسها عام ١٩٩٨ بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين.

أسرة التحرير

ماريون كولدري وموريس هيرسون

هايدي المجريسي (منسقة النشرة)

شارون إليس (مساعدة الاشتراكات)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Oxford Dept of International
Development, University of Oxford
3 Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK

بريد إلكتروني: nhq@qeh.ox.ac.uk
هاتف: ٢٨١٧٠٠ ١٨٦٥ ٤٤+
فاكس: ٢٨١٧٣٠ ١٨٦٥ ٤٤+
سكايب: fmreview
الموقع: www.hijra.org.uk

إخلاء المسؤولية

قامت وزارة الخارجية الأمريكية بالمساهمة جزئياً في تمويل هذا العدد من النشرة، لكن تعبر الآراء والنتائج الواردة فيه عن آراء كتاب النشرة ولا تمثل بالضرورة رأي وزارة الخارجية الأمريكية.

حقوق الطبع:

يمكن اقتباس أية مواد واردة في النشرة بحرية بشرط ذكر مصدرها وعنوان موقع النشرة إذا أمكن أو إلى المقالة المعينة. ونرحب بتعليقاتكم بخصوص محتويات أو تصميم النشرة - الرجاء الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني المبين أعلاه.

التصميم:

Art24 www.art-24.co.uk

طباعة:

LDI Ltd
www.ldiprint.co.uk

ISSN 1460-9819

مركز دراسات اللاجئين

UNIVERSITY OF OXFORD

نشرة الهجرة القسرية ٣٤: في هذا العدد...

٢ كلمة أسرة تحرير

النزوح في المناطق الحضرية

٤ **التكيّف مع النزوح الحضري**
آنا تيبايجوكا

٥ **مواجهة التحديات الإنسانية في المناطق الحضرية**
روجر زيتر وجورج ديكن

٨ **تحديات حماية الأشخاص المعنيين في البيئات الحضرية**
أنطونيو غوتيرس

١٠ **النزوح الحضري والهجرة في كولومبيا**
سيباستيان ألبوها و مارسيلا سيبايوس

١١ **مواجهة التحديات الإنسانية في المناطق الحضرية**
مارزيا مونتيمورو ونادين فاليسكي

١٣ **توصيف النازحين داخليا في المناطق الحضرية**
آن ديفيز و كارين ياكوبسن

١٦ **تحسين الأوضاع المعيشية في بوساسو بالصومال**
فيليب ديكورت وأومبريتا تيمبرا

١٨ **الفقراء والنازحون في الخرطوم**
إليزابيتا برومات

١٩ **رحلة إلى الإقصاء الاج تماعي في كولومبيا**
روبن داريو جيفارا كورال دييغو أندريه جيفارا فليتشر

٢٠ **حياةٌ يائسة للاجئات المناطق الحضرية في ماليزيا ومصر**
ديل بوشر ولورين هيلر

٢٢ **مواجهة التحديات الخاصة بصحة اللاجئين في المناطق الحضرية**
بقلم: بول شيبغل بالتعاون مع قسم الصحة العامة ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٢٤ **نظم دعم النازحين داخلياً في الحضر بجورجيا**
ناميريتا سينغ وكورتلاند روبنسون

٢٥ **التعليم والاعتماد على الذات في مصر**
ماريسا أو إنسور

٢٧ **إيواء اللاجئين في المناطق الحضرية وحدود العمل الإنساني**
كيت كروفورد ومارتن سوفاتني وجيمس كينيدي وتوم كورسيليس

٢٩ **اللاجئون والمساحات في المناطق الحضرية بماليزيا**
أليس إم. ناه

٣٢ **النازحون في المناطق الحضرية في أوغندا: ضحايا راحة بال المؤسسات**
هيلدا ريفستي و كريس دولان و موسيز كريسبوس أوكيلو

٣٤ **الوضع الانتقالي والتواصل مع الوطن وانعدام اليقين: النازحون داخلياً في كمبالا**
ريتشارد ماليت

٣٦ **اللاجئون الصوماليون في المناطق الحضرية باليمن**
تيم موريس

٣٨ **النزوح في المدينة: كولومبيا**
لوس أمبارو سانشيز مدينا

٣٩ **دور سلطات البلدية**
إليزابيث فيريس

٤٠ **تحديات العيش في المدن**
جيف كريسب

٤٢ **هل نجحت عملية صرف المساعدات المالية عبر الصراف الآلي؟**
ساير نايس

٤٤ **مدن التضامن: الاندماج المحلي في أمريكا اللاتينية**
فابيو فارولي

٤٦ **مدينة الملاذ – مُبادرة بريطانية لحسن الضيافة**
جوناثان دارلينغ و كريغ بارنيت و سارة إلدريدج

٤٨ **استضافة 'العدو'**
هاري جين وأنجيلا روز

٤٨ **مساحات الحماية المشروعة ,سياسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٩**
أليس إدواردز

تسليط الضوء: هايتي

٥٠ **المعايير المتبعة عند القيام بأعمال الاستجابة والتعافي في هايتي**
موريس هيرسون

مقالات عامة | مقالات دورية

٥٣ **تنفيذ اتفاقية كامبالا وتجاوز مرحلة النوايا الحسنة**
بريسكا كامونغي

٥٦ **شبكات الظل: تصميم بسيط – إغاثة فعّالة**
إنغريد مكدونالد

٥٧ **تداعيات النزوح في المناطق الحضرية على العمليات الإنسانية**
سارة بافانيلو و مارزيا مونتيمورو

٥٨ **النقطة العمياء في أهداف الألفية الإنمائية**
مارلو دن هولاندر

٦٠ **تنقل اللاجئين العراقيين عبر الحدود**
جيرالدين شاتيلار

٦٢ **النازحون الأجانب في جنوب إفريقيا**
جان بيير ميساغو وتاملين مونسون

٦٤ **التعبئة الاجتماعية في مخيمات النازحين في الباكستان**
شينغا باهادور كادكا

٦٦ **مرونة في التفويض لتأمين الحماية**
أندرياس كام

٦٧ **إغلاق مخيمات النازحين داخليًا واللامساواة الجنسانية في تيمور الشرقية**
فيليس فيرغسون

٦٩ **تمزق الأواصر الأسرية في بوغوتا**
أوفيليا ريستريبو فيليز أمابرو هرناندز بيلو

٧٠ **بين الحياة والموت: الفصل بين الأهل اللاجئين في المملكة المتحدة وأبنائهم**
رودا مادزيفا

٧٢ **إعادة التوطين الطوعي ومشاركة اللاجئين الموريتانيين**
ليونورا ماك إيوان

التكيّف مع النزوح الحضري

آنا تيبايجوكا

لقد غدت القوى الدافعة للنزوح الآن وأكثر من أي وقت مضى تدفع الأشخاص للجوء أو النزوح داخلياً إلى المناطق الحضرية من مدن صغيرة وكبيرة.

حيث يعيش غالبية سكان العالم، منهم ١,٥ مليار نسمة يعيشون في الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير المستقرة وغير النظامية. ويزيد الأمر صعوبة انتشار بعض الظواهر العالمية كالتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، وارتفاع حدة أزمة الغذاء العالمي، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتفشي بؤر الصراع وحالات الطوارئ المعقدة، وكلها عوامل تشجع على انتقال الملايين إلى مواقع جديدة في المناطق الحضرية قادمين من المناطق الريفية أو من المدن الأخرى، كما إنّ تلك العوامل تُبرز على أجندة جهودنا الإنسانية والإنمائية قضية النزوح في المناطق الحضرية.

وبدأ النزوح الحضري يضفي بعداً جديداً على التحديات التي نواجهها في تلبية الاحتياجات الإنسانية للنازحين واللاجئين على حد سواء. فانتقال الناس إلى غير المخيمات في الحضر يقود إلى آثار سلبية منها تقويض الحياة الأسرية للنازحين، وتمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمعات، بل يتعدى ذلك كله فيزيد من تفاقم حساسية الفقراء المقيمين في الحضر أصلا. كما أنّ وصول اللاجئين والنازحين يشكّل ضغطاً جديداً على البنى التحتية للمياه والإصحاح غير الكافية أصلاً، وكذلك على المسكن والنفاذ للأراضي. وهكذا، تنشأ منافسة في استغلال الموارد وسبل العيش بين النازحين في الحضر من جهة وسكان الحضر المضيفين من جهة أخرى، فتزداد حدة التوتر الاجتماعي الذي قد يؤدي إلى نشوب نزاع جديد.

وعدا عن المشكلات التي ستتولد نتيجة قدوم موجبات النازحين للحضر، فإنّ النزوح سيؤثر على المدينة المضيفة من حيث قدرتها على التخطيط، حيث ستعاني من ضغوط مستنزفة للقدرات تتمثل في الازدحام الزائد عن الحد المعقول، وتسكين المتنفسات والمساحات المخصصة أصلاً للتعليم، وانعدام ضبط الزحف العمراني وكل ذلك يستنزف من قدرات المدينة والمقيمين فيها على تحسين الظروف أو منعها من التدهور على أقل تقدير. أما بالنسبة للمدن الفقيرة أصلاً، فلا شك بأنها ستكون أكثر حساسية من المدن الأكثر ثراءً.

وأيّاً كانت طبيعة المدينة، ستبقى آليات الهجرة من الريف إلى الحضر تشكّل تحديات خطرة خاصةً عندما تتم الهجرة دون رضى المقيمين في الحضر. وتمثّل آليات الهجرة المذكورة أيضاً تحديات كبيرة أمام الراغبين في تقديم المساعدة، لعدة أسباب منها على وجه الخصوص أن الكثير من خبرات المجتمع الدولي قد سبق أن تركّزت على أماكن أخرى، ما يدعو إلى ضرورة تكييف أو حتى تحويل عمليات وأساليب العمل الإنساني لنتمكن من تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية، واحتياجات الحماية للنازحين في الحضر.

ولطالما كان للمدن هويتها الاجتماعية والسياسية التي تميزها عن الهوية الوطنية وهوية الحكومة رغم ارتباطها بكل منهما. وهناك تزايد في عدد المدن التي بدأت تشكّل مجالس تحكمها وكأنها حكومات منفصلة بالفعل، فتبني علاقاتها وشبكاتها الخاصة بها، وتكوّن لأنفسها حضوراً سياسياً فريداً على المستويين الوطني والدولي. وقد يوفر ذلك أيضاً الفرص للمنظمات التي قد ترغب في ضمان عيش النازحين في أمن وكرامة آملين بتحسن ظروفهم المعيشية.

يؤمن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشدة أنّ إقامة الشراكات مع الحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص هي من العوامل الحاسمة التي تدفع المدن لتحمل تلبية حاجات كل من النازحين في الحضر والمجتمعات المضيفة لهم. ومن الضروري أيضاً على منظمات الأمم المتحدة، والحكومات الوطنية، والجهات المانحة جميعاً أن تستغل الفرص بتعزيز قدر أفضل من المشاركة والشراكات المثمرة لإيجاد الطرق الإبداعية نحو تحقيق الأعمال.

ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وغيره من الهيئات أن يساهم في تقديم مبادرات مساعدة أكثر فعالية وذلك عن طريق تعزيز شراكاته من خلال نقل الممارسات المثلى وبناء القدرات المؤسسية والتنظيمية. أما بناء القدرات المحلية المستدامة فهي ولا شك من أهم عوامل معالجة الحاجات الآنية للنازحين في الحضر واللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم على حد سواء وتحسين مدن العالم التي نعيش فيها.

لقد حان الوقت قبل أي وقت آخر مضى بأن يكون لنا نشرة مثل نشرة الهجرة القسرية. وتجمع المقالات التالية وجهات النظر المختلفة الأكاديمية منها والسياسية والعملية، وتقدم أمثلة عن كيفية تأثّر النازحين بالبيئة الحضرية وكيفية تكيفهم معها، وكيف أنّ المجتمع الدولي يدير (أو يجب أن يدير) أعماله نيابةً عن النازحين. كما تعرض المقالات أيضاً الدروس المستفادة للعمل المستقبلي.

آنا تيبايجوكا، المديرة التنفيذي لبرنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة (هابيتات) لمزيد من المعلومات الاتصال على:
(www.unhabitat.org)
execdir.habitat@unhabitat.org

منشية ناصر - مستوطنة غير رسمية تقع على مشارف القاهرة في مصر وتُعد من أكثر المناطق كثافة سكانياً في إفريقيا.

أسرة تغسل في نهر بوريغانغا، دكا، بنغلاديش.

مواجهة التحديات الإنسانية في المناطق الحضرية

روجر زيتر وجورج ديكن

مع تطوير الجهات الإنسانية لطرائق جديدة للتعامل مع مستويات النزوح المتزايدة للمناطق الحضرية، قام فريق العمل التابع لمجموعة عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بمراجعة السياق المتغير والسمات الرئيسة للتحديات موضع البحث١.ويعتمد هذا المقال على نتائج فريق العمل.

ركز صانعو السياسات والمشاركون في المجال الإنساني خلال عدة عقود بصورة أساسية على حالات الطوارئ والكوارث في المناطق الريفية. لكن ومع العلم بأن المناطق الحضرية كانت بالفعل وستبقى مقصدًا لسد الاحتياجات الإنسانية، تُولي الجهات الإنسانية والهيئات الفعالة في هذا المجال اهتمامها للمدن والبلدات في الجزء الجنوبي من العالم وتواصل مبادرات السياسة الحضرية.

وعلى الرغم من أن لا مكان حصين ضد الكوارث الحضرية والأزمات الإنسانية فإن المدن في العالم النامي هي الأكثر عرضة لتوابع هذه الكوارث عما هو الحال في العالم المتقدم، وتستمر مخاطر الكوارث في الزيادة نتيجة للحضرنة السريعة وقد ساعد سوء إدارة أو السيطرة على الحضرنة والإدارة غير الدقيقة في الأزمات الإنسانية بل وتسبب فيها.

والآن، يعيش أكثر من ثلاثة مليارات شخص في المناطق الحضرية حول العالم ويقطن ما يزيد عن المليار منهم العشوائيات والمستوطنات غير الرسمية "المنتشرة" خاصة في أفريقيا السوداء وجنوب شرق آسيا. ولنموها السريع، تمثل المناطق الحضرية غير المنظمة وتلك التي لا تتمتع بكامل الخدمات مواطن عالية الخطورة حيث يتعرض معظم قاطنيها للعديد من الأخطار والأزمات اللتان تنتجان عن الضغط الزائد الذي تشهده البيئات الحضرية جراء النقائص الموجودة بالمعروض من الأراضي والمساكن والبنى التحتية الحضرية والطلب المتزايد على هذه الموارد مع نمو المدن بمعدل يتراوح بين ٥ و ١٠٪ سنويًا. وتساهم هذه العمليات والظروف دون المستوى التي يعيش فيها معظم سكان المدينة في حالات الطوارئ المزمنة أو بطيئة الظهور أو حتى تصبح نقاط تحول بالنسبة للأزمات الإنسانية.

الظروف التي تسهل التعرض للطوارئ والأزمات

يساهم الزحام وظروف المعيشة السيئة ونقص المياه النظيفة والصرف الصحي في البيئات الحضرية في حالات الطوارئ الصحية التي قد تشمل تفشي الأمراض المعدية، ويتعرض سكان المناطق الحضرية إلى مخاطر انعدام الأمن الغذائي (ارتفاع الأسعار ونقص الغذاء وعدم وجود شبكات الأمان) نتيجة لسوء الظروف الصحية العامة وضياع الأقوات إلى جانب الدخول غير المؤمنة والتهميش؛ لذا تظهر أهمية استهداف المستفيدين في الأزمات الصحية والغذائية والتي قد تكون نتاجًا ثانويًا للحالات الاضطرارية الأخرى مثل الفيضانات والزلازل أو العنف في المناطق الحضرية مما يخلق ما يسمى بـ «حزم الضغط».

كذلك ستضاعف مناسيب البحار العالية والتصحر والجفاف وزيادة نزوح السكان والأنماط الجديدة الناتجة عن الهجرة إلى وما بين المناطق الحضرية مع بحث النازحون عن أراضٍ جديدة للاستقرار من التغيرات المناخية وزيادة استعداد المدن لملاقاة الكوارث التي

مساكن بأحد أحياء الفقراء في حي إيبوتي ميتا في لاغوس، نيجيريا.

منطقة باكور كافيت جنوب مانيلا، الفلبين.

تتسبب فيها الأحداث المناخية القاسية كثيرة الحدوث وسيؤدي تقليل مخاطر الكوارث في المناطق الحضرية والاستعداد وتخفيف الآثار وسرعة الاستجابة وإعادة الإعمار إلى التحكم في السياسات والبرامج الإنسانية في العقود القادمة.

إن نقص الاستعداد الفعال للعديد من المخاطر ومعايير التخفيف المحدودة تزيد من تعرض سكان المناطق الحضرية للكوارث بل وإن الأكثر من ذلك أن نفس هذه البلاد غالبًا ما تتميز بضعف أنظمة الحكم وعدم تمكين عناصر المجتمع المدني اللازمة لحشد الوكالات والمجتمعات العامة عند حدوث الكوارث والأزمات.

وعلى الرغم من تأثُر المزيد من الأفراد في المدن الكبرى والعملاقة فإن مدن العالم النامي المتوسطة والصغيرة حقيقةً هي الأكثر عرضةً لهذه الأزمات وهذا يرجع إلى عدم كفاية الموارد فيما يتعلق بالقدرة المهنية والحكم والتمويل. كذلك يـزداد تضرر هـؤلاء الأفـراد نتيجة لمحدودية الاستثمار في البنى التحتية والخدمات الحضرية مثل إمـدادات المياه وأنظمة إدارة النفايات الصلبة والخدمات الصحية أضف إلى ذلك نقص الخبرة بالعمل مع الجهات الإنسانية والوكالات الدولية الأخرى.

ومع قابلية المناطق الحضرية للتأثر السريع فإننا لا نملك المعلومات الكافية من أجل دقة تخطيط وتقييم والتنبؤ بتوزيع أكثر المناطق "تعرضًا" للكوارث وحالات الطوارئ الإنسانية (الأقاليم والمدن والمناطق داخل المدن) ولرسم الخرائط الأفضل أهميته في الاستعداد والتخطيط والقدرة التنفيذية الفعالة للمنظمات الإنسانية.

توضح التجربة عبر العديد من السنوات أن الصراعات والكوارث تتسبب غالبًا في النزوح المفاجئ للسكان الريفيين على نطاق واسع إلى المدن والبلدات وقد ازداد هذا التيار بصورة كبيرة في هذه السنوات. ويهاجر المزيد والمزيد من اللاجئين والنازحين داخليًا إلى المدن والبلدات خلال وبعد الصراعات باحثين عن الحماية أو للاختفاء. وتعتبر سياسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول حماية اللاجئين والحلول في المناطق الحضرية٢ انعكاسًا لهذه التيارات المتغيرة. إن النزوح ليضع المزيد من الضغوط على الخدمات الحضرية والموارد مع تقاسم المهاجرين قسريًا وسكان المناطق الحضرية الموجودين في البيئات كثيفة السكان سيئة الخدمات وربما يزيد التنافس والصراعات بين المجتمعات على الموارد الحضرية المحدودة مثل الأراضي والمياه من إمكانية حدوث الأزمات في المناطق الحضرية.

ومن المهم التأكيد على التأثير الإضافي للكوارث وحالات الطوارئ الإنسانية على السكان الفقراء والنازحين في المناطق الحضرية ليس بسبب الأحـداث في حد ذاتها ولكن لزيادة تعرضهم للأزمات عن طريق ثلاثة عوامل، أولها أنه نادرًا ما يكون لدى الحكومات القدرة على حماية سكان المناطق الحضرية الفقراء من خلال تقديم إمدادات المياه وأنظمة الصرف الكافية أوالحماية الفعالة من الفيضانات أوالأراضي الآمنة لبناء المساكن أو الأنظمة الصحية العامة السليمة، وثانيها هو لجوء ساكني العشوائيات واللاجئين والنازحين إلى العيش في مناطق معرضة للأخطار مثل المناطق المنبسطة ومواقع دفن المخلفات أو في المناطق الإسكانية دون المستوى والمزدحمة وغير الصحية نتيجة للفقر. أما العامل الثالث فهو تعرض المجتمعات لمجموعة من الأخطار أي «حزم الضغط» المذكورة سالفًا جراء هذه الظروف.

الهيكل المؤسسي

قد يكون التحدي الأكبر أمام الجهات الإنسانية – وربما الفرصة الكبرى أيضًا – هو تطوير طـرق العمل مع الإطار المـؤسـسي الـحـالي للمنظمات البلدية ومؤسسات المجتمع المـدني الموجودة بمعظم بلديات ومدن العالم النامي، ويُعد التعاون بين الوكالات أساسًا للعمليات الإنسانية الناجحة في المناطق الحضرية. إن لنطاق الأطراف المعنية أهميته وهو الذي يشمل الحكومات المحلية ووكالات توفير الخدمات وإدارات الحكومات الوطنية والإداريـــة ومجالس المدينة والإدارات الفنية والجماعات الدينية والمنظمات المجتمعية وقـوات الشرطة والأوساط الأكاديمية.

ومن أحد المشكلات البارزة توجُه العديد من هذه الجهات إلى البرامج التنموية لذا يلزم دمج الاستعداد للكوارث وتخطيط الإدارة مع عملياتها بغرض استغلال قدراتها ومعرفتها بالكوارث وحالات الطوارئ الإنسانية. وغالبًا ما تكون هناك وكالات وطنية ومحلية مخصصة للتعامل مع الكوارث وتنسيق عمليات الإغاثة وإعادة البناء لذلك يُرجح توافر الموارد المهنية المحلية، ويمكن أيضًا سرعة تعبئة خطط التعافي حيث يسهل الوصول للسكان المتأثرين نتيجة – وهذا من المفارقات – للظروف المعيشية الصعبة.

إن هناك عددًا من الشبكات الحضرية التي تكون في الغالب أقل ارتباطًا بالحكومة والعمليات الإنسانية وتشمل هذه القطاع الخاص والأوسـاط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. ولأن لديها المعرفة والتجربة والخبرة بإدارة الكوارث وتقليل المخاطر فيجب بذل الجهود للتنسيق مع تلك الجهات في المناطق الحضرية واستغلال قدرتها على المشاركة في المساعدة الإنسانية وتقليل المخاطر وعمليات التعافي المبكرة؛ لذلك تُعِد الآن بعض الفرق القُطرية التابعة للأمم المتحدة اللِجان أو الجماعات ذات الصلة والاهتمام لتناول التحديات أمام المناطق الحضرية بالتعاون مع المؤسسات الحكومية الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني.

وقد يُشكـل هذا التعاون مقابلة أساسية مع طرق الاستجابة الإنسانية في المناطق الريفية حيث تكون الجهات الإنسانية الدولية هي فقط الوكالات الإغاثية المختصة، وفي المناطق الحضرية يأخذ القادة المحليون وصناع القرار والمعنيون بزمام مبادرة حشد وتنسيق العمل الإنساني إلى جانب إدارة تقليل المخاطر في

المناطق الحضرية والتخطيط للطوارئ والتعافي ويجب أن يستمروا في ذلك. وكثيرًا ما تلعب الجهات الدولية دور الداعم حيث تكمل الخدمات والموارد المتاحة في المناطق الحضرية والتي لا تكفي لاستيفاء المتطلبات الأساسية للسكان المحتاجين.

إن هذا الدور ليخلق تحديات جديدة أمام الجهات الإنسانية بل وقد يُصّعب الأمر على الوكالات الإنسانية عند تطوير التعاون الفعّال. وعلى الرغم من صعوبة تحديد الجهات المعنية وتطوير الشراكات التعاونية مع الحكومات المحلية والجهات غير الحكومية فتلك هي مهمة أساسية إذ ينتج عن التلكؤ في اتخاذ القرار وازدواجية وتجزؤ الوكالات المسؤولة تأخير العمليات مما يتسبب عنه إحباط الجهات الدولية التي اعتادت حشد الاستجابات السريعة في المناطق الريفية التي لا تجثم عليها قبضة السلطات العامة.

لكن ومع وجود البنى التحتية المؤسسية في المناطق الحضرية فلابد وأن يكون هناك بعض «الثغرات الإدارية»، فربما يتأثر الموظفون الحكوميون في المناطق الحضرية بالكوارث الطبيعية أو يفرون من الصراعات المسلحة أو يتورطون في أعمال العنف بتلك المناطق وقد تتلف الموارد الإدارية الهامة مثل سجلات الأراضي والخرائط والمعدات المكتبية وهذا يخلق بدوره تحديات جديدة للإداريين المحليين ونظرائهم في المنظمات الدولية عند تخطيط وتنفيذ المساعدات الاضطرارية.

وبالمقارنة مع العمل المستقل، يتحدى الدور غير المألوف للتعاون مع ودعـم المؤسسات الحضرية الحكومية وغير الحكومية في حالات الطوارئ وأحيانًا في الكوارث الطبيعية مبادئ الجهات الدولية الإنسانية. وحديثًا، ظهر الفساد والاستيلاء على الأراضي وحالات تورط السلطات المحلية والمسؤولين سياسيًا في حالات الطوارئ الإنسانية مما أدى إلى اعـتراض وربمـا تقييد النطاق التنفيذي للوكالات والمنظمات الدولية.

التحديات التنفيذية والقطاعية

يُعد استهداف المجتمعات المحلية والجماعات المتضررة والمحتاجة تحديًا كبيرًا بالنسبة للجهات الإنسانية في المناطق الحضرية وذلك لكثرة حركة المستفيدين المحتملين وعدم القدرة على الوصول إليهم واندماجهم في الأحياء العشوائية والمستوطنات المنتشرة عبر المدينة، ويضاعف اللاجئون والنازحون داخل أو إلى المناطق الحضرية هذه الصعوبات حيث تكون لهم أسبابٌ خاصةٌ للبقاء مختبئين كالخوف من المضايقات أو الاعتقال أو الطرد، لذلك تعتبر حماية حقوق اللاجئين والنازحين داخليًا والسكان المتأثرين بالكوارث عند العودة أو إعادة التوطين بعد الكوارث والصراعات مشكلة خاصة في هذا السياق.

وتتطلب متابعة وتوضيح وتسجيل وتوثيق المجموعات المستهدفة والمنتشرة غالبًا في المناطق الحضرية التي يصعُب الوصول إليها التوعية المجتمعية الفعالة بغرض سد احتياجاتها من المساعدات المادية والحماية، وهناك العديد من الأدوات التي تُسّهل الوصول إلى ضحايا الكوارث والنازحين في البيئة الحضرية فيمكن، على سبيل المثال، استخدام رسائل الهاتف الجوال والإنترنت لإكمال الوسائل «التقليدية» كوسائل الإعلام المحلية والمنظمات المجتمعية.

لقد طورت الجهات الإنسانية الدولية نطاقًا واسعًا من السياسات والممارسات والأدوات من أجل التنمية والعمل الإنساني في المناطق الريفية والتي يمكن نقلها إلى البيئات الحضرية. لكن تُظهِر التهيئة لهذا السياق الجديد حيث توجد الأسس والقوانين والإجراءات الثابتة تحديًا جديدًا مما يستلزم صياغة سياسات وأساليب عمل جديدة على مستويات الوكالات وفيما بين الوكالات. والمثال على إعادة توجيه وتطوير الإجراءات الجديدة هو التنقيح الحالي لكتيب مشروع سفير٣ إلى جانب تطوير معايير توفير الحماية لسكان المناطق الحضرية المضارين٤ ومراجعة برنامج الأغذية العالمي للممارسات المستهدِفة للغذاء في المناطق الحضرية. إلا أن العديد من الوكالات تتجاوب الآن على أساس كل حالة على حدة لذا تظهر الحاجة للتدريب وصور التدخل الأكثر منهجية والعامة، الخاصة بالمناطق الحضرية.

ولا ننس أيضًا التحدي التنفيذي الرئيس والذي تواجهه الجهات الدولية والمتمثل في المساعدة على إيجاد حلول دائمة للسكان النازحين في البيئات الحضرية إذ لا يستطيع العديد من اللاجئين والنازحين داخليًا، خاصةً في مواقف النزوح المطوّل، العودة أو ربما لا يرغبون فيها مفضلين محاولة الاندماج في المدن التي يعيشون فيها، ويبقى الأخـرون في المناطق الحضرية نتيجة لانعدام الأمن أو سوء الظروف المادية في أوطانهم عما يواجهون بوصفهم سكان نازحين «مؤقتين» في عشوائيات المناطق الحضرية.

وتستدعي الصور المختلفة للكوارث والأزمات الإنسانية ومواقف التعافي المبكر في المناطق الحضرية جميع الأشكال المختلفة للعمل الإنساني. فعلى سبيل المثال، لا يتضح تطور رسم خرائط التحول من الظروف السيئة إلى الأزمة ثم إلى التعافي المبكر ولهذه التحولات تأثيراتٍ فاصلة عند تحديد مواضع البدء والنهاية للجهات الإنسانية.

إن حماية حقوق اللاجئين والنازحين داخليًا وغيرهم من النازحين في البيئات الحضرية – مع خلق «المساحة الإنسانية»- لهو تحدٍ كبير، وهذا يتماشى مع «الأزمة الخفية» للعنف الحضري والاضطرابات الاجتماعية وتزايد عدم الأمن لسكان المناطق الحضرية (خاصة النساء والأطفال) الناتج عن حدوث الصراعات المدنية والصور المختلفة للعنف المسلح والذي قد يضاعف أو يصبح مصدرًا للأزمات الإنسانية.

وتمثل العلاقة بين تقليل المخاطر والمساعدة الإنسانية في المناطق الحضرية تحديًا تنفيذيًا أخر تستعد الجهات الإنسانية للتعامل معه من خلال خبرتها في تقييم المخاطر والاستعداد للكوارث والإغاثة؛ لذلك يمثل تقارب التنمية والعمل الإنساني مساهمةً حيويةً لمعالجة التحديات الإنسانية في المناطق الحضرية من أجل الارتقاء بأشكال التدخل الفعالة والمستدامة والتي تقلل من التعرض للأزمات في المناطق الحضرية مستقبلاً. وعلى الرغم من تطوير عدد من المنظمات لتصميم خرائط المخاطر وتضرر السكان٥ فإنه من اللازم التأكيد على تعرُض سكان المناطق الحضرية لعدد من المخاطر والأضرار، لذا يجب على الجهات الإنسانية دمج هذه الظروف جميعها في سياساتها وبرامجها وممارساتها.

إن أساس هذه التحديات التنفيذية هو الحاجة لاجتذاب دعـم المانحين وهـذا هو الشغل الشاغل للجهات الإنسانية. لقد توفر من التحليل المنهجي للنطاق الحالي وتوزيع أموال برامج التأهب والإغاثة الإنسانية والكوارث في المناطق الحضرية النذر القليل. ومع إشراك سكان المناطق الحضرية في أعمال الإغاثة العامة الإنسانية لم يطور المانحون بعد أي استراتيجيات لتخصيص الأموال اللازمة للعمليات الإنسانية في المناطق الحضرية، لكن يُتوقع أن تضاعف الزيادة المحتملة في عدد الدول ذات التجمعات الحضرية المعرضة للخطر الطلب على التمويل في فترة تندر فيها الموارد، وستؤثر هذه التيارات على مخصصات التمويل من النداءات الموحدة وصندوق الإغاثة في حالات الطوارئ وإنها لتحدٍ أخر تواجهه الوكالات الإنسانية.

روجر زيتر (roger.zetter@qeh.ox.ac.uk) هو مدير مركز دراسات اللاجئين (http://www.rsc.ox.ac.uk). جورج دايكن (deikun.unhabitat@unog.ch) هو كبير مستشاري المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ الهابيتات للسياسات والبرامج (http://www.unhabitat.org) وما عبر عنه هنا من آراء هي آراؤه ولا تخص برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ الهابيتات أو اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

١. فريق عمل التعامل مع التحديات الإنسانية في المناطق الحضرية بقيادة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ الهابيتات
http://tinyurl.com/IASC-MHCUA

٢. http://www.unhcr.org/4ab356ab6.html

٤. التي قام بها المجلس النرويجي للاجئين/ مركز رصد النزوح الداخلي ومركز شيلتر مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ الهابيتات وعدد من المنظمات غير الحكومية
http://tinyurl.com/ShelterCentre-UrbanProject

٥. على سبيل المثال: الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمجلس النرويجي للاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الصحة العالمية و منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ومركز شيلتر وأخرون

تحديات حماية الأشخاص المعنيين في البيئات الحضرية

أنطونيو غوتيرس

إن الحضرنة لهي تيارٌ لا رجعة فيه إذ سيعيش المزيد والمزيد من الأشخاص الذين نهتم لأمرهم – وهم اللاجئون والعائدون وعديمو الجنسية – في المدن والبلدات وسنحتاج إلى تكييف سياساتنا وفقًا لذلك.

قد يصعُب التأكد من العدد الحقيقي للاجئين والنازحين داخليًا والعائدين وعديمي الجنسية في المناطق الحضرية والمثال الواقعي على ذلك هو استقبال دمشق وعمّان لأكثر من مليون عراقي إلا أن هذا ليس بالمثال الوحيد الحالي لنزوح السكان على نطاق واسع في المناطق الحضرية. ويعتقد الكثيرون باستضافة الخرطوم لـ ١,٧ مليون نازح ولاجئ، أما أبيدجان وبوغوتا فقد استقبلتا مئات الآلاف من ضحايا الصراع المسلح والعشوائيات المكتظة والتي تنعدم فيها الخدمات فعليًا، وانضم اللاجئون السابقون العائدون من إيران وباكستان ومن نزحوا جراء العنف في المناطق الريفية في أفغانستان إلى الأعداد الكبيرة التي هاجرت لكابول لأسباب اقتصادية وأخرى مختلفة مما نتج عنه زيادة متضاعفة في سكان كابول منذ العام ٢٠٠١.

ويتضح أن النزوح الحضري ظاهرة عالمية لكنها ذات آثار موضعية؛ لهذا فهي قضية تتعلق بالاهتمام المتزايد بالسلطات المدنية والحكومات المركزية إلى جانب المنظمات الإنسانية والتنموية، ولقد أصبحت الإدارات البلدية جهات فاعلة وهي تحتاج الدعم القوي من المنظمات الوطنية والدولية والمشاركة الأوسع للمجتمع التنموي.

توحيد الجهود

ليست تجربة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع اللاجئين والنازحين داخليًا والعائدين وعديمي الجنسية في المدن بالجديدة لكن الجديد هو تقدير كون المدن موقعًا أساسيًا للاستجابة الإنسانية لاحتياجات هؤلاء السكان؛ ولتفعيل تعهداتنا فإننا في حاجة إلى تحسين أدائنا في البيئات الحضرية وإعادة تقويم توجهاتنا مع زيادة التركيز على الشراكات وتولية الاهتمام الخاص لدور السلطات المحلية.

ولا يمكن عزل أزمة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المعنيين في المناطق الحضرية بل هي تحتاج المعالجة في سياق أوسع يشمل الفقراء في تلك المناطق، ويحتاج المجتمع الإنساني لإعادة تقييم نموذج المساعدة في المناطق الحضرية وأن تحدد الجهات الإنسانية كيفية دعم المبادرات المجتمعية والتصاعدية بصورة أفضل.

ومع أننا لا نود التعدي على عمل الجهات القائمة على التنمية فإننا نرغب في تحفيز جهودهم وتنسيق أنشطتنا مع أنشطتهم وسنحتاج العمل بجدٍ مع الحكومات والسلطات المحلية ومن خلال فرق الأمم المتحدة القُطرية لزيادة الوعي بأن تخفيف الفقر وتقليل الأخطار الناجمة عن الكوارث ومبادرات إزالة العشوائيات وغيرها يجب وأن تستوفي احتياجات جميع سكان المناطق الحضرية المهمشين بما في ذلك من تهتم بهم المفوضية.

فإذا أردنا أن يكون لجهودنا التأثير المرغوب فلا بد ألا نرى هؤلاء السكان بمعزل عن المجتمعات المحلية وسننجح إذا اتخذنا منهاجًا شاملاً ينظر بعين الاعتبار لحقوق النازحين ومضيفيهم.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/جيمس أوتواي

نساء من زيمبابوي يصطففن في طابور خارج مركز موسينا لاستقبال اللاجئين والذي تديره وزارة الشؤون الداخلية بدولة جنوب أفريقيا.

الشراكات والأولويات

لقد أبرزت المناقشات في حوار الحماية في ديسمبر ٢٠٠٩ بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف الحاجة لشراكات أقوى، وستبقى الحكومات المركزية بالتأكيد شريكًا أساسيًا فهي تمثل الدول الموقعة على معاهدة اللاجئين عام ١٩٥١ واتفاقية الاتحاد الأفريقي المبرمة مؤخرًا لحماية ومساعدة النازحين داخليًا وغيرها من الوسائل الدولية الأخرى ذات الصلة. كذلك تضع هذه الحكومات الأطر القومية القانونية والاستراتيجية والسياسية التي نعمل ضمنها جميعًا، وتظهر ضرورة دمج السلطات المحلية عند وضع الاستراتيجيات والسياسات، ولا ننسى الأدوار الهامة التي يلعبها شركاؤنا التقليديون من المنظمات غير الحكومية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والتي يقوم بها أيضًا المجتمع المدني خاصة قادة المجتمع المحلي والمنظمات الدينية والجماعات الأخرى التي تعزز الترابط الاجتماعي.

وكان العنصر الرئيس في جميع مناقشاتنا في الحوار هو كيفية خلق وتعميق ومد نطاق الحماية في المدن لمن نأبه لأمرهم وهذا يشمل التأكيد على الأطر القانونية ومعرفة الحقوق حيث يتم القيام بجانب كبير من الدعم لتشجيع التصديق على الوسائل الدولية وسحب التحفظات وإنشاء قانون الحماية الوطنية مما يتطلب توجهًا مطّلعًا ومميزًا حيث ستتبع بعض الدول التي لم تصدق على معاهدة عام ١٩٥١ السياسات المتعاونة بل وفي بعض الأحيان الأكثر تقدمية عن سياسات الدول التي صدقت على الاتفاقية.

ومن الملاحظات التي أوضحها المشاركون في الحوار: أولاً، يجب أن نتجنب بناء الهياكل المتوازية عند تقديم الخدمات والمساعدة، خاصة في الحماية والتعليم والصحة وثانيًا، فإننا نحتاج لبذل الجهود من أجل التقاسم الفعال للأعباء لذا يلزم التقارب بين الجهات الإنسانية والتنموية بطريقة أكثر جدية. وليست المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فاعلاً تنمويًا إلا أن لها دورًا حفازًا وداعمًا تلعبه مع الدول المانحة لتعزيز المنظور ذو التوجهات التنموية والأكثر مجتمعية.

وللطريقة التي نتعامل بها مع من نخدمهم أهميتها ونحن نحتاج للتأكيد على إنسانيتها ومهنيتها مع العمل سويًا لتفادي المضايقات أو الاحتجاز غير المبرر. لقد أبرزت مناقشاتنا ضرورة تحرك السكان المحليين نحو مواجهة الكره المرضي للأجانب والذي يمثل مع نموه الواضح في العالم المتقدم مصدر قلق في العالم النامي. كذلك فإننا نحتاج لضمان الاستجابة السريعة للسلوكيات غير المقبولة مثل الإتجار بالبشر والاغتصاب والصور الأخرى لانتهاكات حقوق الإنسان ويلزم التعامل بصرامة مع الأعمال الإجرامية وأن نصبح في ذات الوقت أكثر فعالية عند حماية ضحايا الجرائم.

وقد علق العديد من الحضور في الحوار على التسجيل والتوثيق وتحديد أوضاع اللاجئين، لذا لزم التقدير بعدم قيام اللاجئين والنازحين الأخرين بما يتعارض مع مصالحهم، فإذا أدركوا مثلاً وجود خطر لكن لا فائدة من التسجيل فإنهم لن يسجلوا وعلينا السعى لضمان رؤية من سيستفيدون من التسجيل لنفعه.

منحى أخر هام لمجال الحماية هو الوصول إلى المعلومات وشبكات الأمان والخدمات الأساسية للسماح للاجئين والنازحين بسد متطلباتهم الأساسية إلى جانب الوصول إلى التدريب المعتمد على الذات وفرص العمل والقروض الصغيرة.

الخطوات التالية

من الواضح أن الحضرنة تمثل مشكلات متعددة في الدول المتقدمة مقابل الدول النامية وبين الدول على أساس القوانين والتقاليد والحضارة، وعلى ما نضع من سياسات اعتبار الطبيعة الخاصة لمتطلبات حماية الأفراد ومعرفة أن هناك مبادئ عامة من أهمها ملاءمة التوجه المبني على الحقوق للاستراتيجيات والسياسات والمعايير التي نوجدها.

وبعد حوار جنيف في ديسمبر ٢٠٠٩ ١، ستتخذ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عـددًا من الخطوات لمتابعة مناقشاتنا:

١. مراجعة السياسة الجديدة للأمم المتحدة حول اللاجئين الحضريين

أصـدرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة سياسة جديدة حول حماية اللاجئين والحلول الدائمة في البيئات الحضرية في سبتمبر ٢٠٠٩. تقر هذه السياسة أنه لا تعد التزامات المفوضية ولا الدولة المضيفة تجاه اللاجئين والنازحين داخليًا مشروطة بإقامتهم في المخيمات وهي تؤكد حقيقة عدم تأثُر مسؤوليات المفوضية الإلزامية نحو اللاجئين بمواقعهم وتهدف إلى تشجيع والمساهمة في التطور التدريجي للأطر الوطنية القانونية والسياسية مما يدمج اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المعنيين في المناطق الحضرية في النسيج الاجتماعي للمدن والبلدات بطريقة مناسبة تحترم الحقوق. وسوف نراجع سياسة اللاجئين الحضريين الجديدة واضعين في اعتبارنا المناقشة القيّمة لحوار ديسمبر.

٢. دعم النازحين داخل المناطق الحضرية

اتفقت أنا ووالتر كالين (ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان للنازحين داخليا) على الدعوة المشتركة مع المجتمع الإنساني الأوسـع بمباشرة تعريف مشابه للسياسة الخاصة بالأشخاص غير المقيمين في المخيمات والنازحين داخليًا وهذا يحتاج جهدًا تعاونيًا يقع على عاتق الأمم المتحدة إذ لا تملك المفوضية الالتزام بالتوسع في هذه السياسة من تلقاء نفسها.

٣. القيام بالتقييمات في الوقت الحقيقي

لقد قمنا بالفعل بتقييم أنشطة المفوضية بالنيابة عن العراقيين النازحين في المناطق الحضرية في الشرق الأوسط مع التأكيد الخاص على عمّان وحلب وبيروت ودمشق٢. أما بالنسبة لعام ٢٠١٠، لم تحسب العديد من مكاتبنا حساب تعزيز ما نبذل من جهود بالنيابة عن اللاجئين في البيئات الحضرية الأخرى وفقًا لسياسة المفوضية الجديدة، وبهذا سنختار عددًا من المدن كمواقع تجريبية مع القيام بتقييم هذه البرامج في الوقت الحقيقي من أجل تحديد الممارسات الجيدة ممكنة التطبيق خلال التمهيد الأوسع للسياسة عام ٢٠١١.

٤. جمع أمثلة الممارسات الجيدة والتشارك فيها

اتقفنا على إنشاء قائمة بالممارسات الجيدة وليس ذلك بالشيئ الذي نقوم به وحدنا وعلينا أن نثمن مساهمات شركائنا.

٥. سياسة اللاجئين الحضريين الجديدة السائدة

وفقًا للتقرير الموحد للحوار والخطط التجريبية وقوائم الممارسات الجيدة فإننا سندمج سياسة اللاجئين الحضرين الجديدة في برنامجنا لعام ٢٠١١ بهدف الاستمرار في تحسين أدائنا خلال عام ٢٠١٢ وما بعده. ومن ناحية الموارد، فإننا نحتاج كلاً من البُعد الداخلي – وهو المسألة التي تتعلق بتحديد أولوياتنا – والبُعد الخارجي ذو الصلة برغبة المانحين في تولية هذه المبادرة الاهتمام الخاص. ونحن وبقوة نحث الدول المانحة وشركائنا لمعرفة تحديات السكان النازحين في البيئات الحضرية من خلال توجه شامل تتحكم فيه آليات التنمية في مشروعات التنمية المجتمعية على المستوى المحلي.

إن أمر معالجة التحديات التي يطرحها النزوح الحضري ليس بالأمر السهل - ولن نتمكن من معالجتها إذا قيدنا أنفسنا بالاهتمامات المؤسسية الضيقة أو إذا لم ندعم الشراكات السليمة أو إذا اعتقدنا أننا نملك جميع الأجوبة. إن مخططي المـدن والبلدات حول العالم ليبتكرون ويجربون ويتعلمون ونحن في حاجة للعمل معهم ومع من نهتم لأمرهم والذين يُذكِروننا دائمًا أن ما يحتاجونه هو يد تساعد وليس يد تخذل.

أنطونيو غوتيرس هو مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين. وللمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع خوسيه ريبرا (riera@unhcr.org) وهو كبير مستشاري مدير قسم الحماية الدولية بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

١. http://www.unhcr.org/pages/4a12a4a26.html
٢. "العيش في المدينة" يوليو ٢٠٠٩
http://www.unhcr.org/4a6dbdbc9.html

النزوح الحضري والهجرة في كولومبيا

سيباستيان ألبوها و مارسيلا سيبايوس

من الضروري تفهم النزوح القسري إلى المناطق الحضرية في كولومبيا في سياق الهجرة من الريف إلى المناطق الحضر حتى يتسنى تحسين السياسات والخطط الحضرية الخاصة بالنازحين والمهاجرين والمجتمعات المحلية.

طبقاً للبيانات المتوافرة، فإن ٩٣٪ من النازحين في كولومبيا هم ممن نزحوا إلى المناطق الحضرية. وقد تزامن مع هذا النزوح ما شهدته البلاد على مدار العقد الأخير من موجات من الهجرة الغفيرة للسكان من المناطق الريفية إلى الحضر.

ويصل التعداد السكاني في بوغوتا إلى نحو سبعة ملايين نسمة، منهم أكبر تجمع من المهاجرين والنازحين داخلياً في البلاد – حيث تؤوي ما يقرب من ٢٧٠ ألف نازح داخلي. وهاتان الظاهرتان تنتميان لنفس المنشأ والسبب:

منظر ليلي لمدينة سويداد بوليفار في جنوب غرب بوغوتا، كولومبيا.

وهو الهجرة من الريف للحضر والتي كان تاريخياً مرجعها الظلم والإجحاف في الاستفادة من الأراضي والتي أدت إلى حالة من التوتر بين ملاك الأراضي والفلاحين كان من نتيجتها اندلاع الصراعات وأشكال العنف التي لا تزال حتى هذا التاريخ تدفع بالآلاف للنزوح القسري. ومن الصعب حتى هذا التاريخ التفرقة بين الأسباب الاقتصادية للهجرة وبين الأسباب المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالصراع والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وهذا الوضع يزيد من تعقيد عملية تسجيل النازحين داخلياً ويفسر لنا السبب وراء تسجيل فقط نصف أعداد النازحين داخلياً في بوغوتا. وبسبب تعايش المهاجرين الاقتصاديين والنازحين معاً في نفس المواقع، نجد الكثير من النازحين داخلياً لا يعون أن لهم حقوق كأشخاص نازحين قسرياً ومن ثم لا يسعون لتسجيل أنفسهم.

وقد صمم نظام التسجيل، والمفوض قانوناً لتسجيل النازحين داخلياً قياماً على أساس روايتهم الشفهية لأسباب وظروف نزوحهم، بشكل صارم للتمييز بين الأشخاص النازحين داخلياً بحق وبين المهاجرين لأسباب اقتصادية. وعليه، فمن الناحية العملية، فإن عملية تسجيل النازحين تشبه في النهاية عملية تسجيل وضعية اللاجئين (RSD) التي يتم إجراءها مع اللاجئين. ورغم ذلك، فمن الواضح أن عملية تسجيل النازحين داخلياً تفتقد لإجراءات الحماية المتضمنة في عملية تسجيل وضعية اللاجئين، ولا ينظر إليها باعتبارها عملية مسح، فيما هي كذلك عملياً. وهناك من يزعم أن هذه العملية تُجرى بدرجة كبيرة من الذاتية والعشوائية، وهو ما ينجم عنه استبعاد أشخاص يستحقون التسجيل فعلاً.

ومن التداعيات الأخرى للتدفق المختلط، والذي نلمسه جلياً في معظم المدن ذات النمو المتسارع التي تستضيف نازحين داخلياً في البلدان النامية حول العالم، نشوء المستوطنات غير الرسمية وأسواق الأراضي غير الرسمية حول بوغوتا. وقد تحولت بعض البلديات الواقعة حول المدينة إلى مستوطنات كاملة جرى ضمها في النهاية بالمدينة نتيجة عملية الالتحام الحضري الطبيعية للمدن المنفصلة.

وفي هذه المستوطنات المنتشرة حول بوغوتا تحديداً يستقر النازحون داخلياً. فبعد البقاء مع عائلاتهم أو أصدقائهم لفترة قصيرة، يتطلع النازحون إلى تلبية احتياجاتهم المعيشية من خلال شراء أو تأجير محل السكن. وتتطلب الاستفادة من سوق الأراضي والعقارات الرسمية قوة شرائية تفوق إمكانياتهم المتواضعة، كما أن الاستفادة من الإعانات الحكومية الإسكانية يتطلب تاريخاً مالياً وائتمانياً يفتقده الكثيرون منهم. ونتيجة لذلك، فإن معظم النازحين داخلياً وبدافع الضرورة ينجذبون تلقائياً نحو المستوطنات غير الرسمية. وكانت هذه العمليات تؤدي أحياناً إلى عمليات إخلاء واسعة، وفي أحيان أخرى إلى قيام البلدية بتقنين أوضاع المستوطنة وتوفير شبكات الصرف والكهرباء الأساسية.

ويعني أيضاً النزوح إلى المراكز الحضرية الكبيرة مثل بوغوتا أن يقضي النازحون وقتاً طويلاً للغاية في انتظار الاستفادة من المساعدات الإنسانية التي يستحقونها. وقد كشف أحد المسوحات التي أجريت في بوغوتا عن أن الأمر قد يستغرق في ظل الإجراءات الطويلة والروتين البيروقراطي ما يصل إلى عامين كاملين بين النزوح وبين استلام أول مساعدة إنسانية في المدينة. وهذا ما يستنزف صبر النازحين، الذين يفضل الكثيرون منهم اللجوء مباشرة إلى القنوات غير الرسمية للدعم.

سياسة التنمية والمساعدات الإنسانية

تكشف لنا البيانات القومية عن أن ٩٨,٦٪ من النازحين يعيشون تحت خط الفقر فيما ٨٢,٦٪ منهم مصنفون رسمياً على أنهم يعيشون في أوضاع من الفقر المدقع، وهي نسب تتباين بشكل حاد مع النسب المقابلة للسكان من غير النازحين التي تصل إلى ٢٩,١٪ و ٨,٧٪ على التوالي. ويأتي دخل النازحين داخلياً في بوغوتا أقل من دخل أفقر سكان العاصمة بنحو ٢٧٪.

وتوفير الدعم التنموي للنازحين داخلياً أمر لا غنى عنه على المدى البعيد في مدن مثل بوغوتا، التي تحمل فيها غالبية النازحين نفس تطلعات المهاجرين بخصوص الإقامة الدائمة في المدينة. ويجعل استمرار النزوح

للمدينة حتى الآن من الضروري تجهيز المساعدات الإنسانية للوافدين الجدد وفي نفس الوقت تجهيز الدعم طويل الأمد للغالبية التي استنزفت حقها المحدود بفترة ثلاثة أشهر فقط في المساعدات الإنسانية. فإذا كانت هناك رغبة في جعل التوطين النهائي في مدينة النزوح حلاً مستداماً، فسيقتضي الأمر تلبية كافة حقوق النازحين بلا تمييز والوصول بها على الأقل إلى نفس مستوى الحقوق التي يتمتع بها الأفراد المقيمون من غير النازحين من السكان[1].

وتنظر معظم سلطات المدن في كولومبيا إلى ظاهرة النزوح الداخلي باعتبارها ظاهرة ذات بُعد قومي ولها تداعياتها المحلية التي يجب أن تأخذها الحكومة الوطنية في الحسبان٢. ولهذا السبب، فإن البلديات لا تدرج بشكل منهجي قضية النزوح في خططها التنموية المحلية أو البلدية (مع بعض الاستثناءات) ولا ترى أن عليها أية مسؤوليات في توفير الموارد اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتنمية طويلة الأمد.

وكانت التعديلات التشريعية الأخيرة التي استهدفت حل هذه المشكلة قد أكدت على ضرورة تقاسم المسؤوليات بين الحكومتين القومية والمحلية، بيد أن درجة تقاسم هذه المسؤوليات ليست واضحة بعد، كما لا نجد نصاً يوضح نسبة التكاليف الواجب أن تغطيها الحكومة المركزية، خاصة بالنسبة للدعم الاجتماعي والاقتصادي على الأمد البعيد.

وقد اتخذت بوغوتا بعض الخطوات لتفعيل برامج خاصة للأسر النازحة التي استنفدت المدة المقررة للاستفادة من شبكة الدعم الطارئ التي تقتصر في الغالب على ثلاثة أشهر فقط. وكانت المشروعات التي أقامتها الحكومة لتحقيق هذا الهدف تتمثل في برنامج للحماية الاجتماعية لأسر النازحين داخلياً يُدعى 'بوغوتا، مدينة إيجابية لحياة أفضل٣'، وذلك ضمن الخطة التنموية للمدينة. ومع ذلك، فإن معظم هذه المشروعات تظل محدودة من حيث الزمان والمكان ولم يجر تقييم آثارها بعد. وعلى كل حال، فالأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود لضمان اشتمال سياسات التنمية والتخطيط للمدن على تأمين الحماية الاجتماعية للنازحين داخلياً في المدن، وتقييم أثر البرامج القائمة.

سيباستيان ألبوها (sebastian.albuja@nrc.ch) هو محلل قُطري في مركز رصد النزوح الداخلي (http://www.internal-displacement.org). أما مارسيلا سيبايوس (mceballos2000@yahoo.com) فهي محاضرة في معهد الدراسات الحضرية التابع لجامعة كولومبيا القومية (http://www.redbogota.com).

١. مشروع بروكينجز – بيرن المشترك بشأن النزوح الداخلي، 'عندما ينتهي النزوح: إطار للحلول المستدامة'، ٢٠٠٧، ص.١١.
٢. انظر أيضاً مقالة فيريس ص ٣٩
٣. 'mejor vivir para positiva Bogotá'

مواجهة التحديات الإنسانية في المناطق الحضرية

مارزيا مونتيمورو ونادين فاليسكي

يسعى بعض النازحين داخليًا في البلقان والقوقاز وتركيا إلى "التواري" لأسباب تتعلق بالأمن، بينما يتوارى البعض الآخر عندما تجبرهم الإجراءات التي تتخذها سلطات المدينة أو أصحاب العقارات إلى التنقل مرة أخرى داخل المدينة.

عندما يمثل النزوح إلى المدن والبلدان في حد ذاته إستراتيجية للتأقلم ، قد يفضل النازحون عدم إبداء أي مظاهر تجعلهم مميزين عن سكان الحضر الآخرين في محاولة لتجنب أن يصبحوا مستهدفين. كما يمكن لتفضيل السكن الخاص على السكن الذي ترعاه الحكومة أن يساهم أيضًا، إلى جانب العوائق التي تحول دون تسجيلهم، في "التواري". فعلى سبيل المثال، كان على النازحين داخليًا في أوروبا، لمدة بلغ متوسطها ١٥ سنة، إما التحول تدريجيًا من السكن الحكومي إلى سكن خاص ـ يؤجرونه أو يتملكونه أو يتشاركون فيه ـ في المدن والبلدان، أو الاستمرار في الإقامة بمستوطنات غير رسمية تقع على الحدود الخارجية للمراكز الحضرية. ونظرا لكونهم قد تبنوا سلوكًا مشابهًا لسكان الحضر الآخرين، بما في ذلك المهاجرين الاقتصاديين، وانتشروا بينهم بل وسعوا للاندماج معهم، فإن ذلك يعيق أي جهود تبذل لجمع بيانات عنهم ورصد احتياجاتهم. وغالبًا ما يكون سكن النازحين داخليًا محفوفا بالمخاطر؛ حيث يصبحون أكثر عرضة لعمليات الإخلاء القسري على أساس التمييز أو عندما يقرر الملاك استصلاح الأرض لبيعها أو لاستخدامها في أغراض أخرى. هذه المخاطر المتزايدة في التنقل داخل الحضر تزيد من الضغط على النازحين داخليًا تدفعهم إلى ترك أقل بيانات ممكنة عنهم، وعندما يتعرضون للإجلاء فإنهم يختفون عادة داخل المناطق الطبيعية الحضرية.

في بعض الحالات عملت السياسات الحكومية على زيادة تواريهم عن طريق خلق حواجز قانونية. فعلى سبيل المثال، عملت حكومتا روسيا وأذربيجان، في محاولة للسيطرة على زيادة التحضر، على الحد من اختيار الأشخاص لأماكن إقامتهم، مما جعل النازحين داخليًا في كثير من الحالات بمثابة "سكان من الأشباح". كما يتعين على النازحين داخليًا من روما إلى صربيا، شأن بقية المواطنين، تقديم عقد السكن عند التقدم لاستخراج الوثائق الشخصية والحصول على المساعدة الاجتماعية والرعاية الصحية المجانية، وهو ما يتعذر عليهم القيام به غالبًا. وعندما يواجهون عقبات كبيرة في تغيير مكان إقامتهم الرسمي من موطنهم الأصلي إلى مكان نزوحهم، فإنهم ينضمون إلى صفوف سكان الحضر دون أي اعتراف رسمي ويكافحون من أجل التمتع بحقوقهم على قدم المساواة مع جيرانهم من السكان الأصليين. وفي حالات أخرى، لا سيما في حالات النزوح الثانوي، قد يفضل

امرأة من النازحين داخليًا تعد وجبة في مركز جماعي كان في السابق مركزًا لمعالجة مرض السل في تبليسي في جورجيا.

مركز رصد النزوح الداخلي، مارس ٢٠٠٨

أسرة من النازحين داخليًا من الشيشان قد رفعت دعوة في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد إجلائهم من شقتهم الخاصة بستافروبول في روسيا.

النازحون داخليًا عدم تغيير مكان إقامتهم حتى لا يفقدوا المزايا الحالية المضمونة. ففي تركيا، على سبيل المثال، لا يزال النازحون داخليًا من الأكراد يواجهون صعوبات في الاعتراف المحدود باللغة التركية في المدارس والمحافل العامة. وتؤدي تلك الحواجز المجتمعية إلى مزيد من التهميش.

في مثل هذه الظروف، تتعايش المجموعات المختلفة بدرجات متفاوتة من التمثيل في الساحة الحضرية ولكنها جميعًا تهدف إلى الوفاء بحقوقها واحتياجاتها الأساسية. وقد يشكل التواري عقبة في ذلك، ولكنه يمثل أيضًا إستراتيجية للتعامل مع الوضع الراهن. أظهرت دراسة قام بها مركز تافتس – مركز رصد النزوح الداخلي (Tufts-IDMC) لجمع بيانات عن النازحين داخليًا في المناطق الحضرية[1] كيف أن إجراء دراسة استقصائية للأسر ـ لا تتطلب تحديد ذاتي لهوية النازحين داخليًا ـ لا يمكنه فقط تقديم تقديرات سكانية للنازحين داخليًا وأنماط توزيعهم داخل المدينة، بل إنه يسهم أيضًا في التوصل إلى فهم جيد لمسألة كيف أنه قد توجد اختلافات بين النازحين داخليًا وغيرهم في بعض العناصر الأساسية، مثل السكن والتعليم والتوظيف وخبرتهم مع عمليات الإخلاء القسري. تتضح من هذه الدراسة الثلاث اعتبارات التالية:

أولاً: تحتاج مسألة تعريف من هو النازح داخليًا ومن هو غير النازح داخليًا إلى النظر إليها بعناية ـ ليس فقط في ضوء التعريف الوارد في المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي ولكن أيضًا حتى يكون لدينا نهج مشترك بين جميع العوامل المؤثرة فيمن يتم إدراجه في الفرز النهائي.

ثانيًا: من أجل توفير استجابة مناسبة في بيئات الحضر يصبح من الضروري جمع معلومات عن جميع الشرائح المختلفة من سكان الحضر المتأثرين بالنزوح ـ فقراء الحضر، المهاجرين، الأشخاص الذين اضطروا للنزوح القسري، العائدين، الخ... حيث يعمل ذلك على تكوين صورة عن الأخطار المحيطة بكل مجموعة ويلقي الضوء على الدور الذي قد يلعبه تضارب المصالح.

ثالثًا: في أوضاع النزوح المطول يمكن لمثل هذا التحليل المقارن توفير معلومات ضرورية للغاية بشأن نجاح النازحين داخليًا في التوصل إلى حلول دائمة، وفي حالة عدم التمكن من ذلك، يتم الوقوف على العقبات البارزة، بما في ذلك احتياجات سكان الحضر الأصليين التي لم تتم تلبيتها.

وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، تُعد أوضاع النزوح المطول في أوروبا خير مثال على ذلك. فبينما يتناقص اهتمام الجهات المانحة ووسائل الإعلام تجاه النزوح الداخلي في أوروبا وبينما لا تزال معظم الحكومات تعطي الأولوية لإعادة النازحين داخليًا إلى أوطانهم، نجد هناك افتقار شامل للمعلومات الأساسية عن النازحين داخليًا الذين يسعون لإيجاد حلولاً دائمة مفضلين خيارات التوطين على العودة، لا سيما في المناطق الحضرية. هذا النقص في الاهتمام والمعلومات بشأن وضع النازحين داخليًا في مناطق الحضر هو بمثابة شكل آخر من أشكال التواري. وعلى الرغم من كون السكان النازحين الذين وجدوا ملجأ لهم إما في المراكز الجماعية أو الأشكال الأخرى من المستوطنات المتجمعة في مناطق الحضر يُعدون من الناحية المبدئية مجموعة سهلة يمكن جمع المعلومات عنها نظرًا لتركزها في موقع واحد، إلا أنه تعذر القيام بذلك في ما لا يقل عن ٢٤ من أصل ٥٦ موقعًا من مواقع النزوح الداخلي التي تولى مركز رصد النزوح الداخلي رصدها في سنة ٢٠٠٨.

يواجه النازحون داخليًا في أوروبا تحديات متزايدة بسبب الطبيعة المطولة لنزوحهم بينما يواصل الانتقال إلى اقتصاد السوق تغييره للمناطق الطبيعية في الحضر. فعلى سبيل المثال، تمت خصخصة العديد من المساكن الاجتماعية بينما كان الاحتلال المتواصل للمراكز الجماعية يشكل غالبًا تعارضًا مع سياسات الحكومة المتوجهة نحو الخصخصة ومصالح الملاك ويؤدي إلى عمليات إجلاء ومزيد من النزوح للسكان.[2] ولقد وفرت الحكومات القليل من البدائل السكنية لمن يتم إجلائهم من النازحين داخليًا كما أن هناك عدد قليل جدًا من الدول الشيوعية السابقة التي عملت على وضع أو تنفيذ تشريع للإسكان الاجتماعي بعد تحولها إلى اقتصاد السوق. وعلى الرغم من أنه في بعض الحالات قد لا تختلف احتياجات النازحين داخليًا عن تلك الخاصة بسكان الحضر، إلا أن مطالبهم بشأن إعادة ممتلكاتهم و/أو الحصول على تعويضات لم تحصل معظمها على استجابة حتى الآن، وهو الأمر الذي لا يزال يفصلهم عن جيرانهم.

وضع تدفق النازحين داخليًا إلى مناطق الحضر ضغوطًا على الخدمات والبنية الأساسية التي لم تكن قادرة دائمًا على الوفاء بالاحتياجات المتزايدة. ولقد أظهرت التجربة أنه من غير المرجح أن يعودوا إلى مناطق يغلب عليها الطابع الزراعي عندما يكون لديهم فرصة للقيام بذلك ـ ولكن من المؤكد أنهم سيكونون أكثر قدرة على اتخاذ القرار طواعية بشأن العودة إذا تمكنوا من أن يعيشوا حياة طبيعية الآن.

مارزيا مونتيمورو (marzia.montemurro@nrc.ch) هي مسؤولية التنسيق الخاصة بقضايا النزوح في الحضر، ونادين فاليسكي (nadine.walicki@nrc.ch) هي محللة قطرية للقوقاز ووسط آسيا في المركز الدولي لرصد النزوح الداخلي التابع للمجلس النرويجي للاجئين (http://www.internal-displacement.org).

١. انظر المقال في الصحفات التالية وموقع
http://www.internal-displacement.org/urban
٢. http://www.internal-displacement.org/europe/protracted

توصيف النازحين داخليا في المناطق الحضرية

آن ديفيز و كارين ياكوبسن

استعان الباحثون بمنهجية جديدة لتوصيف النازحين داخلياً في المناطق الحضرية تساعدهم على تقييم الاحتياجات الخاصة بهذه الفئة ووضعها في سياقها الصحيح ومن ثم بحث تداعيات ذلك على العمل الإنساني.

كثيراً ما تصطدم المحاولات الرامية لتقدير أعداد الأشخاص النازحين داخل بلدانهم بتحدي عصيب يتمثل في صعوبة تقدير أعداد من تعرض منهم قسراً للنزوح إلى المراكز الحضرية. فقد باتت محاولات تقدير أعداد النازحين داخلياً في بلد من البلدان والوقوف على سماتهم السكانية – فيما يطلق عليه إجمالاً 'توصيف النازحين داخلياً' – عملية أكثر صعوبة نتيجة لصعوبة تمييز النازحين داخلياً عن غيرهم من السكان؛ ذلك أن 'النازحين داخليا في المناطق الحضرية' يشكلون فئة سكانية مختفية، وتعاني وكالات الإغاثة والحكومات صعوبة في تحديدهم والوقوف على طبيعة تجربتهم وسط أهالي المناطق الذين يعيشون فيها. ولا نعرف إلا النذر اليسير عن التركيبة السكانية لهؤلاء واحتياجاتهم الأساسية ومشاكلهم في الحماية، إلا أنه من المعروف أنهم من بين أفقر الناس وأكثرهم افتقاداً للحول والقوة في الكثير من البلدان المتأثرة بالصراعات.

وإدراكاً منها للحاجة لوضع تقديرات بأعداد النازحين داخليا في المناطق الحضرية، قام مركز فينشتاين الدولي (FIC) التابع لجامعة تافتس بالتعاون مع مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) بإجراء ثلاث دراسات توصيفية للنازحين داخليا في المناطق الحضرية فيما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ في الخرطوم (السودان) وأبيدجان (ساحل العاج) وسانتا مارتا (كولومبيا).

وينطوي تصنيف النازحين داخليا في المناطق الحضرية على صعوبة تفوق بكثير ما نلقاه في سبيل تحديد وحساب النازحين داخلياً القاطنين في المخيمات، خصوصاً في المناطق الريفية. فالمرء لا يجد اختلافاً مميزاً بين النازحين داخليا في المناطق الحضرية وبين المجتمع المحلي، كما أنهم لا يقطنون في مناطق يسهل التعرف عليها، حيث يعيشون بشكل مبعثر في المناطق الحضرية المختلفة، وهو ما يجعل من الصعب تمييزهم عن فقراء الحضر والمهاجرين لأسباب اقتصادية. أضف إلى ذلك أنهم يتوارون عن الأنظار عند شعورهم بأي عيون تتربص بهم أو أي مخاطر تتهددهم.

وإدراكاً منهم لهذا، أخذ باحثو جامعة تافتس ومركز رصد النزوح الداخلي في حسبانهم الحاجة لتفادي لفت الانتباه للنازحين داخليا في المناطق الحضرية وحدهم. ومن ثم لم تسع المسوحات لتحديد النازحين داخلياً، كما لم تستفسر من المبحوثين عما إذا كانوا يعتبرون أنفسهم نازحين داخلياً، وهذا هو ما يجعلها مختلفة عن المسوحات الأخرى التي ترمي بشكل صريح لتحديد أي فئة سكانية مُستهدفة. ففي هذه المسوحات، ركّز الباحثون على المناطق المرجح تواجد النازحين داخلياً بها (بالإضافة إلى المناطق 'الضابطة' التي اعتبرت ظاهرة النزوح بها غير ذات دلالة إحصائية) وقاموا بتوصيف كافة المقيمين في منطقة معينة؛ ثم عمدوا بعدها لاستخدام التحليل الثانوي لتحديد النازحين من بين المقيمين في هذه المنطقة وفقاً للمعايير التي نصت عليها المبادئ التوجيهية بخصوص النزوح الداخلي١.

وقد أظهرت الدراسات إمكانية توصيف النازحين داخليا في المناطق الحضرية، وجدوى المنهجية المختبرة في القيام بذلك وإمكانية وضع تقديرات لأعداد النازحين داخليا في المناطق الحضرية٢. ولكن ما الداعي لكل هذه المعلومات ومن المستفيد منها؟

ما الداعي لتوصيف النازحين داخليا في المناطق الحضرية؟

أولاً، إن ظاهرة النازحين داخليا في المناطق الحضرية هي ظاهرة كبيرة بدرجة تجعل من العسير تجاهلها، حيث يصل تعدادهم التقريبي إلى ٤ مليون على مستوى العالم، وذلك من إجمالي ٢٦ مليوناً نزحوا بسبب الصراعات وما يزيد على ٣٦ مليوناً من النازحين بسبب الكوارث الطبيعية٣. وتشير بعض التقديرات الأخرى إلى أن ما يقرب من نصف إجمالي النازحين داخلياً يهاجرون إلى المناطق الحضرية، وخصوصاً للعواصم، وهناك يمتزجون بفقراء الحضر والمهاجرين للعمل٤.

ثانياً، أننا في ظل غياب تعريف واضح للنازحين داخليا في المناطق الحضرية والجهل بالجمهور المستهدف للسياسات الجديدة، يصبح من المستحيل تصميم وتنفيذ أي حلول مستدامة تتسم بالكفاءة. ورغم الصعوبة البالغة في التمييز بين المناطق الريفية والمناطق المحيطة بالحضر، وفي التمييز بين النازحين قسراً وبين المهاجرين العاديين من الريف إلى الحضر، إلا أن لهذه الفوارق أهمية كبيرة بالنسبة للسلطات الوطنية والدولية لكي يتسنى لها أن تكون قادرة على توفير مساعدات ملائمة وفعالة للملايين من النازحين داخليا في المناطق الحضرية.

ثالثاً، وفي ظل الحضرنة المتنامية، قد يشكل النازحون داخلياً عائقا أمام تنمية المناطق الحضرية حيث يدفعهم الخوف من تعرف الآخرين عليهم إلى تفادي التسجيل المدني، كما أن شدة الازدحام والتنافس على الموارد الشحيحة والبطالة تعمل كمغناطيس للجرائم في المناطق الحضرية٥. ومن ثم فإن تحديد هوية هؤلاء النازحين وأعدادهم وأماكن إقامتهم يمكن أن يُترجم إلى مساعدة السلطات البلدية على التعامل مع كل حالة من خلال برامج المساعدات والحماية المستهدفة والموائمة لظروف كل حالة على حده. وهذه البرامج بوسعها أيضاً أن تخفف من محنة العائلات المُضيفة التي غالباً ما تعاني من أوضاع لا تقل مأساوية عن أوضاع النازحين الذين تؤويهم٦. بالإضافة إلى الملايين من فقراء الحضر الذين يتقاسمون الموارد الشحيحة للنازحين داخلياً ويعانون من نفس الأوضاع المتردية من الفقر.

الاستنتاجات الرئيسية

أكدت الدراسات الثلاث الكثير من الافتراضات الخاصة بسمات وخصائص النازحين داخليا في المناطق الحضرية. فمن خلال الاستعانة ببيانات إحدى الإحصاءات السكانية، وقياساً على رقم النسبة المئوية للنازحين داخلياً المحددة في المسوحات بالنسبة إلى غير النازحين داخلياً، استطاعت هذه الدراسات أن تستنتج التعداد الأرجح للنازحين داخلياً في كل مدينة. وقد أظهرت الدراسات أن النازحين داخلياً يتألفون من نسبة مئوية كبيرة من المقيمين بالحضر، وذلك على النحو التالي: ٢١٪ في الخرطوم و ٩٪ في أبيدجان و ١٥٪ في سانتا مارتا. وفي أبيدجان، في بعض مناطق المدينة، كان ما يقرب من ٨٪ من العائلات غير النازحة يستضيف نازحين داخلياً، وفي سانتا مارتا كان ٢-٣٪ من العائلات غير النازحة يقطن مع عائلات مستضيفة. وكانت مسألة استضافة النازحين داخلياً جانباً مهماً من عملية التوصيف الحضري لكي يتم إدراجها في الدراسات المستقبلية.

وبالاستعانة بمؤشرات نظامية مثل ظروف السكنى والقدرة على جلب مياه الشرب والقدرة على الاستفادة من الخدمات الاجتماعية (مثل المدارس والصحة والنقل ونقاط الشرطة، إلخ)، ومستويات التعلم والتوظيف، كشفت المسوحات عن أن النازحين وغير النازحين يتقاسمون سمات وخصائص ديموغرافية متشابهة كما يعانون من نفس الضغوط المتعلقة بالفقر الحضري وغياب البنية التحتية الكافية. ورغم ذلك، فقد وُجد أن النازحين داخليا في المناطق الحضرية كانوا أكثر فقراً، ويعانون حرماناً أكبر ويعانون انعدام الطمأنينة بشكل أكثر عن جيرانهم من غير النازحين، فقد وصل هؤلاء إلى الحضر وهم في حالة يُرثى لها –حيث ضاعت أو سرقت أو دمرت أراضيهم ومحاصيلهم وغيرها من الممتلكات (ومنها مستنداتهم)، وكانت ذكريات هذه التجارب

ترسم علاماتها غالباً على أجسادهم وعقولهم المكدودة. أضف إلى ذلك عجزهم عن العمل والكسب في المناطق الحضرية، نتيجة لافتقادهم شبكات الدعم الاجتماعية وعدم إلمامهم بمهارات كسب العيش والخبرة بالواقع الحضري، إلى جانب عدم إتقانهم للغة.

وتشمل اهتمامات الحماية الأساسية للنازحين داخلياً مشاعر عدم الأمن والاضطرار لتغيير محل الإقامة عدة مرات داخل نفس المدينة بسبب عمليات الإخلاء أو للفرار من كشف أمرهم، والتعرض للترحيل القسري (الخرطوم) أو العجز أو عدم الرغبة في العودة إلى مساقط رأسهم (لأسباب أغلبها استمرار القلاقل أو ضياع كافة أراضيهم وأملاكهم٧) وعدم حيازة أي وثائق هوية (سواء شهادات زواج أو ميلاد أو دراسة). وكان هذا السبب الأخير يعني مواجهة صعوبات جديدة في الاستفادة من الحقوق المدنية والمزايا الاجتماعية مثل التعليم والعمل الرسمي، بشكل يحد من قدرة النازحين على المطالبة بحقوقهم كمواطنين. وقد أكدت الاستنتاجات في غالبيتها ما توصلت إليه دراسات أخرى من أن النازحين كانوا يتعرضون عمداً للاستهداف من قبل السلطات ويتعرضون للتحرش والعنف على أيدي قوات الأمن و/أو المجتمع المدني، وكانوا الأكثر عرضة لممارسات النهب والتخويف والابتزاز من قبل الميليشيات والجماعات الإجرامية في المناطق الحضرية.

مجمع للنازحين داخليًا في حي أبوبو في أبيدجان.

تداعيات البرامج والسياسات

والآن، ما هي التداعيات السياسية التي يمكن الخروج بها من التوصيف الحضري وما نوعية البرامج التي يمكن وضعها لمعالجة هذه التداعيات؟ وبتعبير آخر، كيف يمكن ترجمة نتائج التوصيف الحضري إلى مفاهيم وعمليات تشغيلية لمساعدة النازحين داخليا في المناطق الحضرية دون التسبب في أي شكل من أشكال الإيذاء أو الضرر لهم؟

تشير الدراسات المشتركة بين جامعة تافتس ومركز رصد النزوح الداخلي إلى أنه في ظل الفروق الضئيلة بين النازحين داخلياً وفقراء الحضر الذين يعيشون وسطهم، ينبغي ألا تقتصر البرامج على استهداف النازحين وحدهم، بل عليها أن تتضمن إلى جانب ذلك جهود تخفيف حدة الفقر بين المجتمعات الأكثر فقراً وضعفاً التي يعيشون وسطها. إن قرب النازحين داخليا بشكل مادي واجتماعي من جيرانهم يعني أن استقرار أحوالهم وأمنهم يرتبطان بشكل وثيق بعلاقتهم بمجتمعهم المضيف. وفي ظل هذه الظروف، من المهم تصميم البرامج المستهدفة للنازحين بأكبر قدر ممكن من العناية، بحيث يتسنى لها أن تمد يد المساعدة للنازحين وفي نفس الوقت لا تستعدي عليهم المجتمع المستضيف، والذين يرجع إليهم الفضل في النهاية في توفير المساعدة والدعم المباشرين للنازحين. ومن جهة أخرى، يمكن تصميم المبادرات المستهدفة بشكل خاص للتعامل مع قضاياهم الفريدة الخاصة بالحماية.

ومن ثم يمكن تقسيم البرامج المحددة إلى: أ) أنشطة تعالج أوضاع فقراء الحضر بصفة عامة، والذين يشكل النازحون منهم فئة كبيرة ولكنها مبعثرة، و ب) أنشطة تستهدف القضايا المقلقة للنازحين.

أ) برامج إعادة الإحياء الحضرية – وهي التي تستهدف الإصلاحات البلدية والتخطيط الحضري الداعمة للفقراء – وهي تشمل تحسين البنية التحتية المدنية مثل بناء منازل أكثر أمناً، وتوفير المياه الصالحة للشرب، والمدارس والخدمات الصحية، وإنشاء مساحات أوسع للأطفال ومناطق ممارسة الرياضة والمراكز المجتمعية. وبوسع برامج الكسب المعيشي أن تساعد النازحين جنباً إلى جنب مع مجتمعاتهم المستضيفة على بناء قدراتهم في العمل والكسب، وبشكل يمنحهم قدرة أكبر على مواجهة نوائب الدهر وتعزيز حمايتهم الشخصية. وقد تشمل هذه البرامج مخططات التمويل الأصغر لرفع القدرة على توليد الدخل وبرامج التأهيل المهني كإستراتيجية للتعلم والاستعانة بوسائل جديدة لإدرار الدخل. وفي الحالتين اللتين تم بحثهما، وهما السودان وكولومبيا٨، كانت المهن السابقة للنازحين داخلياً قد جعلتهم إما أهدافاً سهلة للعنف أو فشلت في منحهم القدرة على ادخار ما يكفي من المال لتوسيع أفق الاختيارات أمامهم في استراتيجياتهم العائلية. وهنا يأتي دور مبادرات التأهيل المهني في مساعدتهم على تعلم مهارات وقدرات جديدة موائمة للطبيعة الحضرية، وتحسين الفرص أمامهم في الحصول على عمل أو في إنشاء مشروعات جديدة.

ب) إجراءات الحماية: إن أعظم خدمة يمكن تقديمها للنازحين داخلياً هي مساعدتهم على الحصول على وثائق هوية، حيث تقلل هذه الخدمة من تعرضهم لمجموعة كبيرة من التهديدات وتمنحهم أفقاً أوسع من المساواة في الفرص فيما يتعلق بنموهم الاقتصادي. ومن الممكن إلى جانب ذلك وضع برامج لمساعدتهم في مشاكلهم القانونية أو مساعدتهم على مكافحة التمييز ضدهم من قبل أصحاب المنازل أو أرباب العمل. وينبغي أن يتم توزيع الموارد وتحديد أهدافها بأسلوب استراتيجي يضمن معالجة مواطن الضعف المتعلقة بالنازحين وحدهم، ويتفادى في نفس الوقت كل ما من شأنه أن يوحي للمجتمع المستضيف بأن النازحين يتلقون معاملة خاصة مميزة. وتتفاوت مواطن الضعف لدى النازحين باختلاف المدن التي يعيشون فيها،

وذلـك اعـتـماداً على السياق السياسي وظروفهم في النزوح. ورغم عدم رغبة الكثيرين من النازحين داخليا في المناطق الحضرية في العودة لأوطانهم أو عجزهم عن ذلـك، ينبغي مساعدة الراغبين منهم في العودة بأفضل شكل ممكن. وقد تكون مساعدة النازحين على التسجيل للعودة المنظمة أو منح الـعـائـلات الوسيلة المالية للعودة أمـوراً صغيرة ولكنها تمثل عـوامـل مهمة في تعزيز الحلول المُستدامة. وأخيراً، ومتى أمكن، من المهم تدعيم استجابة الدولة، وليس استبدالها، في تحديد الحلول المستدامة – سواء كانت هذه الحلول هي العودة أو الدمج أو إعادة التوطين للأماكن المختلفة من البلد. وفي حالة كولومبيا، قـام المجتمع الـدولي بدعم الحكومة هناك لتحقيق إصلاح دسـتـوري يستهدف حماية حقوق النازحين داخلياً. وفي ساحل العاج، بدأت المبادرات الحكومية في مساعدة النازحين داخلياً في استعادة أو الحصول على بديل لوثائقهم المفقودة وهو ما سيمكنهم من الحصول على حقوقهم المدنية الكاملة.

مركز رصد النزوح الداخلي، نوفمبر ٢٠٠٦

مسكن غير رسمي في الخرطوم

الأطراف المعنية

إن النازحين هم مسؤولية الدولة وينبغي أن تنبثق معظم المبادرات المستهدفة لهم من السلطات الوطنية، وهذا لا يمنعها من مطالبة المجتمع الدولي لمساعدتها بالموارد المالية والفنية اللازمة لذلك. ويتمثل الدور الأساسي للدولة هنا في ضمان التطبيق الفعال لسيادة القانون، وأيضاً وضع التشريعات الوطنية التي تحمي حقوق كافة مواطنيها ومنهم النازحين داخلياً.

وقد يتطلب الأمر إجراءات طارئة من خلال الوكالات الإنسانية في الأزمـات، وذلك مثلاً في حالات الطوارئ المفاجئة التي تتسبب في هروب ونزوح أعداد كبيرة إلى المراكز الحضارية رغبة في الحماية المؤقتة. ورغم ذلك، يقع العبء الأكبر بصفة عامة على عاتق الأطراف التنمويين في تصميم وتنفيذ برامج التخطيط البلدي وإعادة الإحياء الحضرية وبرامج الكسب المعيشي من خلال انتهاج أساليب تقوم على مشاركة السلطات المحلية والمجتمع المدني والفئات السكانية المستهدفة. هذا فضلاً عن دور الوكالات الإنسانية التي يمكن أن تتدخل في المناطق التي يتواجد فيها النازحين على شكل تجمعات صغيرة لتوفير أو تعزيز المؤن الأساسية مثل الماء والصرف الصحي وبرامج الرعاية الصحية والمأوى، على أن تكون هذه المساعدات ذات طبيعة مستدامة ودافعة للتنمية، لا أن تكون مجرد إجراءات مؤقتة تنتهي بعد حين. ولدى المنظمات غير الحكومية الدولية دوراً لتعلبه، وذلك مثلاً في تنفيذ برامج الدعم القانوني التي تتصدى تحديداً لقضايا ومخاوف الحماية الخاصة بالنازحين، وفي نفس الوقت تدرب وتبني قدرات السلطات المحلية والمجتمع المدني.

وتثبت دراسات التوصيف الحضرية الثلاث ليس فقط جدوى وقلة تكلفة الحصول على تقديرات وخصائص أكثر تفصيلاً للنازحين داخليا في المناطق الحضرية وإنما أيضاً جدوى وقلة تكلفة امتلاك فهم أكبر لمجموعة كاملة من القضايا السياقية التي تهم هؤلاء النازحين: ومنها المجتمعات المُضيفة التي يتقاسمون معها الظروف والموارد المعيشية، وأشكال التشابه والاختلاف بين مواطن ضعفهم وقدراتهم، وتطلعاتهم ونواياهم المستقبلية. وهذه المعلومات، سواء جاءت وحدها أو ضمن السياق الأوسـع لقضايا الهجرة والفقر في المناطق الحضرية، بوسعها معاونة الحكومات ووكالات الإغاثة على وضع استراتيجيات أكثر دراية لمساعدة وحماية النازحين داخلياً. كما أنها توفر ثروة من المعلومات المفيدة في تصميم البرامج المواءمة لطبيعة كل وضع من الأوضاع الإنسانية، وفي دعم الجهود الحكومية في تنفيذ أي حلول مستدامة مطلوبة.

آن ديفيز (annedavies99@yahoo.co.uk) هي مستشارة مستقلة في شؤون الهجرة القسرية والتعافي المبكر ،أما كارين ياكوبسن (karen.jacobsen@tufts.edu)فهي أستاذة زميلة في مركز فاينستين الدولي في جامعة تافتس (http://fic.tufts.edu).

١. http://www.unhchr.ch/html/menu2/7/b/principles.htm. المادة ٢
٢. نجد التقارير الخاصة بالدراسات الثلاث (والتي تشمل تفاصيل المنهجية المستخدمة) على الموقع التالي على الانترنت: http://tinyurl.com/TuftsIDMCprofiling
٣. وردت هذه الأرقام وفق تقديرات مركز رصد النزوح الداخلي، وورد في: النازحون المنبوذون: محنة النازحين داخلياً في المناطق الحضرية، (ص١) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٨. http://www.unhcr.org/487b4c6c2.html
٤. توصيف النازحين داخليا في المناطق الحضرية: كيف يختلف النازحون داخلياً عن جيرانهم من غير النازحين في ثلاث مدن'، كارين جاكبسن، مركز فينشتاين الدولي، جامعة تافتس، ٢٠٠٨ (تم إعدادها كفصل من كتاب الصلة غير المنفصمة بين الهجرة والنزوح: مفاهيم وقضايا واستجابات، وحررها خالد كوسر وسوزان مارتن، وجاري نشرها في ٢٠١٠)
٥. انظر (الهجرة واستراتيجيات خفض الفقر والتنمية البشرية) لريتشارد بلاك وجون سوارد، ورقة بحثية في التنمية البشرية صادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٣٨/٢٠٠٩، ص١٢: http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2009/papers/HDRP_2009_38.pdf
٦. تمت الإشارة إلى هذه النتيجة بشكل خاص في مسح سانتا مارتا.
٧. وذلك فيما عدا ما يكون في حالة الكثير من النازحين داخلياً في أبيدجان ممن رغبوا في العودة لأوطانهم ولكنهم كانوا عاجزين عن ذلك، لأسباب ترجع معظمها إلى غياب الموارد.
٨. 'معيشة النازحين داخلياً: معايش النازحين والأمن الشخصي: دراسات حالة من كولومبيا والسودان'، ريتشارد هيل، كاري جورجينسن دير، سو ميلر وتوماس وايت، ٢٠٠٦. مجلة مسوحات اللاجئين الربع سنوية ٤٠:٢٥-٥٩. http://rsq.oxfordjournals.org/cgi/reprint/25/2/40.pdf

تحسين الأوضاع المعيشية في بوساسو بالصومال

فيليب ديكورت وأومبريتا تيمبرا

إن الحضرنة لهي تيارٌ لا رجعة فيه إذ سيعيش المزيد والمزيد من الأشخاص الذين نهتم لأمرهم – وهم اللاجئون والعائدون وعديمو الجنسية – في المدن والبلدات وسنحتاج إلى تكييف سياساتنا وفقًا لذلك.

أدى إشراك النازحين داخلياً والمجتمعات المُضيفة والوكالات الدولية في التفكير بشأن المدينة وجودة الحياة والفرص الاقتصادية في بوساسو إلى تحسينات مهمة في تنظيم المستوطنات وتوفير الملاجئ للنازحين.

يواجه النازحون، شأنهم شأن السكان الآخرين في المناطق الحضرية، صراعاً مستمراً للموازنة بين الفرص المعيشية والأمن الشخصي. ورغم أنه يكون من الأسهل في البداية على الوكالات الإنسانية حماية وتلبية احتياجات النازحين في المخيمات على الهوامش الحضرية، إلا أنه سرعان ما يؤدي العزل المادي والاجتماعي ورؤية المعاملة التفضيلية للنازحين إلى نشوء المشكلات. ومع الوقت، فإن عودة هؤلاء لأصولهم الريفية غالباً لا يعد خياراً جذاباً، ويتحول النازحون داخلياً بالتدريج إلى مهاجرين اقتصادياً. كذلك فإن طول أمد النزوح أحياناً ما يؤدي إلى نشوء جيل كامل ولد وتربّى في الموقع الحضري 'المؤقت'.

بوساسو

تعد (بوساسو)، وهي إحدى المدن الصومالية المطلة على السواحل الشمالية الشرقية للبلاد، نموذجاً حقيقياً لموقع يتخذ فيه النزوح أشكالا وأوجه عدة. وكانت (بوساسو) قد شهدت ازدهاراً بفضل أنشطتها الساحلية، بيد أن نموها لم يكن ليتحقق لولا هجرة العمالة الرخيصة إليها، والتي تمثلت في عشائر الأقليات المهاجرة. ويبلغ عدد السكان بالمدينة ١٥٠ ألف نسمة منهم ٣٥ الف نسمة (أي الربع تقريباً) من النازحين.

ويصبح مشهد النزوح أكثر تعقيداً عندما ينظر الناس من إثيوبيا وجنوب الصومال، بل ومن الأماكن البعيدة مثل وسط أفريقيا وآسيا إلى ميناء (بوساسو) كطريق مهم لتحقيق حياة أفضل في الشرق الأوسط أو أوروبا. وهذا ما يجعل من المستحيل النظر للنازحين داخلياً كفئة مميزة في أي لحظة زمنية معينة أو التركيز على الاستجابة الإنسانية أو على الحلول طويلة الأمد.

ويطالعنا واقع المدينة بمشهد من النمو غير المحكوم لعدد هائل من المستوطنات المؤقتة الكثيفة والخالية من الخدمات على الهوامش الحضرية لها. وكان تفكك المؤسسات العامة قد فتح الباب أمام الكثيرين للاستيلاء على الأراضي بوضع اليد عليها وترك باقي الأراضي يحكمها أفراد ينتمون للعشائر الحاكمة. وليس لدى النازحين داخلياً أي خيار سوى اللجوء للاستئجار. فهم يمثلون مصدراً كبيراً للدخل لـ 'ملاك الأراضي'، والذين يفرضون عليهم أعلى إيجار ممكن أثناء انتظارهم في نفس الوقت لفرص أفضل لبيع أراضيهم. وقد تحول المنطق الاقتصادي السائد وغياب أي معايير وضعف المركز الاجتماعي للنازحين داخلياً إلى نشوء مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة وغير صحية، وبشكل لا يفسح سبيلاً لأي مبادرات للمعيشة أو كسب الرزق أو مرافق مجتمعية أو حتى الفوز بأي قدر من الخصوصية. ويعارض ملاك الأراضي إجراء ي تحسينات 'دائمة' على ممتلكاتهم. كما لا يُسمح باستخدام أي مواد إعاشة دائمة أو حفر أي مراحيض أو إنشاء أي أنظمة مياه. وعليه فإن اللاجئين غير المستقرين في مكان يعيشون حياة من التنقل المستمر، وتحت التهديد المستمر بالترحيل أو الإخلاء، ومعرضين لمخاطر انتشار الأمراض وغيرها من أشكال الإيذاء والتحرش المختلفة.

عندما قام دينيس ماكنمارا، وكان حينها مدير قسم النزوح الداخلي التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بزيارة (بوساسو) في أواخر عام ٢٠٠٤، أشار إلى العدد الهائل من الإنشاءات المؤقتة، والمصنوعة من الأعواد الخشبية والكرتون والأقمشة والخيوط، على أنها تمثل واحدة من أكثر الحالات الإنسانية سوءاً وتعرضاً للإهمال. وكان وباء الكوليرا حينها تحت السيطرة. ولم يتم بناء أكثر من ١٤٠ مرحاضاً فقط على مدار الأعوام العشرة السابقة، وكانت نسبة دورات المياه التي في حالة جيدة منها لا تتجاوز ١٠٪. وكان ما يبعث على القلق وجود حالات مثبتة من العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء اللائي كن يضطررن لمغادرة حدود مستوطناتهن ليلاً لقضاء حاجتهن. وكل عام كان ما يقرب من ربع عدد الملاجئ يتعرض للاحتراق، سواء عمداً أو بغير قصد، وكان يساعد على انتشار هذه الحرائق الرياح الموسمية القوية الحارة والكثافة الهائلة للسكان. وكانت الاستجابات الإنسانية الفورية حينها تركز على توزيع الأعواد الخشبية لإعادة إنشاء الملاجئ والسلع غير الغذائية المعتادة وبعض الحصص الغذائية اليومية القليلة. والنتيجة في العادة لا تكون بأفضل مما كانت عليه في السابق.

أساليب ومناهج جديدة

كان كل ما سبق هذا قد أدى إلى تنامي مشاعر الإحباط ومحاولة البحث عن حلول بديلة. ومن بين الأفكار التي جرى طرحها في البداية محاولة تحديد مساحات كافية من الأرض يمكن توطين كافة النازحين فيها وهو ما سيعطي هؤلاء النازحين حقوق حيازة آمنة على الأراضي وسهولة أكبر في توفير الخدمات. وقد قامت السلطات المحلية بتوفير أراض تبعد بمسافة ١٠ كيلومترات عن المدينة، والتي كانت ذات قيمة اقتصادية ضئيلة في السوق غير الرسمية السائدة للأراضي. ولحسن الحظ، لم يتوافر ما يكفي من المال لتمويل هذه العملية الهائلة، وإلا لانقطع موارد رزقهم في الميناء الساحلي وفي الأسواق المحلية، كما أن هذه الفكرة لم تتطرق لمشكلة الوافدين الجدد من النازحين الذين سيحطون رحالهم لا محالة في المدينة.

لقد كان من الواضح أن تعقيد الموقف يتطلب تنسيق الجهود من جانب كافة الأطـراف المشاركين لوضع

فيليب ديكورت

إستراتيجية بين الأمم المتحدة وبين المنظمات غير الحكومية الدولية للمجتمعات النازحة بحيث تقوم هذه الإستراتيجية على عنصري حقوق الإنسان والحماية، مقترنة بمفاهيم الحضرنة المستدامة ومنع نشوء الأحياء الفقيرة وإجراء عمليات الترقية والتحديث التراكمية.

وقد وضع برنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة بعضاً من المعايير الأساسية لتقييم صلاحية الأراضي للمستوطنات المحلية:

- إمكانية توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية الكافية والمستدامة وبما يلائم إمكانيات النازحين المالية.
- إمكانية تأمين وضمان حيازة الأراضي والمأوى.
- الاستدامة الاجتماعية (ضمان الأمن الشخصي وبعض الدمج في المجتمع المضيف القائم).
- الاستدامة الاقتصادية (القدرة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية).
- الاستدامة المكانية (تعزيز النمو المنظم في المدن بشكل لا يضر بالبيئة).
- توافر إمكانية الدعم المزدوج للنازحين والمجتمع المضيف (من خلال تشارك البنية التحتية والخدمات وارتفاع قيمة الأراضي المستصلحة).

وكانت الهيئات قد تبنت بشكل استباقي مبادئ النهج العنقودي الإنساني، والذي يضع المسؤولية على عاتق إحدى الوكالات القائدة في جلب الأطراف معاً، وتفادي التضارب في المناهج والأساليب، والدفاع المشترك عن حقوق اللاجئين لدى السلطات المحلية وأصحاب الأراضي ومندوبي النازحين.

وكانت العناصر الرئيسية للخطة الجديدة هي:

- إدراج تعديلات على عمليات الطوارئ الخاصة بحوادث الحريق.
- تطوير وترقية المستوطنات المؤقتة من خلال تنظيم الدخول والخروج وإنشاء فواصل مكانية مانعة لانتشار النيران وإقامة مرافق مجتمعية وبناء مراحيض ونقاط لمياه الشرب وتوريد معدات الملاجئ المتنقلة.
- التخطيط للتوطين المحلي المستدام لدمج بعض النازحين مع المجتمع المُضيف.

تطوير مستوطنة للنازحين داخليًا عقب نشوب حريق، بوساسو.

وتبدأ الآن عمليات الاستجابة للطوارئ بأسلوب 'إعادة البناء على نحو أفضل'، وذلك من خلال استغلال فترة ما بعد الحرائق كفرصة لوضع الفواصل المانعة لانتشار النيران وتوزيع معدات وأدوات الملاجئ الجوالة والتي تستخدم القضبان المعدنية والأقمشة المقاومة للحرائق بدلاً من الأعواد الخشبية والكرتون. وقد جاء هذا مقترناً ببرامج الاستعداد للكوارث، مثل رفع الوعي المجتمعي وتدريب النازحين أنفسهم والسلطات المحلية في الاستجابة للحرائق. وقد تم تطوير دليل تدريبي بسيط لتحديث المستوطنات المؤقتة، والذي يستهدف مسؤولي البلديات وكبار العشائر، وذلك للنقل السريع للمهارات الأساسية ولتمكين النازحين من البدء في التحسينات بأنفسهم. ونتيجة لذلك، فقد تراجع عدد الأسر التي عانت من الحرائق بنسبة ٥٠٪ مقارنة بنسبتهم في عام ٢٠٠٧.

كما تم إطلاق حملة للدفاع عن 'حقوق' النازحين، وكانت ترتكز على أساس مؤداه أنك إذا أردت دفع الإيجار، فينبغي أن يتوافر حد أدنى من المعايير لما يجب أن تحصل عليه في المقابل. وقد تم حشد وتعبئة السلطات المحلية والزعماء التقليديين والدينيين لهذا الغرض، نظراً لأن هؤلاء هم من يحددون ما هو مقبول وما هو ليس كذلك في إطار المجتمع المحلي. وقد تمت الاستعانة بالإذاعة والتليفزيون لضمان أكبر تغطية للحملة ومناقشاتها. ولم تركز المناقشة فقط على 'حقوق' النازحين وإسهاماتهم في المجتمع المحلي وإنما أيضاً على الأثر السلبي للأوضاع غير الصحية وارتفاع مخاطر الحرائق على المجتمع المُضيف. وكانت المحصلة النهائية للحملة أن خطا أصحاب الأراضي الخطوة الأولى ووافقوا على التفاوض حول عقد اتفاقية ثلاثية الأطراف بينهم وبين السلطات المحلية وبين ممثلي فئات معينة من النازحين. وقد فتحت الاتفاقيات الباب أمام تحديث المستوطنة وتضمنت مبادئ بسيطة لمنع عمليات الإخلاء.

ويعد تمكين النازحين أحد العوامل الرئيسية للسماح بتحقيق التغيير إلى الأفضل. وتحكي السيدة قارون شيخ حسين - وهي واحدة من زعيمات المستوطنات في (تواكل)- عن ذلك، فتقول:

"في تواكل، يصل عدد الأسر إلى نحو ١٥٠ أسرة، وقد مضى على مكوثنا في (بوساسو) أكثر من ١٠ أعوام مررنا خلالها بصعوبات كثيرة لأن عشيرتنا كانت أقلية في هذه المنطقة.

وقبل إنشاء تواكل، كنا نقيم في مستوطنة تُدعى (١٠٠ بوش)، ولكننا اضطررنا لمغادرتها منذ ثمانية أشهر بعد ارتفاع سعر الإيجارات فيها. كما عارض صاحب الأرض الأول إنشاء مراحيض، أما أوضاع التصحاح فكانت في غاية السوء. وكانت (١٠٠ بوش) مكدسة عن آخرها بالسكان وخالية من الطرق والمساحات المفتوحة. وكانت الحرائق تعرضنا لكثير من التلفيات والخسائر وكنا نعيش في خوف مستمر من اندلاع حرائق جديدة.

وعندما كنت في (بوش ١٠٠)، لاحظت قيام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بترسيم الموقع عقب اندلاع إحدى الحرائق به لإنشاء فواصل مانعة لانتشار النيران. ولهذا السبب أصررت أنا وكبار المخيم عندما انتقلنا للإقامة هنا على الحفاظ على اتساع المساحات وعلى إنشاء هذه الفواصل المكانية. إنها الوسيلة الوحيدة لمنع انتشار النيران".

يملك النازحون الذين يختارون الاندماج الدائم بالمجتمع المضيف بعض الأراضي التي تم توفيرها لهم ضمن معدلات النمو الحضرية. وحالياً يجري التخطيط للخدمات والبنية التحتية بشكل يعود بالفائدة على كل من المجتمع المُضيف والنازحين. ويستفيد ملاك الأراضي الأصليون مع تزايد القيمة السوقية لأراضيهم نتيجة لتوصيل الخدمات وأسباب الراحة بها. وقد بدأ الآن النازحون في (بوساسو) في شراء الأراضي كأفراد، كما أبدى عدد أكبر من ملاك الأراضي استعدادهم لتقاسم أملاكمه. ويجري حالياً بناء عدد من المساجد والمدارس بجوار المواقع التي استقر بها النازحون، كما جرى افتتاح عدد من المتاجر.

الاستنتاجات

رغم أن الوقت لا يزال مبكراً على وضع أي تقييم كامل، إلا أنه بوسعنا الخروج بعدد من الدروس المهمة التي يمكن تلخيصها كالآتي:

- يمكن لانتهاج الأساليب القائمة على الحماية وحقوق النازحين تيسير الاستفادة من الأراضي والخدمات.
- يساعد إشراك اللاجئين في العمليات الإنسانية على إكساب النازحين لبعض القدرات ودفع السلطات لتنفيذ دورها.
- يساهم توحيد الكلمة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى خلق قوة الدفع السياسية اللازمة.
- يؤدي التركيز على الارتقاء بأوضاع وخدمات المستوطنات المؤقتة، بشكل متواز مع عمليات التوطين المتكاملة، إلى خلق استجابة تراكمية مفيدة، كما يزيد من تحسين الخدمات لفقراء الحضر ويعزز الدمج الاجتماعي والاقتصادي.

فيليب ديكورتي

استيطان النازحين داخليًا عقب نشوب حريق، بوساسو.

لن يتحقق الأمل في ضمان توفير الحماية للنازحين وزيادة فرص الحياة والكسب أمامهم وتحسين أوضاعهم الإسكانية إلا من خلال منهج متكامل يبدأ من الواقع الحضري المُعاش، وينبني على إحساس عميق بالمسؤولية من قبل كل من المجتمع المُضيف (ونُخبته على الأخص) والنازحين أنفسهم، ويركز على الدمج المحلي، حتى ولو بصفة مؤقتة. ويضمن هذا الأسلوب أيضاً تقاسم الفوائد بين المجتمع المُضيف وفقراء الحضر، كما أنه يضع بالفعل كلمة النهاية على مأساة نزوح البعض.

فيليب ديكورت (filiep.decorte@unhabitat.org) هو مدير المشاريع ،أما أومبريتا تيمبرا (ombretta.tempra@unhabitat.org) فكانت مسؤولة دعم البرامج في وحدة الصومال من المكتب الإقليمي لأفريقيا والدول العربية لبرنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة (http://www.unhabitat.org).

الفقراء والنازحون في الخرطوم

إليزابيتا بروومات

من الصعب أن نفصل في مدينة الخرطوم بين جوانب القهر في قرار الرحيل عن المنزل وبين الأسباب الأخرى، منها الاقتصادية، إلى جانب ميل المهاجرين إلى التوطن بين سكان المدن والمناطق العشوائية كما هو حال العديد من حالات النزوح في المناطق الحضرية. ولا تتضح أية عوائق فتفرق بين من نزحوا جراء الصراعات و/ أو العنف المعمم وبين هؤلاء المهاجرين، بل تزد طبيعة النزوح المطولة في طمس هذا الفرق، والمعرّفون بأنهم نازحون داخليًا لا يعتبرون أنفسهم ضمن هذه الفئة. وقد يُصعّب غياب نظام تسجيل النازحين داخليًا في الخرطوم ووجود الأفراد الذين يتحركون في سلسلة من التدفقات والأسباب المختلفة والعملية الكبيرة غير متعقبة الأثر للعودة الطوعية إلى جنوب السودان من تحديد عدد النازحين في دارفور وتيارات هذا النزوح، فيمثل العدد ١-١,٢ مليون نازح داخليًا المسجلين بوثائق الأمم المتحدة الرسمية تقديرًا تقليديًا أكثر منه إحصائية مؤكدة.

كذلك تتضح الثغرات المتعددة في الاستجابة للنزوح في المناطق الحضرية بالخرطوم، ويتأثر اهتمام المجتمع الدولي بالجغرافية السياسية وحالات الطوارئ الأخرى في البلاد ومتروك هو التعاون مع السلطات، والذي قد يتعلق بإعادة التوطين القسري، لقلة من الفاعلين في مجالات الحماية وحقوق الإنسان. المعروف أن المؤشرات الإنسانية بأفقر مواقع النازحين داخليًا والمناطق العشوائية بالعاصمة هي الأسوأ عما هو الحال في مخيمات النازحين داخليًا والتي تتمتع بالخدمات في دارفور، وبإبعاد المنظمات غير الحكومية الدولية في مارس ٢٠٠٩ فقد توقفت الأنشطة الأساسية الداعمة للمجتمعات النازحة والأخرى الفقيرة في الخرطوم والتي ساهمت في بيئة الحماية المواتية.

لكن يبدو أن المساعدة الإنسانية غير كافية لتقديم الاستجابة الحاسمة لتحديات النزوح والفقر في الأماكن الحضرية في الخرطوم؛ إذ ليست فرص جمع المبالغ المالية الكبيرة عن طريق استغلال الموارد الإنسانية جديرة بالاهتمام، وفوق ذلك والأهم هو استدعاء موقف الخرطوم للنهوج المتوجهة نحو التنمية وزيادة تواجد الفاعلين المعنيين حتى في المناطق المعروفة بمواقع النازحين داخليًا ومع ذلك لم تملأ المساعدات الإنمائية الفراغ الذي تركته وكالات الإغاثة على نحو واقعي وكافٍ.

من الضروري التطرق للوضع في الخرطوم من منظور أوسع يقوم على الحقوق حيث يكون بُعد النزوح الداخلي هو جزءٌ من شيء أكثر تعقيدًا، ويتطلب هذا الموقف تجديد الحوار بين المجتمع الدولي وسلطات الدولة فيما يتعلق بالتنمية في المناطق الحضرية وإدارة الأراضي وسياسات دعم الإسكان المناصرة للفقراء والحصول على الخدمات وإيجاد الدخول للنازحين مطولاً والمحتاجين في المناطق الحضرية. إلى جانب الالتزام المتجدد من قبل الجهات الإنسانية، خاصة الفاعلين الإنمائيين، لتقوية وجودهم الميداني في المناطق الحضرية الفقيرة في الخرطوم لتحسين التواصل والتشبيك مع المجتمع المدني والمؤسسات المجتمعية الموجودة ولدعم السلطات في الوصول للسكان. كذلك من الضروري أن تستأنف الحكومات المانحة جهود المساعدة في حشد موارد التدخل الهيكلي طويل الأمد لأجل الفقراء في المناطق الحضرية في الخرطوم ومنهم النازحون داخليًا.

إليزابيتا بروومات (brumat@unhcr.org) هي مسؤولة الحماية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتعمل حاليًا في سريلانكا.

رحلة إلى الإقصاء الاجتماعي في كولومبيا

روبين داريو جيفارا كورال دييغو أندريه جيفارا فليتشر

الواقع الحضري الجديد المفروض على النازحين الكولومبيين يعني لهم مشكلات يومية تبحث عن حلول.

تشهد كولومبيا منذ عدة سنوات نتيجة الصراع الدائر بين المليشيات المسلّحة والقوات الحكومية موجات مستمرة من النزوح القسري من جنوبي إقليم فالي ديل كوتشا إلى مدينة فلوريدا التي يبلغ عدد سكانها ٥٥ ألف نسمة. وتناضل عائلات النازحين للتعويض عن رأس المال الرمزي والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي الذي خلفوه وراءهم في مواطنهم الأصلية، ويجاهدون للحفاظ على ما أمكن تحقيقه في البيئة الحضرية من خدمات اجتماعية أساسية وظروف معيشية ملائمة. وتحصل تلك العائلات على المساعدة بشكل رئيسي عن طريق المعارف أو الأقارب المقيمين في مواقع الاستقبال، كما تقدم الحكومة للنازحين الجدد المأوى والطعام والمعلومات الضرورية حول فرص العمل وغيرها من أشكال الدعم.

ويشكّل النازحون مجموعة متلاحمة يرتبط أفرادها بوشائج العرق والثقافة. أما طريقة حياتهم اليوم بعد النزوح، فتتخذ شكلاً جديداً تحدده بعض الظروف الخاصة بالتضامن وهويتهم الجديدة كنازحين، والتي قد تكون أقوى من الأواصر المبنية على الأصل الجغرافي المشترك. ومن خلال رغبتهم وحاجتهم للانتماء إلى رابطة تقدم لهم الدعم والمساندة، سرعان ما يشكّلون مجموعة محددة، وهذا بالذات ما يمكّنهم من الحصول على المساعدات الحكومية وتوجيه الدولة لطريقة تقديم تلك المساعدات كحق مشروع لهم بالقانون، وذلك بحد ذاته إستراتيجية أساسية للمساعدة. وبموجب الصفة الرسمية التي يتخذونها على اعتبار أنهم "مجموعة حساسة"، تمنحهم الدولة بعض المزايا الاستثنائية، وبالتالي يصبح وضع القاطنين الحضريين الجدد أفضل من وضع العائلات الفقيرة الأصلية المقيمة في المدينة المضيفة.

وبما أنّ العائلات القادمة من الريف لن تستطيع الاستمرار في العيش على النشاطات الزراعية غير المتوافرة في الحضر، سيتلاشى رأس مالهم الاقتصادي، ولن يتمكنوا من دخول سوق العمل الحضري فيتعرضون للتهميش. وهكذا ينخرطون في نشاطات العمل غير النظامية (تُعرف محلياً بالريبوسك Rebusque) والتي تضم بيع السلع والخدمات على ناصية الطرقات، والأعمال الإنشائية، والحراسة، وخدمة البيوت، أما النساء المعيلات فيعملن في التنظيف وإعداد الطعام. وهذه النشاطات تشكل الركيزة الأساسية لمعاشهم وتوفر لهم الحد الأدنى من رأس المال الاقتصادي والثقافي.

هناك بعض النازحين الذكور المعيلين الذين يقطنون في المناطق النائية في مدينة فلوريدا يعيشون على أعمال قَطع ومعالجة قصب السكر إلاّ أنَّ هذا العمل قد أصبح أكثر خطورة واستغلالية وفقاً لتشريعات العمل في كولومبيا. ورغم إنَّ المنطق يقول بأنّ نشاطات العمل النظامية هي التي يفترض بها أن تمنح النازحين المزايا الأفضل لهم، إلاّ أنَّ ما يحدث على أرض الواقع هو عكس ذلك تماماً. فهناك أحاديث يتناقلها العاملون في قُطع قصب السكر تفيد بأنّ الأشكال الحديثة للعمل المرن وتنظيمه وتحسين ظروف العمل كلها تؤثر عليهم بشكل سلبي.

يقول هؤلاء العمال إنَّ تلك العوامل ترفع من مستوى النزاع وانعدام الأمن الوظيفي، وتطيل من ساعات العمل اليومية، لتقود في نهاية المطاف إلى إضعاف الروابط الأسرية، وظهور المشكلات الصحية، وانخفاض مستويات المعيشة للعائلة كلّها. وهكذا ينضمون إلى مستويات الفئات المحتاجة في المدينة، بل غالباً ما تكون أوضاعهم أسوء من أوضاع العاطلين عن العمل أو العاملين في القطاع غير النظامي على حد سواء.

وينعكس التمييز الذي يعاني منه النازحون في الحضر أيضاً في شبه استحالة نفاذهم للسلع والخدمات التي يستحقونها قانوناً. وفي العديد من الحالات، ترفض السلطات أن تصنفهم على أنهم نازحين، وبما أنَّهم أصلاً يختلفون عن المقيمين بعاداتهم الاجتماعية وبما أنهم فقدوا رأس مالهم، يصبح فقرهم واضحاً ليذكّرهم بفقدانهم للماضي الذي يعدّونه أفضل مما هم عليه الآن، ويضعهم أمام المستقبل المجهول. عدا عن ذلك، تعاني المدينة أصلاً من شح في الموارد اللازمة لتلبية أهم الحاجات الضرورية كالصحة، والعمل، والإسكان والتعليم، وقد وصلت خطورة وضع الأمن لجميع فئات المستوطنين الجدد إلى درجة عدم الاستدامة. كما بدأت العصابات الإجرامية بالظهور وبدأت قوات الأمن تدّعي بأنّ معظم أفراد العصابات هم من النازحين.

وللنازحين العديد من الأسباب التي تدعوهم لمقاومة اعترافهم بواقع فقرهم الحالي في المدينة. فهم، من ناحية، قادرين على النفاذ إلى بعض الموارد كالمعلومات الخاصة بالمساعدات الحكومية، والعلاقات الاجتماعية والشخصية التي تقدم لهم بدورها النفاذ إلى سوق العمل. لكنهم، من ناحية أخرى، يحنّون إلى حياتهم السابقة وإلى تلك الأيام المنصرمة التي كان لهم فيها رأسهم المالي الرمزي الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي.

نازحون داخليا كولمبيون يصلون إلى المدينة

والرأي أنه من الضروري إقامة البرامج اللازمة لتلبية الاحتياجات القائمة خاصة من أجل توفير العمل. عندها فقط يمكن لهؤلاء النازحين النفاذ إلى المصادر الاقتصادية التي يحتاجونها للحصول على السلع والخدمات وتنشيط عجلة الاقتصاد في المنطقة.

روبين داريو جيفارا كورال (rudagueco.8@gmail.com) باحث في جامعة ديل فيلا وجامعة دي سان بوينافينتورا كالي.

دييغو أندريس فليتشر (diegoguevaraf@gmail.com) اقتصادي وطالب في مرحلة الدكتوراه في كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية في الأرجنتين.

حياةٌ يائسة للاجئات المناطق الحضرية في ماليزيا ومصر

ديل بوشر ولورين هيلر

في حين أن المجتمَعَ الدولي لا يزالُ يعملُ على كيفية تحديد وتقديم أفضل خدمة للاجئينَ والنازحينَ إلى المناطق الحضريةِ إلا أنهم يشقون طريقَهم الخاص معرضين أنفسَهم غالباً لخطرٍ كبير.

إن مستقبل النزوح واضح بشكل كبير في المناطق الحضرية وهو محفوف جدا بالتحديات. ولقد قامت لجنة النساء اللاجئات [WRC] في الآونة الأخيرة بالشروع في عمل بحث حول المخاطر والتحديات التي تواجه النساء اللاجئات في المناطق الحضرية – وأيضا ما يتاح لهم من الفرص- لأنهم يسعون إلى تأمين الغذاء لأنفسهم وأسرهم في الأماكن التي تصل المساعدة الدولية فيها إلى الحد الأدنى. وشمل البحث تقييمات ميدانية عن المناطق الحضرية والتي تغطي محنة اللا جئات من بورما في كوالالمبور وماليزيا، ومحنة اللاجئات العراقيات والصوماليات والسودانيات والاريتريات والأثيوبيات في القاهرة بمصر.

في كوالالمبور لا أمان في البيت ولا في العمل

تستضيف ماليزيا عددا كبيرا من العمال المهاجرين وما يقدر بـ ١٠٠,٠٠٠من اللاجئين وطالبي اللجوء, معظمهم من المجموعات العرقية البورمية المضطهدة, كما أن هناك أربعين ألفا مسجلين كلاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[١]

ولأن ماليزيا لم توقع على اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين فإن اللاجئين ليس لهم وضعٌ قانوني وليس لهم حقٌ في العمل أو الإقامة القانونية. وفي نظر الحكومة: ليس هناك فرق بين عاملٍ لا يحمل وثائق ولا بين لاجئ. ولقد بدأت الحكومةُ الماليزية حملةً واسعةً لاتخاذ إجراءات صارمة حيالَ المهاجرين غير الشرعيين في عام ٢٠٠٤, وقد أُفصحت منذ ذلك الحين عن وجود نيةٍ «لترحيل أكثر من مليون من المهاجرين غير المسجلين»[٢] وذلك من خلال الاعتقالات الجماعية. ولقد أدت هذه المبادرة إلى إلقاء القبض على اللاجئين المعترف بهم من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمعدل ٧٠٠-٨٠٠ لاجئا كل شهر.[٣]

أما النساء اللاجئات من بورما اللاتي يعشن في كوالالمبور, فإن سلامتهن معرضة للخطر بشكل كبير عند محاولاتهن كسب لقمة العيش، وحيث أن الحصول على سبل العيش في كثير من الأماكن يحقق مزيدا من الحماية ضد التحرش الجنسي وإساءة المعاملة والاستغلال، إلا أن حصول المرأة اللاجئة في كوالالامبور على عمل يزيد من قابلية تعرضها للعنف القائم على نوع الجنس, ويزيد من تعرضها للتوقيف والاعتقال والابتزاز.[٤]

وبدون الحصول على الإقامة وحق العمل في ماليزيا، لا تتوافر فرص اقتصادية مواتية سوى القليل مما هو متاح أمام اللاجئين. ومع ذلك فإن اللاجئات, ولأنهن في حاجة ماسة إلى العمل, غالبا ما يقبلن بالعمل في القطاعات الاقتصادية غير الرسمية والأقل انضباطا, مثل العمل في المطاعم كنادلات وغاسلات صحون. واللاجئات اللاتي ليس لهن وضع قانوني أو شرعية تحميهن, يكنّ تحت رحمة أصحاب العمل, الذين كثيراً ما يمتنعون عن دفع أجورهن أو يتحرشون بهن جنسيا أو يقومون باستغلالهن. وإذا حاولت النساء الإبلاغ عن الجرائم فسوف يتعرضن للاعتقال والترحيل. وفي الواقع فلقد وجدت لجنة النساء اللاجئات: أن اللاجئات يتعرضن لخطر الاعتقال في كل مرة يخرجن فيها من البيت, مما يضيق نطاق حركتهن ويقلل من فرصهن في العمل إلى حد كبير، كما يحد من تفاعلهن الاجتماعي والاقتصادي، ولذلك تقدمت لاجئات بورما بتقرير حول سلسلة من الاعتقالات المتكررة والترحيل المستمر ودفع الرشاوى المتكرر إما لإطلاق سراحهن من الحجز أو من أجل معاودة الدخول للدولة. جاء في هذا التقرير:

> « نعيش في خوف دائم حيث تتعرض النساء لهجمات والاعتقال أثناء عودتهم من العمل متأخراً، ونخاف من الشرطة و نختبأ دائما بينما يتضور أطفالنا من الجوع عندما لا نتقاضى أجورنا» (الجماعة المعنية بالنساء اللاجئات، ٢١ مايو ٢٠٠٨)

وبسبب المخاطر التي يواجهها اللاجئات عند مغادرة المسكن فإن بعضهن يبقين في المنزل ويقمن بأعمال الطبخ والتنظيف للأعضاء الذكور من أهل البيت, وهم غالبا ليس لهم بهن صلة ولكنهم ينحدرون من نفس المجموعة العرقية، ويكونوا في حدود ما يقرب من ٢٥ عامل يقيمون في شقة واحدة ويغطون جميعا الإيجار للمرأة اللاجئة التي تقبل أن تتولى العناية بحاجاتهم المنزلية. وبينما يقدم ذلك للنساء الحماية من الاعتقالات المحتملة والترحيل الذي ربما تواجهه عند خروجها من المنزل, إلا أنه يضعها تحت خطر الاستغلال الجنسي من قبل أعضاء أهل البيت الذين لا تربطهم بها علاقة والذين يتقاسمون المعيشة في مساكن مزدحمة.

وفي حين أن بعض المشروعات الصغيرة للمنظمات غير الحكومية تدعم الإنتاج اليدوي المنزلي كوسيلة للحد من تدهور الأوضاع، فإن هذه المشروعات تقدم تدريبا محدودا في المهارات ولا تتلاءم مع متطلبات السوق, وبالتالي فهي لا تقدم إلا فرصة ضئيلة للدخل المستمر. فالجودة والوصول إلي الأسواق هما عقبتان رئيسيتان أمام توسيع نطاق هذه المشاريع. ومعظم المشترين في الوقت الحاضر هم من المنظمات غير الحكومية ومن جالية المغتربين المتطوعين.

مخاطر العمل في القاهرة

تستضيف القاهرة مجموعة متنوعة للغاية من اللاجئ تناضل من أجل البقاء في بيئة حضرية صعبة جدا مع

إحدى اللاجئات البورميات في ماليزيا التي تعرضت للتحرش الجنسي في العمل وتركت عملها وهي الآن لا تبحث عن عمل آخر خوفًا من التعرض ثانية للتحرش الجنسي و/أو إلقاء القبض عليها.

نساء من اللاجئات يعملن في مصنع ماليكا للملابس الكتانية بالقاهرة.

مساعدة محدودة، فالمعدلات العالية للبطالة والكثافة السكانية الضخمة للشباب العاطل عن العمل تزعج سوق العمل المحلي وتعوق اللاجئين من الدخول فيه.

وقد قامت لجنة النساء اللاجئات برحلة تقييم ميداني إلى القاهرة فوجدت الكثير من التحديات والمخاطر نفسها التي تواجه اللاجئات في كوالالمبور، فبينما تسمح مصر للاجئين بالحصول على رخصة عمل، إلا أن الحصول على إذن بالعمل هو عملية مكلفة وطويلة ومعقدة تتطلب مراعاة من صاحب العمل وعدم وجود منافسة من مرشح مصري للوظيفة له نفس المؤهلات. ونتيجة لذلك فإن اللاجئين يضطرون إلى قطاعات العمل الغير المقنن والعمل بمهن قليلة الحماية. أما اللاجئات من النساء فإنهن يقمن بالعمل كخادمات في البيوت المصرية. ولأن هذا القطاع لا ينظمه قانون العمل المصري، فلا يتطلب الاشتغال فيه تصريحا بالعمل ودائما ما يكون الطلب في السوق على هذا العمل. ومع ذلك فإن نقص التنظيم يخلق بيئة عمل محفوفة بالمخاطر. ففي داخل حدود هذه المنازل الخاصة قد تواجه اللاجئات مضايقات أو إيذاء جسديا أو استغلالا جنسيا أو عدم الحصول على الأجور. أما بالنسبة للاجئات اللاتي لا يستطعن العثور على عمل منزلي فإن بعضهن –على ما يقال – يتجهن إلى الاتجار بالجنس.[٥] وعلى الرغم من التقارير المتكررة عن العنف الجنساني, فإن لجنة النساء اللاجئات لم تجد إلا القليل من خدمات الدعم للذين يعيشون في القاهرة.

عناصر الحماية

ورغم ذلك، فقد نجحت التقييمات الميدانية التي أجرتها لجنة النساء اللاجئات في الوقوف على أمثلة تتعلق بكيفية القيام بتعزيز حماية اللاجئات حتى ولو في المناطق الحضرية التي لا يوجد بها حق قانوني للعمل. ومن الممكن أن يتم تضمين عناصر الحماية في البرامج الاقتصادية – ومن أمثلة تلك العناصر المصاحبة والمطالبة بتنفيذ مدونة سلوك لأرباب العمل وحملات التوعية وإنشاء روابط مع القيادات النسائية المحلية والجماعات السياسية المحلية وإشراك الرجال- من كل من مجتمع اللاجئين وأيضا من المُجتمع المستضيف.

فعلى سبيل المثال، هناك منظمة في القاهرة تدرب اللاجئات وتقدمهن للعمل في البيوت المصرية كخادمات، ثم تصطحبهن في يومهم الأول إلى العمل. وتقوم المنظمة غير الحكومية بتسجيل ومراجعة بيانات الاتصال الخاصة بصاحب العمل، وكذلك معدل السداد المتفق عليه، وبذلك يعلم صاحب العمل أن هناك نظام لدعم ومساندة هذه المرأة ويعلم كيف وأين يصل إلى صاحب العمل إذا كانت هناك مشاكل.

ومن بين النماذج الناجحة الأخرى مبادرة من القطاع الخاص وهي مصنع ملائكة للملابس الكتان، والذي يقوم بتوظيف المرأة المصرية واللاجئة على حد سواء للقيام بالتطريز على درجة عالية من المهارة، ويعرض المصنع برنامج تدريب لمدة ٤٠ يوما شاملا تكاليف النقل والوجبات للنساء المشاركات، وهذا المصنع هو من الأمثلة الوحيدة لشركة من القطاع الخاص تعمل بجد على توظيف اللاجئين من النساء ودمجهن مع العاملات المصريات.

ومع ذلك، فإن بناء هذه العناصر الوقائية يتطلب تخطيطا مدروسا وفهما للمخاطر التي تتم مواجهتها وتقييما لوسائل الحد من المخاطر، وإدماج العناصر في التدخلات الخاصة بالاقتيات المعيشي من أجل الحد من التعرض للمخاطر. إن دعم حصول اللاجئين الذين يعملون في هذه البيئات على وضع قانوني وحقهم في العمل من شأنه أن يقدم أكبر قدر من الحماية.

ديل بوشر(daleb@wrcommission.org) هو مدير الحماية ولورين هيلر (laurenh@wrcommission.org) هي مسؤولة البرامج لدى لجنة النساء اللاجئات (http://www.womensrefugeecommission.org).

١. مقابلة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٦ مايو ٢٠٠٨.
٢. مذكرة المنظمات غير الحكومية المشتركة بشأن حملة لفرض النظام على المهاجرين غير المسجلين، ٢٩ يناير ٢٠٠٥.
٣. انظر مقالة ناه في الصفحة 31
٤. 'حياة يائسة : نضال المرأة البورمية من اجل كسب العيش في ماليزيا- لجنة النساء اللاجئات، مايو ٢٠٠٨ :
http://www.womensrefugeecommission.org/docs/mys_rep.pdf
٥. مقابلة مع الطاقم الطبي التابع لمنظمة اللجوء المصرية، ٢٤ يوليو ٢٠٠٨.

مواجهة التحديات الخاصة بصحة اللاجئين في المناطق الحضرية

بقلم: بول شبيغل بالتعاون مع قسم الصحة العامة ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

تقوم الكثير من الاستراتيجيات والسياسات والتدخلات الصحية المقبولة للتعامل مع اللاجئين على الخبرات والتجارب السابقة التي كان اللاجئون فيها يقطنون المخيمات والبلدان الفقيرة. وتجري حالياً إعادة النظر في هذه الاستراتيجيات الصحية لكي تأخذ في اعتبارها اللاجئين في الحضر واللاجئين من ذوي الدخل المتوسط.

يقطن حالياً أكثر من نصف لاجئي العالم في مناطق غير المخيمات، ومنها المناطق الحضرية، كما أن نسبة أكبر منهم صارت الآن تفر من البلدان ذات الدخل المتوسط والتي تنتمي فيها الغالبية السكانية ديموغرافياً إلى الفئات كبيرة السن المثقلة بالأمراض المزمنة. علاوة على أن اللاجئين في المناطق الحضرية كثيراً ما يواجهون ألواناً أكبر من الحرمان وسوء الأوضاع مقارنة بالمقيمين منهم في المدن منخفضة الدخل - ومنها غياب أنظمة الدعم المجتمعية والحرمان من أنظمة الأمن الاجتماعي أو خطط التأمين الصحية، وعدم كفاية الدخل الذي يلبي الاحتياجات المفاجئة (مثل سداد أجرة المواصلات للذهاب إلى مناطق الخدمات أو دفع تكاليف الرعاية الصحية الأخرى). ويقع فوق قمة هذا الهرم ما يتعرض له هؤلاء البؤساء من تمييز اجتماعي يزيدهم حرماناً من الخدمات الصحية الحكومية.

واستجابة للنشرة الصادرة عن مفوضية شؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٩ والمعنونة (السياسات والحلول الخاصة بحماية اللاجئين في المناطق الحضرية)، تبنى قسم الصحة العامة ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة بمفوضية شؤون اللاجئين إستراتيجية ثلاثية الأبعاد – تقوم على التركيز على الدفاع عن حقوق اللاجئين، ودعم القدرات الحالية، ومتابعة تنفيذ الخدمات – للتعاون مع الشركاء لزيادة الاستفادة من الخدمات الصحية الجيدة والأسعار الرمزية للاجئين في الحضر وغيرهم من الفئات الواقعة تحت مظلة اهتمام المفوضية[١].

الجهود المبذولة في الدفاع عن حقوق هؤلاء اللاجئين

تزعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التوسط لدى السلطات المعنية لصالح هؤلاء اللاجئين لضمان توفير الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية وبرامج الغذاء وخدمات المياه والتصحاح لهؤلاء السكان بتكلفة رمزية أو مجاناً.

وكانت القضايا الأخلاقية الخاصة بالمساواة في الحصول على الرعاية الصحية وجودتها، بين كل من اللاجئين والمجتمعات المُضيفة وبين اللاجئين أنفسهم القاطنين في نفس البلد أو في بلدان مختلفة، من القضايا شديدة الأهمية والتي دار حولها جدل طويل لسنوات طويلة – وهي تكتسي أهمية خاصة في حالة اللاجئين في الحضر[٢]. وفي معظم الأوضاع، ينبغي أن تلتزم السياسات والعلاجات الموضوعة بتوجيهات وبروتوكولات وزارة الصحة التابعة للبلد المُضيف. وإذا كانت هذه التوجيهات غير صحيحة أو ملائمة، فإن المفوضية وشركائها سوف يسعيان للأخذ بالتوجيهات المعترف بها دولياً، وتواصل في نفس الوقت العمل مع السلطات المحلية لتحسين التوجيهات والبروتوكولات القائمة.

وبالأخذ في الاعتبار الحاجة لوضع قائمة بالأولويات وبمخصصات الموارد، ورغم تفاوت هذه الأولويات من وضع لآخر، إلا أنها دائماً ما تضع في صدارتها الاهتمام بالنساء الحوامل والمرضعات، والأطفال دون سن الخامسة، والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والأيتام والعجائز والمرضى مرضاً شديداً، ومن بينهم المصابين بالإيدز والسل. وتشمل الأولويات الأخرى توفير الرعاية والاستشارة الصحية لذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة المعاقين، والمصابين والمرضى ذهنياً، وضحايا التعذيب والعنف الجنسي والجنساني، والذين يعانون من أمراض مُعقدة تستلزم رعاية خاصة.

الدعم

يعد دمج اللاجئين في هذه الأنظمة الصحية في المناطق الحضرية وسيلة أكثر كفاءة لاستغلال الموارد المحدودة عما هو الحال مثلاً لو قمنا بإنشاء مرافق منفصلة مخصصة لهذا الغرض. ولذلك فإن من الأفضل دمج الرعاية الصحية ضمن الخدمات العامة القائمة ورفع كفاءة وقدرات هذه النظم، وذلك بطريقين أحدهما مباشر عند توافر التمويل، والآخر غير مباشر من خلال تشجيع مشاركة الجهات المانحة المختلفة وغيرها من الأطراف. وبداية، سوف تعمد مفوضية شؤون اللاجئين وغيرها من الشركاء (مثل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والمنظمات غير الحكومية الطبية أو الصحية) إلى تقييم مدى حاجة الخدمات القائمة للمساعدة في توسيع إمكانياتها، وكيفية إدارة هذا التوسع. ولهذا الأسلوب ميزته الإضافية التي تتمثل في تشجيع السلطات والمجتمع المحلي على رؤية

اللاجئين بمنظور مختلف كأشخاص يمكنهم جلب الموارد الإضافية للمدن التي استقروا فيها، إضافة إلى ميزته غير المباشرة في تحسين فضاء الحماية المتوافر للاجئين وغيرهم.

وكقاعدة عامة تحرص مفوضية شؤون اللاجئين عند العمل في المناطق الحضرية على تفادي إنشاء خدمات منفصلة ومتوازية للمنتفعين بخدماتها، وبدلاً من ذلك ستسعى لدعم أنظمة الخدمة القائمة بالفعل، سواء كانت عامة أو خاصة أو أهلية أو لا تهدف للربح. فإذا لم يكن بمقدور اللاجئين تحمل نفقات الاستفادة من الخدمات الصحية، فقد يتطلب الأمر من الوكالات أن تغطي من جيبها الخاص بعض التكاليف المعينة الخاصة باللاجئين الأكثر افتقاداً للحول والقوة لضمان استفادة الجميع من الخدمات الصحية.

وتعد برامج التواصل الصحية المجتمعية التي تصل للاجئين والمجتمع المضيف شيئاً ضرورياً لضمان توضيح المهام واللوائح للخدمات المقدمة بغض النظر عن ماهيتها، وتحسين الانتفاع من كافة مستويات الرعاية وتوفير وسائل التثقيف الصحي والمعاونة في ضمان توفير الخدمات الوقائية. وقد يقوم العاملون في هذه البرامج بتوفير الخدمات الصحية حتى في منازل المرضى عند الضرورة.

وبالأخذ في الاعتبار أن الفقر وانعدام الأمن الغذائي عنصران غالبان على طبيعة الأوضاع التي يعيشها اللاجئون غالباً في المناطق الحضرية، فإذا لم يتسنى دمج اللاجئين في البرامج الحكومية القائمة الخاصة بالغذاء والتغذية للمجتمعات المحلية على النحو المرغوب، فإن الأمر قد يتطلب إنشاء برامج جديدة لتلبية هذه الاحتياجات.

وتشمل العناصر الإستراتيجية الأخرى التي لا تقل أهمية عما سبق ما يلي: (أ) إدماج حقوق اللاجئين في أي شبكات أمان اجتماعية (حكومية) محلية، (ب) دعم هيئات المياه والتصحاح المحلية لتحسين البنية التحتية القائمة لمواكبة الأعباء الإضافية الواقعة على النظم القائمة والناجمة عن موجات النازحين القادمة، (ج) الوصول للمستفيدين من خلال أنشطة التعزيز الصحي القائمة.

ثمة مزايا عديدة يمكن تحقيقها بخفض عدد الشركاء والمرافق/المؤسسات وفي نفس الوقت ضمان الاستفادة الكافية من الخدمات – وذلك من حيث عقد الاتفاقات وتأمين الحماية والسرية، ومتابعة جودة الرعاية وترشيد ومتابعة التكاليف.

المتابعة

تُعد متابعة الصحة العامة للاجئين في الحضر وأوضاعهم الغذائية أمراً مهماً لضمان عدم تراجعها لما هو دون المعايير المقبولة وتوفير المعلومات والبيانات الكافية للدفاع بشكل كفء وفعال عن حقوق اللاجئين ودعم الخدمات الصحية للاجئين في الحضر. وتزداد وتيرة هذه النوعية من المشكلات عند تفرق السكان وتشرذمهم على امتداد مناطق جغرافية واسعة ومتعددة، وكذلك في الحالات التي لا يرغب فيها اللاجئون في تسجيل أنفسهم[٣]. ويستتبع دمج اللاجئين في الأنظمة الصحية القائمة استخدام أنظمة المعلومات الصحية القائمة. وقد ينطوي ذلك على مشاكل نظراً لأن بعض الأنظمة لا تتسم بالمرونة الكافية التي تسمح لها بإدراج تعديل يستهدف تصنيف البيانات حسب حالة المواطنة أو اللجوء، أو بإضافة بعض التصنيفات المرضية المعينة التي قد تكون أكثر انتشاراً بين أفراد فئة معينة بين اللاجئين. وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً من أنظمة المعلومات الصحية لا تعمل بكفاءة في كل الأحوال وقد لا توفر لنا ما يكفي من البيانات لوضع أولويات بالأنشطة أو إجراء المتابعة والتقييم.

وإلى جانب صعوبة تصنيف تجمعات لاجئي الحضر، نجد صعوبة أخرى تتمثل في كون أنظمة المعلومات الصحية الحضرية أكثر تعقيداً من نظيرتها في المخيمات بسبب اختلاف عدد المرافق في المستويات المختلفة (أي المرافق الأهلية ومرافق الرعاية الصحية الأولية ومرافق الرعاية الثانوية ومرافق الرعاية الثلاثية) واختلاف الجهات المقدمة للخدمة (مثل الجهات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية) المشاركة في هذا النظام. هذا إلى جانب ضرورة ربط أنظمة المعلومات الصحية بعملية متابعة الميزانية بما يسمح بتقييم تكاليف أي برنامج وربط التكلفة بالخدمات المقدمة.

وكانت المسوحات التي أجريت على عينات مجتمعية من اللاجئين غير المقيمين في المخيمات قد تبين للقائمين على إجراءها مدى صعوبتها وسهولة التلاعب بها وإخضاعها لأشكال التحيزات، كما أن بعضاً من الأساليب المتبعة في إجراءها تستلزم إعادة نظر في مدى دقتها. وقد تكون الأساليب الرقابية الأخرى مثل مواقع الخفر أو مراكز الرقابة الأهلية أكثر إفادة في الكثير من الأوضاع بيد أنها نادراً ما تُستخدم، وهو ما ربما يعكس فشلاً في الخيال والتمويل أكثر منها مشاكل فنية معقدة.

وفي سعيها لتعزيز الاستفادة من الخدمات الصحية للاجئين في الحضر، سوف تلتزم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمبادئ الإرشادية التي أرساها قسم الصحة العامة ومكافحة فيروس نقص المناعة التابع لها[٤]. ومن بين أهم هذه المبادئ بالنسبة لأوضاع اللاجئين في الحضر نجد القضايا المتعلقة بالدمج والشراكة وجودة الخدمات (مثل توافر الخدمات وإمكانية الاستفادة بها والمساواة والملائمة والمقبولية والفعالية والكفاءة) والاستدامة.

بول شبيغل (spiegel@unhcr.org) هو رئيس قسم الصحة العامة ومكافحة فيروس نقص المناعة التابع لوحدة البرامج وإدارة الدعم بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .وقد تم تحرير هذا المقال بالتعاون مع عدد من الزملاء الآخرين في قسم الصحة العامة ومكافحة فيروس نقص المناعة.

١. في الأسطر الباقية من هذا المقال، يقصد بكلمة 'اللاجئين' الفئات الأخرى من الأفراد المدرجين تحت مظلة اهتمام مفوضية شؤون اللاجئين، مثل طالبي اللجوء والنازحين داخلياً والأشخاص عديمي الجنسية والعائدين إلى الديار.
٢. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحقيق المساواة في الصحة العامة بين اللاجئين، جنيف، ٢٠٠٩. في انتظار المرجع من PS نهاية يناير.
٣. انظر مقال ديفيز وياكوبسن الصفحات ١٣-١٥.
٤. http://www.unhcr.org/488600152.html

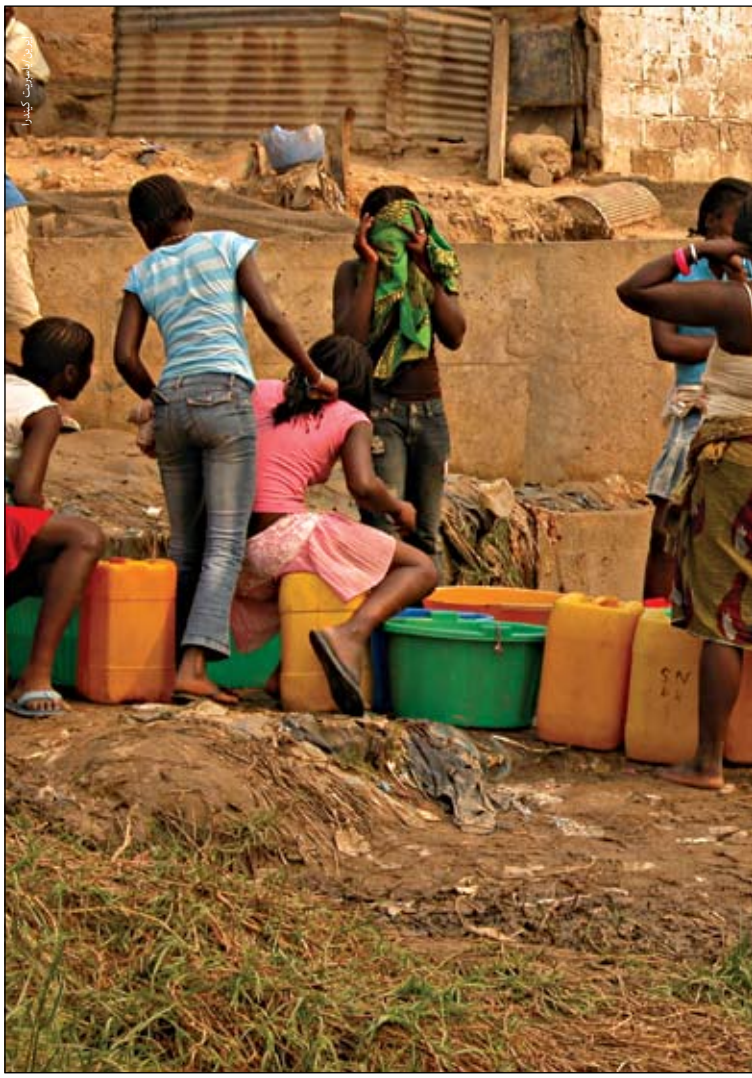

سكان مستوطنة بوا فيرتا غير الرسمية يصطفون في طابور للحصول على الماء، لواندا، أنغولا.

نظم دعم النازحين داخلياً في الحضر بجورجيا

نامريتا سينغ وكورتلاند روبنسون

نظراً للكثافة السكانية وتنوع السكان في السياقات الحضرية قد نتوقع أن مجتمعات النازحين داخلياً في الحضر سيحظون بعلاقات اجتماعية قوية ودعم قوي - ولكن هناك دراسة حديثة عن النازحين داخلياً في الحضر أجريت في منطقة تبليسي في جورجيا أظهرت العكس.

يشير الدعم الاجتماعي إلى المنافع النفسية الفعلية أو المتصورة الناتجة عن الشبكات الاجتماعية مثل الثقة والترابط والحميمية بالإضافة إلى تبادل المعلومات والبضائع المادية. وتقدم الشبكات الاجتماعية الصلات التي تسمح بتبادل هذا الدعم وتلك الموارد (كما تسمح أيضاً بنقل الأمراض). ففي حين أن اللاجئين والمهاجرين قد يكونوا على صلة بالعديد من الشبكات الاجتماعية في المناطق الحضرية ، إلا أن الصلات التي يكونوها معهم قد تكون ضعيفة للغاية وغير مؤثرة. ولكن الارتباك الناتج عن النزوح وعدم دوام الأوضاع المعيشية سواء المحسوسة أو الفعلية يعوق إعادة بناء نظم دعم اجتماعية قوية.

وسياسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأخيرة الخاصة بحماية اللاجئين وتوفير الحلول لهم في المناطق الحضرية تلاحظ أن غياب الدعم الاجتماعي يحد من فرص الاعتماد على النفس بين تجمعات اللاجئين. وإن كانت هذه هي المرة الوحيدة التي يُذكَر فيها الدعم الاجتماعي في هذه الوثيقة. فيجب إعطاء المزيد من الاهتمام للأثر الناتج عن آليات الدعم الاجتماعي (أو الآثار الناتجة عن غيابها) على أسلوب المعيشة والصحة وصلاح الحال ككل. ولقد تم تنفيذ دراسة نوعية صغيرة خلال شهري يوليو وأغسطس من عام ٢٠٠٩ في تبليسي من قبل باحثين في كلية جونز هوبكينز بلومبيرغ للصحة العامة ومعهد الدراسات السياسية في تبليسي.[1]

الاستنتاجات الأولية

ذكر النازحون داخلياً الذين أجريت معهم المقابلات أنهم لم يتفاعلوا كثيراً مع المجتمع المحلي. ففي حين كان أبناءهم وأحفادهم من الكبار يشتركون كثيراً في نشاطات العمل والمدرسة، لم يكن لدى كبار السن من النازحين داخلياً وسيلة للتعامل مع غير النازحين داخلياً. بل وقلة حركتهم التي ترجع في الغالب لمشاكل صحية ولوضع مركز التجمع زادت من صعوبة التفاعل مع بعضهم البعض. فهناك امرأة لم تترك مركز التجمع منذ عامين.

وكان بعض النازحين إلى المدن يعيشون بمفردهم والباقي يعيشون مع زوجاتهم أو أقاربهم أو أبنائهم وأحفادهم من الكبار. وقد وصف النازحون داخليا أنهم يقضون أغلب وقتهم في غرفهم الخاصة يقومون بالطبخ أو يشاهدون التلفزيون على أجهزة صغيرة منحتهم إياها الجمعيات الخيرية المحلية.وكان التفاعل الاجتماعي يحدث في الـردهـات المشتركة ولكن لم تكن هناك نشاطات اجتماعية منتظمة في مراكز التجمع يمكن للنازحين داخليا أن يشاركوا فيها. ولقد عبّرت إحدى السيدات عن هذا الوضع خلال مقابلتنا معها بأن قالت كان من اللطيف أن أحظى بالرفقة وأن أجد من أتحدث إليه. وعلى الرغم من العيش في مناطق متقاربة جداً لعدة سنوات عبّر الأشخاص الذين تحدثنا معهم عن أنهم يشعرون بالعزلة والوحدة.

آثار البرامج

وكانت أغلب مراكز التجمع في المناطق الحضرية في الماضي عبارة عن فنادق أو بيوت للشباب أو مدارس أو مباني غير مكتملة التشطيب. وهذه الأنواع من الأماكن لا تعزز التفاعل مع المجتمع الحضري المحلي، حيث أنها أماكن منغلقة عن البيئة الخارجية، رمزياً وحرفياً. وأثبتت دراستنا أن الأماكن الوحيدة في مراكز التجمع التي سمحت بالتفاعل كانت الردهات والسلالم بينما كانت مجموعات النازحين داخليا تفصلها الطوابق المختلفة التي يعيشون فيها. ومن الصعب أن نتخيل

مركز جماعي للنازحين داخليًا في مبنى كان مستشفى في السابق، تبليسي، جورجيا. تعيش نحو ١٤٨ أسرة في هذا المجمع الذي يعاني من انتشار الفئران والحشرات به كما أنه آيل للسقوط.

كيف يمكن أن تكون هناك أي مساحة مؤثرة للتفاعل الاجتماعي. فيجب أن نضع في الاعتبار المساحة المعدة لمراكز التجمع عند التدخل لتحقيق الصحة الاجتماعية والنفسية للاجئين.

وفي الأغلب، تكون مراكز التجمع متفرقة في البيئات الحضرية وأيضاً منعزلة عن بعضها البعض، لذا فإن بناء الشبكات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي بين تجمعات النازحين إلى الحضر أمراً ليس باليسير. وقد تكون إحدى الاستراتيجيات متمثلة في إنشاء علاقات بين مراكز التجمع وبعضها البعض حتى يتمكن الأفراد والجماعات من مشاركة الموارد والمعلومات والروابط الاجتماعية[٢]. على سبيل المثال يمكن للمدرسين المتقاعدين في أحد مراكز التجمع تقديم خدمات التدريس للأطفال في المراكز الأخرى. ولقد كانت إحدى النازحات داخليا اللاتي تحدثنا معهن ممرضة مدربة ولكنها لم تتمكن من الحصول على العمل. ويجب على محاولات التدخل التي تبني رأس المال الاجتماعي أن تحاول استخدام معرفتها من خلال توصيلها بمن هم في حاجة إلى الخدمات الطبية.

إن التدخلات النفسية والاجتماعية مع تجمعات النازحين يجب أن تنتقل لما بعد صلاح الحال على المستوى الفردي بحيث تضع في اعتبارها أيضاً سلامة العلاقات الاجتماعية. ويجب أن يتم تحديد وتعزيز آليات مجموعات المساعدة الذاتية أو الدعم المجتمعي وذلك كجزء من أساليب التدخل النفسية والاجتماعية. ويجب على الباحثين في مجال الهجرة القسرية والصحة العامة أن يتفهموا دور نظم الدعم الاجتماعي في تحقيق الصحة النفسية والجسمانية والاجتماعية للاجئين. والقيام بهذا هو الطريق إلى خلق موارد مجتمعية بالإضافة إلى أساليب تدخل نفسية مبتكرة وملائمة ثقافياً.

نامريتا سينغ (nasingh@jhsph.edu) حصلت على درجة الماجستير في الهجرة القسرية من مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد عام ٢٠٠٧ وتحضر حالياً لدرجة الدكتوراه في الصحة الدولية من كلية جونز هوبكنز بلومبيرغ للصحة العامة. أما كورتلاند روبنسون (crobinso@jhsph.edu) فهو بروفسور مساعد في مركز اللاجئين والاستجابة للطوارئ في مدرسة جونز هوبكنز بلومبيرغ للصحة العامة في بالتيمور في ميرلاند. يرجى الاطلاع على ملحق مراكز التجميع في عدد النشرة ٣٣، حالات النزوح المطولة، الصفحات ٦٢-٦٤: http://www.hijra.org.uk/protracted.htm

١. تم إجراء مقابلات مع ٢١ نازح داخليا والذين كانوا يقيمون في مركز تجمع واحد بالمدينة، والذي كان يشغله نازحون لفترات طويلة نزحوا من أبخازيا في صراع عام ١٩٩٢. وهؤلاء النازحون داخليا كانوا جميعا من أصول جورجية ويبلغون من العمر ٦٠ عاما فأكثر.

٢.استخدمت المبادرة العالمية للطب النفسي فرع تبيليس هذا الأسلوب في محاولات التدخل مع النازحين في ولاية جورجيا خلال أزمة ٢٠٠٨. ٢ مقابلة مع جانا جافاكيشفيلي منسق الصحة النفسية ومشروعات مكافحة فقد المناعة المكتسب/ الإيدز لمنطقة جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، المبادرة العالمية للطب النفسي ، تبيليس في ٣٠ يوليو ٢٠٠٩.

التعليم والاعتماد على الذات في مصر

ماريسا أو إنسور

بإمكان التعليم أن يعمل على رفع قدرات اللاجئين في الحضر بشكل يزيد فرص الحياة أمامهم ويعوضهم عن الحرمان الذين يعيشونه بالمقارنة مع المواطنين المحليين، كما يمكنهم من بناء مستقبل أكثر أماناً.

تفرض زيادة أعداد اللاجئين وإقامتهم الطويلة في المناطق الحضرية عدداً من المشكلات الفريدة. ويسود اعتقاد مغلوط بأن اللاجئين في الحضر تتوافر أمامهم فرصة أكبر في تحقيق اكتفاءهم الذاتي بشكل أفضل من نظرائهم في المخيمات والمفترض فيهم في العادة احتياجهم لمساعدات مستمرة حيث أنهم ممنوعون في أغلب الأحوال من مزاولة أي أنشطة لتوليد الدخل.

إلا أن الواقع ينبئنا عن صورة مختلفة تماماً عن هذه التوقعات، حيث تكتنف قدرة اللاجئين في الحضر على الاعتماد على الذات الكثير من المعوقات الخطيرة المتمثلة في جود قيود على حقهم في العمل وعلى حقهم في الاستفادة من أشكال الدعم الاجتماعي الملحة. فالقادمون من المناطق الريفية منهم معرضون بشكل أكبر لخطر الوقوع فريسة للفقر والتهميش في حال افتقدوا المهارات المطلوبة للعمل بنجاح في المناخ الحضري الغريب عنهم. وبوسع التدخلات التعليمية والتدريبية الكافية أن تساعد اللاجئين في الحضر على تخطي بعض هذه العقبات.

وتشمل العوائق التي تعترض توفير التعليم للاجئين القسريين في المناطق الحضرية ما يواجهونه من صعوبات في إضفاء الشرعية على وضعيتهم والحصول على الوثائق الضرورية، هذا إلى جانب صعوبات ومشاكل التواصل وغياب الوعي بالفرص التعليمية المتوافرة. كما أن العلاقة الطردية بين التعليم وزيادة فرص الاعتماد على الذات قد ترتكس إذا ما منعت القيود القانونية والتنظيمية اللاجئين من العمل، دون اعتبار لمستواهم مستواهم التعليمي أو التدريبي.

أهمية التعليم

تؤكد توجيهات مفوضية شؤون اللاجئين بخصوص اللاجئين في الحضر[١] على تعزيز الاعتماد على الذات بين اللاجئين، وذلك من خلال مبادرات التعليم والتدريب المهني المصممة لدعم اكتساب المهارات المعيشية الأساسية التي تمكن اللاجئين في المناطق الحضرية من أن يصبحوا أفراداً متمتعين بالاستقلالية في مجتمعاتهم المُضيفة.

وتأتي بعض المشاكل التعليمية التي يواجهها اللاجئون في المناطق الحضرية مشابهة لتلك التي يواجها غيرهم من الفئات الهشة اجتماعياً والفقيرة في المناطق الحضرية. فقد لا يكون لدى فقراء الحضر القدرة على التكفل بالمصاريف المدرسية وشراء الزي المدرسي والكتب وغيرها من المواد الدراسية، كما قد تكون المواصلات مستنزفة للوقت وغير آمنة. وفي نفس الوقت، غالباً ما يضطر أطفال اللاجئين في المدن للتنافس مع التلاميذ المحليين على الأماكن المحدودة أصلاً في المدارس. ويجد المرء بعض القوانين التي تحظر على اللاجئين – خاصة غير الحاملين لوضعية معترف بها قانوناً –إلحاق أبنائهم بالمدارس العامة، هذا ناهيك عن أشكال التمييز التي يمارسها نظار المدارس والمعلمون بل والطلبة المحليون كذلك.

وقد أتى الكثير من الأطفال اللاجئين من مجتمعات لا يتم فيها الاهتمام بتسجيل أعمار الأطفال، فمعظم عائلاتهم فرت من صراعات أو ثورات اجتماعية أو أحداث نزوح أدت بالتأكيد إلى انقطاعهم عن التعليم. ولذلك قد يواجه الأطفال الأكبر سناً – أو هكذا يبدون – عن المتوسط العمري لأقرانهم في قاعات الدراسة مشاكل في التسجيل في الدورات التعليمية التي توائم مستواهم التعليمي الفعلي.

ومن العقبات الأخرى التي تواجه أطفال اللاجئين في المناطق الحضرية احتياجهم للتأقلم مع أساليب تدريسية غريبة عنهم وتدريبهم على التواصل بلغة جديدة والحاجة لبحث توقعات وآمال فئة مهيمنة قد تكون آرائها إزاء الدين والجنس والعرق وغيرها من القيم الاجتماعية مختلفة عما اعتاده هؤلاء الأطفال في مسقط رأسهم.

وعندما لا يكون التسجيل في المدارس المحلية العادية متاحاً، فإن 'مدارس اللاجئين'، والتي تديرها في الغالب الكنائس أو المنظمات الإنسانية الدينية، توفر واحدة من الفرص القليلة المتاحة للتلاميذ النازحين في المناطق الحضرية للحصول على التعليم واللحاق إلى حد ما بأقرانهم في المدارس العادية. ومع ذلك، فإن هذه المدارس أبعد ما تكون عن أن تكون حلاً شاملاً – وذلك بسبب مواردها المحدودة واعتمادها على المتطوعين ومعدلات التبديل المرتفعة للموظفين بها وعدم اتساق المناهج مع بعضها. أما السمة الأكثر إشكالاً في هذه النوعية من المدارس فهي غياب الاعتماد الرسمي لها، فالطلاب المسجلين بهذه المدارس غير المعترف بها رسمياً ممنوعون غالباً من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي بغض النظر عن المستوى التعليمي الذي حققوه.

أطفال في "مدرسة للاجئين" تابعة لمركز خدمات القديس أندرو للاجئين بالقاهرة.

العمل نحو الاعتماد على الذات

عندما لا يكون التعليم الرسمي خياراً واقعياً، فإن التدريب العملي قد يفتح باباً آخر في سبيل تحقيق الاستقلالية الاقتصادية للاجئين في المناطق الحضرية والمدفوعين قسراً للعمل في ظل اقتصاد نقدي، فهم بعيدون عن استلام ذلك النوع من المساعدات المالية المباشرة المقدمة للكثير من اللاجئين في المخيمات، وينبغي عليهم، على ضوء النفقات الباهظة المرتبطة بالحياة في المناطق الحضرية، الاعتماد على أشكال بديلة من توليد الدخل. وفي الواقع، نجد غالبية المهاجرين القسريين الذين يقطنون المناطق الحضرية – خاصة الواقعة منها في النصف الجنوبي من العالم – يعيلون أنفسهم من خلال العمل في الاقتصاد غير الرسمي، بالرغم من أن المتمتعين بالمستويات الأعلى من التعليم بإمكانهم العمل في الوظائف الأكثر دخلاً، مثل التدريس في مدارس اللاجئين أو العمل كمترجمين أو العمل ضمن أطقم الوكالات الإنسانية. ومن ثم فإن البرامج الرامية إلى تعزيز الاعتماد على الذات لدى المهاجرين القسريين في المناطق الحضرية تضم على الأرجح مبادرات للتدريب المهني أو التدريب المهاري في الصناعات الصغيرة للاجئين، خاصة للنساء.

ورغم ذلك، فإن القيود المفروضة على حق اللاجئين في العمل غالباً ما تجعل من المستحيل حتى بالنسبة للعمال المتمتعين بمستوى جيد من التعليم والمدربين على المهارات المهنية العثور على وظائف في القطاع الرسمي تلائم مؤهلاتهم.

الوضع في القاهرة

لا توجد مخيمات للاجئين في القاهرة. ويتركز كافة النازحين في البلاد في أكبر مركزين حضريين بها – وهما القاهرة والإسكندرية (وتقطن أعداد أقل منهم في تلك الأخيرة). ويتسم الموقف الرسمي للحكومة المصرية إزاء اللاجئين بعدم الرغبة في تحقيق الدمج القانوني للاجئين في المجتمع المصري. فالآباء اللاجئين المُفتقدين للوضعية القانونية لا يتسنى لهم تسجيل أبنائهم. كما أن الإجراءات البيروقراطية المعقدة وازدحام الفصول في المدارس وعدم التقبل النفسي للأجانب كلها مشاكل إضافية تزيد أوضاع اللاجئين سوءاً، هذا بالإضافة إلى أن الكثير من الآباء اللاجئين يرفضون المناهج الإسلامية التي يتم تدريسها باللغة العربية في المداس الحكومية. ولذلك فإن مدارس اللاجئين غير المعتمدة – والتي يتم التدريس في كثير منها باللغة الإنجليزية - هي الخيار الواقعي الوحيد المتوافر أمام كثير من الطلاب اللاجئين في مصر – ولكن تتبقى مشكلة الحصول على الشهادة الدراسية المعترف بها، وتلك مشكلة كفيلة وحدها بأن تغلق أمامهم أبواب التعليم العالي.

وتتعرض العلاقة الطردية بين التعليم والاعتماد على الـذات في مصر لمزيد من الانتكاس نتيجة للعوامل المنظمة لسوق العمل أمام اللاجئين، حيث لا يتسنى للاجئين العثور على فرص للعمل إلا في القطاع الاقتصادي غير الرسمي. فالأوضاع الاقتصادية الصعبة ومعدلات البطالة المرتفعة والضغوط الواقعة على النظام التعليمي جميعها تسهم في جعل التعليم وتوليد الدخل والاعتماد على الذات كلها أمور عسيرة التحقيق بالنسبة للنازحين في المناطق الحضرية في مصر.

النتائج والتوصيات

ترى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية في التعليم حقاً من حقوق الإنسان الأساسية، ووسيلة من وسائل تأمين الحماية وعنصراً جوهرياً في مجموعة المساعدات الإنسانية للسكان النازحين. وهي تتبنى عادة نظرة نفعية إزاء دور التعليم في النزوح الحضري والتي تحابي خيارات الدمج المحلي وتشجع اللاجئين على التعلم وتعلم المهارات المطلوبة للاعتماد على الذات. ويعد التعليم أحد الأهداف ذات الأهمية الملحة بالنسبة لمعظم مجتمعات اللاجئين، إلا أن القيود القانونية والأوضاع التنظيمية والعوامل الثقافية جميعها عوامل تؤدي إلى تآكل الوعود التي يبشر بها التعليم كطريق نحو زيادة الاعتماد على الذات. وعليه، فإن الأمر يستدعي بشكل ملح التطرق لهذه المعوقات وحلها بشتى السبل.

وفيما يلي بعض التوصيات التي تستهدف زيادة توفير الفرص التعليمية للاجئين في الحضر ومن ثم تعزيز الفرص المتاحة أمامهم في تحقيق الاعتماد على الذات:

- تفادي فرض المناهج المحلية التي قد يعتبرها البعض محاولة للحد من أهمية القيم والممارسات الثقافية للسكان النازحين، خاصة عندما لا يكون الدمج المحلي أحد الخيارات المرغوبة حكومياً.
- دعم المدارس التي تديرها الكنائس وغيرها من المؤسسات الأخرى التي تقبل الطلاب اللاجئين، والعمل مع الهيئات التعليمية المحلية لضمان الاعتماد الكامل لهذه المدارس.
- توفير المساعدات طويلة الأمد على شكل منح تعليمية، ومساعدة الطلاب على الالتحاق بالمدارس الخاصة إذا لم يكن هناك مجال أو متسع لتسجيلهم في المدارس العامة.
- تصنيف وتنظيم البيانات الخاصة بالتعليم والاستراتيجيات المعيشية وغيرها من العوامل التي تؤثر على اللاجئين في الحضر حسب السن والجنس، وذلك على أساس أن للنساء والرجال والأطفال والعجائز احتياجات مختلفة وهو ما يتطلب علاجات وحلول مختلفة لأوضاع كل منهم.
- تنفيذ برامج تتناول الاحتياجات الخاصة للشباب ذوي الحظ المحدود أو المعدوم من التعليم.

إن من شأن توفير الفرص التعليمية والتدريبية الكافية أن يعزز من قدرة اللاجئين في الحضر على التمتع بحياة كريمة وتخفيف احتمالات العيش على هامش المجتمع الحضري ،على الرغم من أن هذه المبادرات لا تكفي في حد ذاتها لعلاج كافة مشاكل النزوح الحضري.

ماريسا أو إنسور (mensor@aucegypt.edu) هي أستاذ مساعد للأنثروبولوجيا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ومستشارة قانونية ببرنامج مساعدة لاجئي أفريقيا والشرق الأوسط (AMERA http://www.amera-uk.org/egypt/)

١. ورقة سياسية صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بخصوص اللاجئين في الحضر (٩٧/٢٥/IOM – ٩٧/FOM٣٠) ونجد شرحاً وافياً لها في مستند سياسة مفوضية شؤون اللاجئين بخصوص اللاجئين في المناطق الحضرية (٩٧/٩٠/IOM-٩٧/FOM٩٥).

إيواء اللاجئين في المناطق الحضرية وحدود العمل الإنساني

كيت كروفورد ومارتن سوفاتني وجيمس كينيدي وتوم كورسيليس

تفرض متطلبات الإيواء الخاص بالنازحين أو المتضررين داخل المناطق الحضرية تحديات هائلة على مجتمع المعونات الإنسانية. وقد عبر صناع القرار والموظفون الميدانيون الداعون لوضع توجيهات بخصوص الإيواء الحضري عن قلقهم حول دور المنظمات الإنسانية في هذا الشأن.

كانت العمليات الإنسانية تركز في السابق على تسليم 'المنتجات' لتلبية احتياجات الإيواء الخاصة بكل أسرة على حده، وذلك غالباً في المناطق الريفية. أما في المناطق الحضرية، فينبغي أن يتحول هذا التركيز إلى حدود وقدرات الناس، خاصة بسبب الاحتمالات التالية:

- وجود أسواق قائمة واقتصاد نقدي وطبقات متنوعة من المؤسسات المالية غير الرسمية والرسمية.
- وجود سلطات محلية وهيئات تخطيط واستراتيجيات إسكان ومؤسسات قانونية وقوانين منظمة للبناء.
- منظمات مجتمع مدني تحمل أجندات متنوعة وتقسيمات هرمية للمسؤوليات وآليات للمحاسبة.
- مقاولين من القطاع الخاص وعمال يتمتعون 'بمهارات حضرية'.
- بنية تحتية وجهات لتوريد الخدمات.
- أسر وأحياء تملك استراتيجيات تعايش حضرية وتباشر أعمالاً مدرة للدخل.
- إمكانية استغلال مجموعة متنوعة من المساحات الخارجية والعمومية بشكل يخدم العديد من الوظائف. وهي أشياء لا نجدها ضمن مفاهيم أو مفردات التوجيهات الخاصة الموضوعة لعلاج مشكلة الإيواء في المناطق الريفية، ومن ثم فهي تحتاج لـ 'نهج استيطاني' – وأيضاً نهج يقوم على التخطيط الحضري.

باتت أعداد متزايدة من منظمات الإيواء الإنسانية تركز استجاباتها على الاحتياجات الإسكانية للناس في المناطق الحضرية، بيد أنه لا يعينها في ذلك أي توجيهات أو إرشادات مساعدة تفصّل للأسلوب والمنهج الذي يتعين عليها استخدامه. ويُعد وضع إرشادات للمساعدات الإنسانية في المناطق الحضرية أحد المشروعات التي أطلقها قطاع الإيواء، ويأتي مدعوماً من قبل (مركز الإيواء)، ويتم تمويله من قبل إدارة التنمية الدولية، ويتولى جهود الوساطة فيها مركز اللاجئين النرويجي بالاستعانة بالخبرات المتخصصة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة ومنظمة أطباء بلا حدود الدولية ومنظمة الرؤية الدولية ومنظمة التحرك العملي ومركز الموارد السويسري وهيئة مستشارون للتنمية (SKAT)والمنظمة الدولية لمأوى من أجل البشرية. ويهدف المشروع لما يأتي:

- تحقيق التكامل مع أدوات الاستجابة الإنسانية الراهنة في الوكالات المختلفة والقطاع ككل مثل (مشروع سفير)، و (دليل الحالات الطارئة، توفير المأوى بعد الكوارث: استراتيجيات للتوطين المؤقت وإعادة الإعمار) الذي وضعته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمقرر نشره في ٢٠١٠، و (أدوات إدارة المخيم)[1] والوثائق الخاص بمبادئ بينهيرو[2]، إلخ.
- نشر رؤية للاقتيات المعيشي في المناطق الحضرية تقوم على ربط تصنيفات النازحين واللاجئين بباقة من أساليب المساعدة مثل توفير الإشراف والخبرة الفنية وبناء القدرات وتوفير مواد البناء والإنشاء ودعم البنية التحتية وتخطيط المستوطنات إلخ.
- توفير الأدوات لمؤسسات التخطيط.
- توفير أدوات صناعة القرار لاختيار أساليب المساعدة الملائمة.
- الاستفادة من الأبحاث التنموية التي تتناول مواطن الضعف في المناطق الحضرية وحولها وتأثير ذلك على البيئة والموارد داخل المدن وخارجها.
- ربط ما سبق بالأدوات والكتيبات الراهنة التي تتناول التخطيط الحضري والإسكان.

وكانت الأفكار الأربعة التي وضعها صناع القرار ومدراء البرامج والتي تقود صيغة وشكل التوجيهات القادمة الخاصة بالمساعدات الحضرية هي: الاتفاق حول الهدف الإنساني من الإيواء وإعادة الإعمار، توصيف الفئات المستهدفة وأساليبها في الاقتيات، وقضايا الإسكان والأراضي والممتلكات، ودور المنظمات الإنسانية في توفير المأوى.

الاتفاق حول الهدف الإنساني

إن المساعدات الإنسانية التي يتم توفيرها لتلبية الاحتياجات الإسكانية لا تدعم فقط قضايا الحماية والخصوصية والكرامة واستراتيجيات التكيف على مستوى الأسر والتجمعات، بل تضع الأساس أيضاً لاستمرارية العمل وإدرار الدخل لحياة كريمة مستدامة. كذلك فلا نغفل الارتباط المعروف بين توفير الإسكان الكافي وبين جودة الأوضاع الصحية، إضافة إلى العوائد التي يستطيع الاقتصاد المحلي أن يجنيها من استثماره في عمليات الإيواء والإسكان. وهذه الأهداف الأخرى لا يلزم تحقيق كل منها على حده، بل تنبع جميعها بشكل طبيعي من أهداف الإيواء الأساسية إذا ما تم تصميمها وتنفيذها على النحو الملائم.

وينبغي للمساعدات الإنسانية أن تتطرق لمجموعات متنوعة من الاختلافات منها مثلاً مناحي الضعف لدى النازحين وفقراء الحضر وقدراتهم المتوافرة. فهل ينبغي أن تتوقف المساعدات مثلاً بمجرد أن تخف حدة الآثار المدمرة الفورية المعقبة لأي أزمة، وذلك على أساس أن هذه الوكالات ليس منوط بها أي أدوار في التعامل مع المشكلات العامة الخاصة بالتنمية الحضرية أو 'تحديث المناطق الفقيرة'؟ وفيما يتعلق بالمناطق الحضرية التي تعرضت للتدمير بسبب الصراعات أو الكوارث الطبيعية على نحو أدى لتشرد السكان وليس لنزوحهم، هل ينبغي مثلاً أن ينصب هدف مساعدات الإيواء فقط على مساعدة السكان الأكثر ضعفاً والسكان الأقل قدرة على إعادة الإعمار (وذلك مثلاً، لعدم امتلاكهم لحيازة دائمة على الأرض أو غياب الوثائق التي تثبت ملكيتهم للأرض)؟ إذا كانت الأوضاع الأمنية في المدينة لا تزال مستتبة، فهل يجوز أن يتسلم المتضررون من جراء الأزمة الإنسانية جانباً من هذه المساعدات أم أنها تقتصر على النازحين فقط؟

توصيف الفئات المستهدفة وتصنيفها

لتوصيف الفئات المستهدفة بالمساعدات وتحديد أنماطها في كسب الأرزاق أهمية في توفير البيانات والمعلومات المفيدة في تصميم البرنامج، إضافة لأهميته في تفادي تفاقم التوتر بين الفئات التي تقيم على مقربة من بعضها في المناطق الحضرية وإفساح المجال للوكالات للتخطيط

لعملياتها بشكل جيد. ويخبرنا واقع الأمور أن تصنيف كافة الفئات في المناطق الحضرية المتضررة لا يتم دائماً بشكل منهجي أثناء عمليات التقييم السريعة لاحتياجات الإيواء، حيث تجد المنظمات الإنسانية نفسها في مواجهة كم هائل من البيانات والخيارات الاستيطانية يقابله من الناحية الأخرى وقت محدود للغاية لجمع المعلومات اللازمة قبل اتخاذ إجراءاتها.

وينبغي أن يولى اهتمام خاص للاختلافات والفوارق بين النازحين داخل المدينة ممن يملكون بالفعل وسائلهم الخاصة في التكيف والتواؤم مع واقعهم الحضري ويتمتعون بـ 'المهارات المدنية' اللازمة لذلك، وبين من نزحوا إلى المدن لأول مرة قادمين من مناطق ريفية.

قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات

يجعل التعدد الهائل في أنماط تملك الأراضي واستغلالها من الصعب التوغل بنجاح في قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات، بل وفي المسطح التضاريسي للمدينة نفسها. وهذا أمر يطرح عدداً من التساؤلات حول مساعدة كل من النازحين وغير النازحين:

- القاطنين في المباني المتعددة الطوابق المرتفعة.
- القاطنين مع عائلات مُضيفة.
- القاطنين في الإسكان الخاص أو الاجتماعي أو الإيجاري.
- القاطنين بلا وضعية قانونية أو في مناطق فقيرة.

وبدون الفهم الدقيق – من خلال وسائل سريعة تقوم على مشاركة الأطراف – لأنماط السكنى وقضايا حيازة الأرض والأطراف المؤسسية الأساسية المشاركة في تنمية المناطق الحضرية وترسيمها، فإن مساوئ مساعدات الإيواء الطارئة قد تكون أكثر من فوائدها[٣].

دور المنظمات الإنسانية

في المناطق الحضرية على نحو خاص، تُعتبر مشاركة الشركاء المحليين – خاصة من خلال بناء علاقات العمل الجيدة مع الحكومة – والتخطيط القائم على المشاركة مع المجتمعات المتضررة ذات أهمية فائقة. كما قد يضحى من الضروري تصميم برامج تقوم على طائفة أكثر اتساعاً من مناهج المساعدة، والعلم بأن إقامة بيئة حضرية أكثر تنظيماً هو أمر له تداعياته على المسؤولية القانونية للمنظمات الإنسانية.

وتدلنا العمليات التي أجراها مجلس اللاجئين النرويجي على سبيل المثال في المراكز الجماعية في بيروت (٢٠٠٧-٢٠٠٩) وفي إعادة إعمار المناطق المجاورة لمخيم نهر البارد في شمال لبنان (٢٠٠٩- ٢٠١١)، على أن بوسع المنظمات الإنسانية أن توفر الخبرة في المنهجيات القائمة على المشاركة والتي لا تستطيع السلطات المحلية أو مقاولو القطاع الخاص توفيرها. فقد استطاع مجلس اللاجئين النرويجي أن يباشر مهامه لصالح اللاجئين من خلال بناءه لقدراتهم الداخلية في عمليات التخطيط الموجه للناس (POP) ومن خلال إجراءه لمفاوضات تخص القضايا الحساسة الخاصة بالإسكان والأراضي والممتلكات مع طائفة عريضة من أصحاب المصالح. ونتيجة لهذه الرؤية تم إسناد عمليات إعادة الإعمار إلى جانب المسؤولية المستقبلية عن بناء المباني المرتفعة المتعددة الطوابق ذات الإشغال المتعدد لمقاولين تحت إشراف وإدارة مجلس اللاجئين النرويجي.

وقد اتخذ المجلس أسلوباً مشابهاً في إدارة المقاولين المتخصصين في جورجيا في أغسطس ٢٠٠٧ عندما توجب إيواء ما يقرب من ١٥٠ ألف نسمة نزحوا بسبب الصراع في ٣٠٠ مركزاً جماعياً – وهي مباني مهجورة جرى استغلالها في إيواء اللاجئين إيواءاً مؤقتاً. وقد أسند المجلس للمقاولين المحليين من ذوي الخبرة والباع الطويل مهمة تنفيذ سلسلة من عمليات التحديثات والترقيات لهذه المراكز الجماعية. وقد تطلب هذا الأمر مزيجاً من التخطيط للإغاثة الإنسانية وإدارة قوية وحازمة للتعاقدات المبرمة.

وقد أشار تقييم مشروع أوموجا في جوما الذي أجرته منظمة كير الدولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية[٤] إلى أهمية العمل مع هياكل الزعامة المحلية في كل من مجتمعات النازحين وغير النازحين على السواء. وكانت الأطراف الرئيسية تتمثل في السلطات المحلية ورجال الدين والمعلمين. كما استطاعت كذلك الزعيمات النسويات لمجموعات الإدخار توفير عدد من المساعدات المبدئية. وقد كن يتمتعن بمستوى عال من التنظيم والاستعداد الدائم للتضحية بأوقاتهن للمساعدة، وهو ما مكنهن من جذب النازحين داخلياً للانضمام والمشاركة في مجموعاتهن. ولا نجد هذه الهياكل في كل المناطق الحضرية، ولكن الوكالات تبذل كل ما في وسعها من جهد لتقييم وتحديد المؤسسات التي تعمل في مجال تنمية وتطوير المناطق الحضرية وإقامة شراكة معها.

من الأهمية بمكان أن تقوم الوكالات الإنسانية بالتقييم الدقيق لإسهاماتها في تحقيق الهدف الإنساني ومدى ما تحققه من قيمة إنسانية مضافة في تولي الأنشطة المتخصصة مثل:

- إدارة التعاقدات الخاصة بعمليات إعادة الإعمار أو الترميم المعقدة.
- المفاوضات المتخصصة حول الجوانب القانونية لقضايا حيازة الأراضي.
- التوسط لتحقيق الإجماع بين أصحاب المصالح المتعددين.
- عقد منتديات للتخطيط القائم على المشاركة للمستوطنات.
- تيسير عمل السلطات المحلية ودعمها في التخطيط الاستراتيجي للعودة أو الدمج المحلي أو إعادة التوطين.
- تولي مهام الدفاع عن حقوق النازحين ونشر المعلومات الخاصة بقضايا الإسكان والأراضي والممتلكات.

خاتمة

ينبغي أن تقوم الاستجابات الإنسانية في المناطق الحضرية على الاتفاق على نتيجة أو هدف إنساني واضح ومحدد. كما ينبغي أن يؤخذ كامل السكان المتضررين في الاعتبار، وليس النازحين وحدهم. ولن يتسنى تحسين السياسات والاستراتيجيات، الموضوعة مع الحكومة، إلا إذا كانت الخيارات واضحة أمام الأفراد في هذه التجمعات. كما أن لتصنيف وجمع طرق ووسائل المساعدات، مثل مواد البناء أو المساعدات القانونية، فائدته في دعم برامج أكثر تكاملاً.

وتشير النتائج المبدئية إلى ضرورة أن تكون الإرشادات والتوجيهات الموضوعة للممارسين – إذا أردنا لها أن تكون مفيدة - جزءاً من برنامج أكثر تكاملاً واتساعاً يتضمن تطوير السياسات وتوفير التدريب، والأهم تقديم الدعم العملي المناسب وعلى نطاق صغير للممارسين الذين تعترضهم هذه القضايا في ميدان العمل.

كيت كروفورد (katecrawford@fmail.co.uk) هي استشارية مستقلة لشؤون الإيواء والإسكان لدى مجلس اللاجئين النرويجي، أما مارتن سوفانتي (martin.suvatne@nrc.no) فهو استشاري لشؤون الإيواء، أما جيمس كينيدي .(jpk18269@hotmail com) فكان مديراً لبرنامج الإيواء بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو يتبع مجلس اللاجئين النرويجي، وأخيراً، فإن توم كورسيليس .(tom@sheltercentre org) هو مدير مركز الإيواء.

حيث أن هذه المقالة قد حررت في أواخر ٢٠٠٩، فقد تم الأخذ بالكثير من النقاط التي أثيرت فيها٥.

١. http://www.sheltercentre.org/library/Shelter+After+Disaster
٢. http://www.nrc.no/camp
٣. مبادئ الأمم المتحدة بخصوص الإسكان واسترداد الممتلكات لصالح اللاجئين والنازحين داخلياً http://tinyurl.com/UNPinheiro - ملحوظة للمحررين: هذا النص غير موجود بالفرنسية و الإسبانية.
٤. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومركز الإيواء، ٢٠١٠، 'توفير المأوى بعد الكوارث: استراتيجيات للتوطين المؤقت وإعادة الإعمار' http://www.sheltercentre.org/library/Shelter+After+Disaster
٥. مؤسسة (رالسا)، ٢٠٠٩. انظر المقال بقلم هاري جين في الصفحة ٤٨.
٦. على سبيل المثال، تم في فريق العمل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات http://tinyurl.com/IASC-MHCUA، وفي حوار المفوض السامي لمفوضية شؤون اللاجئين http://www.unhcr.org/4b1e3c589.html.

اللاجئون والمساحات في المناطق الحضرية في ماليزيا

أليس إم. ناه

يدرك اللاجئون مدى اعتماد أمنهم ورفاهيتهم على معرفتهم الدقيقة واجتيازهم الحريص لمختلف المساحات والمناطق الحضرية.

هناك ما يزيد عن ٢٨ مليون شخص يعيشون في ماليزيا، ومن بين الأفراد غير المواطنين البالغ عددهم من ثلاثة إلى أربعة ملايين فإن هناك حوالي ١٠٠ ألف شخص من طالبي اللجوء واللاجئين وعديمي الجنسية.

وعلى الرغم من عدم توقيع ماليزيا على معاهدة ١٩٥١ للاجئين أوبروتوكولها لعام ١٩٦٧ وعدم سنها للتشريعات المحلية التي تحدد الوضع القانوني لطالبي اللجوء واللاجئين وعديمي الجنسية. فإنها تسمح للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسجيل وتحديد أوضاع ومساعدة هؤلاء السكان. وفي ماليزيا لا توجد مخيمات للاجئين الذين يعيش أغلبهم في المناطق الحضرية حيث توجد أكبر الأعداد في كوالالمبور ووادي كلانغ وبينانغ. واعتبارًا من سبتمبر ٢٠٠٩، قامت المفوضية بتسجيل ٦٣٥٧٢ من هؤلاء من ٤٤ دولة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط منهم ٣٢,٨٪ من النساء والفتيات في حين أتى ٩١٪ منهم من بورما.

وتقوم مقدرة المفوضية على التدخل لحماية الأشخاص المعنيين على التفاوض مع جهات فرض القانون وبذلك فهي عرضة للتغيير الذي يكون في بعض الأحيان على هوى من يشغلون المناصب الرئيسة. ولأن التسجيل مع المفوضية لا يعطي وضع الهجرة القانوني فإن معظم طالبي اللجوء واللاجئين وعديمي الجنسية يتعرضون لتأثيرات الحملات العدوانية والعقابية على المهاجرين غير الشرعيين. ومن عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨، اعتقل قسم الهجرة ٢١٦٣٧٣ شخص وهجّروا ١٩١٥٨٣.

إن ما يوطن الفقر بين اللاجئين في ماليزيا لهو الدخول غير المؤمنة والاستغلال في العمل (خاصة عند عدم دفع الأجور) والابتزاز من قبل مسؤولي فرض القانون وقيام الأشقياء بالسرقات وارتفاع تكاليف الإيجار والخدمات الصحية والتعليم إلى جانب الحاجة لدعم من لا يستطيعون إيجاد العمل.

أماكن العيش والعمل

عند وصولهم، فإن من أول المهام التي يقوم بها اللاجئون هي الاتصال بالأقارب أوالأصدقاء في ماليزيا حيث يمتد الدعم والمساعدة الاجتماعية للأفراد الذين تربطهم صلات القرابة ومن أتوا من نفس القرية و/ أوالمنطقة ولا يتسم توزيع اللاجئين بين المناطق الحضرية بالاعتدال إذ أن هناك بعض الأماكن التي يزيد فيها تمركز المهاجرين واللاجئين عن الأماكن الأخرى. ولاختيار هذه الأماكن سببان هامان هما توافر العمل غير الرسمي والمساكن منخفضة التكاليف إلى جانب تواجد الأقارب والأصدقاء أما بالنسبة لمن ليس لهم أقارب فهناك يسكن من يشاركونهم هويتهم العرقية.

هناك فئتين رئيستين لأماكن العيش في ماليزيا، أولها ما تصفه جماعات المجتمع المدني والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بـ "مواقع الغاب" وهي المزارع أوجيوب الغابة المنتشرة في وحول المناطق الحضرية كنتيجة للنموالحضري غير المعتدل. وفي هذه المواقع، يقوم اللاجئون ببناء أكواخهم المصنوعة من الألواح البلاستيكية والدعامات الخشبية والأشجار ومواد البناء المتخلفة، وفي المناطق الأكثر عرضة للمداهمات المفاجئة على المهاجرين فإنهم يتفادون إقامة الأبنية شبه الدائمة بغرض تقليل إمكانية إيجادهم لينامو بدلاً من ذلك في الغابة.

أما عن الفئة الثانية فتُعرف بـ "المواقع الحضرية" أي الشقق المتهالكة منخفضة التكاليف وشاهقة الارتفاع والواقعة في مناطق كثيفة السكان. وقد تقتسم العديد من العائلات والأفراد تكلفة إيجار الشقة حيث ينام الكبار والأطفال جنبًا إلى جنب.

وبين هذه المواقع المتعددة تختلف الاحتياجات الإنسانية، ففي مواقع الغاب، يحتاج اللاجئون المياه النظيفة والصرف بل ويتعرضون للملاريا وحمى الضنك. أما في المواقع الحضرية، فهناك الزيادة المفرطة في الزحام وإمكانية انتشار الأمراض المعدية وكثرة تعرض الرجال والنساء للعنف الجنسي والبدني عند عودتهن إلى منازلهن بعد ورديات العمل المتأخرة. ويرى اللاجئون السبب في تجرؤ مرتكبي هذه الجرائم هو حقيقة أن المعتَدى عليهم لن يتقدموا بتقارير للشرطة نظرًا لخوفهم من القبض عليهم بسبب جرائم الهجرة. وكثيرًا ما يغير اللاجئون أماكن إقامتهم لخوفهم من إلقاء القبض عليهم خلال الغارات على المهاجرين والتي تحدث في المناطق عالية الكثافة السكانية وأيضًا لعدم قدرتهم على دفع الإيجارات.

وغالبًا ما ترتبط أماكن المعيشة بمناطق العمل. ففي مواقع الغاب، يبعد اللاجئون مسيرة ساعة عن الأبنية والمزارع حيث يبحثون عن العمالة غير الرسمية، لكنهم يعيشون في المناطق الحضرية بالقرب من الأسواق والمطاعم والمحال لرغبتهم في تشغيل العمال غير المسجلين. ويعد الذهاب لمواقع العمل سيرًا على الأقدام اعتبارًا أساسيًا عند اختيار مكان العيش إذ لا يستطيع الكثيرون تحمل تكاليف المواصلات اليومية. وتتراوح ساعات العمل اليومية للاجئين من ٨ إلى ١٢ ساعة ليحصلوا على ٢٠ – ٣٥ رينغيت ماليزى (٥ – ٩ دولار أمريكي) يوميًا جنبًا إلى جنب مع غيرهم من المهاجرين المسجلين وغير الشرعيين.

ويصعُب على اللاجئين في ماليزيا الحصول على العمل المنتظم، ففي مواقع الغاب والحضر يعمل من ٣٠ إلى ٦٠٪ من اللاجئين في أي وقت ويقوم من يعمل بدفع تكاليف طعام ونفقات من لا يعمل.

أماكن الاعتقال والإبعاد

هناك ثلاث جهات لإنفاذ القانون محددة والتي تشن الغارات على المهاجرين وهي دائرة الهجرة والشرطة الملكية الماليزية ومنظمة تطوعية مدنية شبه عسكرية تدعى "رابطة متطوعي ماليزيا". وعند القبض عليهم، يتم إحضار المهاجرين واللاجئين إلى صور مختلفة من مرافق الاعتقال ومنها مراكز اعتقال المهاجرين والزنزانات المؤقتة ومناطق الاحتجاز في أقسام الشرطة. يسمح قانون الهجرة ٦٣/ ١٩٥٩ لجهات فرض

القانون باحتجاز غير المواطنين لمدد تزيد عن ١٤ يوم (في حين يتم احتجاز الماليزيين لمدة قد تزيد عن ٢٤ ساعة فقط) ثم بعد ذلك تتم إحالتهم للمحاكمة.

ويعد الازدحام الشديد مشكلة خطيرة في أماكن الاعتقال. ففي مايو٢٠٠٥، حَوت سجون ماليزيا ومراكز الاعتقال ٤٥٠٠٠ سجين، أكثرهم من المهاجرين واللاجئين وذلك في الأماكن المعدة لاحتجاز ٣٠ ألف شخص فقط. ويصف من احتُجزوا من قبل في زنزانات الشرطة كيفية تبادلهم النوم على الأرضيات الرطبة والقذرة. وقد كان يتم احتجاز الرضع والأطفال، بما في ذلك القُصّر غير المصحوبين، مع الكبار في مراكز احتجاز المهاجرين. ويتحدث من احتجزوا من قبل في مراكز اعتقال المهاجرين عن ضربهم والتعدي اللفظي عليهم وحرمانهم من الطعام الكافي والمياه والأَسِرة وتنتشر الأمراض الجلدية وعدوى الجهاز التنفسي أما المصابون بأمراض خطيرة، ومنها المشكلات الصحية النفسية المزمنة، فلا يتلقون العلاج الكافي، وشهدت السجون العديد من حالات الوفاة نتيجة للأمراض والقتال والانتحار.

إن اللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية مثلهم في ذلك مثل المهاجرين غير الشرعيين ليسوا سواءً أمام القانون في ماليزيا وخلال فترة الاعتقال الأربعة عشر يومًا، لا يُسمح لهؤلاء بإجراء المكالمات الهاتفية في السجن (على الرغم من إمكانية رشوة الحراس) وبذلك لا يمكنهم ضمان المساعدة الخارجية. فإذا لم تتدخل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أوالمنظمات غير الحكومية، فلا يتلقون أي استشارة أوتمثيل قانوني في المحكمة وهم لا يفهمون جميعًا التهم المقروءة لهم، وحتى وإن فهموها فإنهم غير قادرين على الحصول على الدفاع على النحوالكافي إذ يعد الدخول غير الشرعي جريمة وفق قانون الهجرة ويتلقى الكثيرون منهم أحكامًا بالسجن لعدة أشهر و/ أوالجلد. وما بين العامين ٢٠٠٢ (عندما عدلت الحكومة الماليزية قانون الهجرة ليشمل الجلد في تلك الجرائم) و٢٠٠٨، تم جلد ٤٧٩١٤ شخص في جرائم الهجرة.

كذلك يتم تنفيذ الجلد في نهاية فترة الحكم بالسجن قبل إبعاد اللاجئين والمهاجرين. وعند التهجير، تظهر أهمية الطبيعة الجغرافية لمكان حدوث ذلك والشاهدين والعملية المستخدمة لإطلاق سراح اللاجئين. وللعديد من السنوات، تم تسليم لاجئي بورما في أماكن معزولة على الحدود التايلندية-الماليزية للمتاجرين في البشر والذين أجبروهم على دفع الأموال لتحريرهم. وتركز مجموعة إجراءات الترحيل على طرد اللاجئين والمهاجرين من الحدود المادية للدولة لكنها تفشل في إعادتهم لمواطنهم الأصلية والتي قد تبعد مئات الكيلومترات عن أماكن الإبعاد على طول الحدود الماليزية ليجد المبعدون أنفسهم مشردين في المناطق الحدودية مما يرغمهم على الاختيار ما بين مواصلة الحياة غير المستقرة في ماليزيا أوالعودة لأوطانهم (وللأخطار، بالنسبة للاجئين) معدومي الحال، فيعتزم أغلبهم العودة إلى ماليزيا كخيار أكثر أمنًا ومستقبلٍ واعدٍ.

أماكن الاستغاثة والاحتجاج

تعد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسفارات أماكن تجيش بالمعاني الرمزية، فهي تمثل "المجتمع الدولي" (المجرد عديم الملامح).

وتعمل المفوضية كمكان للإغاثة والاحتجاج، وفي ماليزيا، يوجد لها مكتب واحد، والذي يقع في منطقة سكنية على ربوة في كوالالمبور، حيث يأتي طالبي اللجوء واللاجئين وعديمي الجنسية من جميع أنحاء ماليزيا لطلب الحماية والمساعدة.

ولمكتب المفوضية مدخلان: باب مخصص لطالبي المساعدة والذي يقود إلى "بناء ملحق" وباب للعاملين وجماعات المجتمع المدني والمسؤولين الزائرين وهذا يقود إلى مبنى المكتب الرئيس. وعلى مدى السنين، قامت المفوضية بزيادة مساحة المكتب كي تتماشى مع الأعداد المتزايدة. في عام ٢٠٠٣ كان من الممكن للاجئين المنتظرين في المبنى الملحق النظر من خلال سياج الأسلاك المطل على حديقة مبنى المفوضية الرئيس، لكن ومع الوقت، تم استبدال هذا السياج بأخرٍ منيعٍ يخلومن الفتحات وبذلك قويت الطبيعة المختلفة للمكانين فهناك منطقة الاستغاثة المكدسة والمدججة بالحراس حيث ينتظر اللاجئون لمدد من الزمن طويلة والمنطقة الأخرى الحرة المنفتحة وبها من هم أقوى نسبيًا حيث يتخذ المسؤولون القرارات المغيرة للحياة في الحجرات مكيفة الهواء وحيث يدخل اللاجئون بالدعوات الخاصة فقط.

قد تتناقض مشاعر اللاجئين حول المفوضية ويتضح ذلك في الطريقة التي يتصرفون بها في وحول مبناها، إذ قد يستتبع طلب المساعدة، كبير كان أوبسيط، في الحصول على خطاب للسماح للاجئ مريض بالذهاب إلى المستشفى أوالسؤال عن حالة طلب اللجوء أوالانتظار لمقابلة هامة لتحديد وضع لاجئ أوالتماس تدخل المفوضية في إيجاد صديق أوفرد من الجالية ساعاتٍ من الانتظار في المبنى الملحق وفي بعض الأحيان يومًا كاملاً، وتلك عملية مهينة عبر اللاجئون عن امتعاضهم منها قائلين أنهم " كالمستجدين". وكثيرًا ما يتشكى اللاجئون من عدم جذبهم انتباه مسؤولي المفوضية حيث يتعين عليهم زيارة المفوضية عديد من المرات قبل تلقي أي مساعدة أواستجابة.

ومع محدودية المساعدة المالية، تحاول المفوضية منح الأولوية لمن يحتاجونها من السكان المضارين الذين يعانون من الفقر وعدم الأمان الذاتي مما يؤدي باللاجئين إلى إبداء الملاحظات اللاذعة حول المفوضية مثل "أنها تريد مساعدة الكبار والمرضى والمشوهين فقط" و" يجب، دون أدنى مبالغة، أن تموت أمام أعينهم قبل أن يساعدوك". إن المعاملة التي يتلقاها طالبي اللجوء واللاجئين وعديمي الجنسية في ملحق المفوضية هي التي تشكّل الطريقة التي يرون بها الأمم المتحدة والتي غالبًا ما تُبهت تصوراتهم المثالية حول "لمجتمع الدولي" خاصة عندما يعتدي عليهم الحراس بالضرب أو يصرخ موظفو المفوضية في وجههم.

أيضًا يرى اللاجئون مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أنه مكان للاحتجاج. وعبر السنوات، نشبت العديد من المظاهرات التي قام بها لاجئون من هويات عرقية مختلفة كي يحتجوا على التمييز في المعاملة والفساد بين الموظفين وغياب الحلول الحقيقية لمشكلاتهم اليومية. ويتلقى مسؤولوالمفوضية خطاباتهم والشكاوي لكنهم في أحد المرات استدعوا الشرطة لتفريق المتظاهرين بعيدًا عن المبنى مما أزعج جماعات المجتمع المدني الماليزية.

وتعتبر السفارات كذلك من أهم أماكن الاحتجاج والاستغاثة حيث تُقام المظاهرات خارج سفارات الدول المصدرة للاجئين وسفارات الدول التي قد توالي أنظمة هذه الدول. تُقدَم النداءات لسفارات دول إعادة التوطين والدول المعروف عنها رعايتها

ومساندتها لحقوق الإنسان. وخلال ما مضي من السنوات، سطر اللاجئون الكثير من النداءات للسفارات ملتمسين اللجوء وإعادة التوطين خارج ماليزيا وقد تلقى جميعهم ذات هذا الرد: "تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتحديد وضع اللاجئين ومنها تتلقى السفارات توصيات إعادة التوطين".

الخاتمة

على الامتداد الواسع للمدن، نرى اللاجئين في مناطق محددة وهم لا ينتشرون عشوائيًا حتى وإن أتوا من بيئات مختلفة ولا يعرف بعضهم البعض. وفي ذات الأماكن يعيشون ويعملون ويُحتجزون ويُسجنون ويتهمون أمام القضاء ويُبعدون ويتظاهرون ويطلبون المساعدة (بصورة عامة) وهم يتحدثون عن نفس المشكلات في نفس الأماكن ولهم أنماط متشابهة للحركة فيما بينهم حتى وإن لم يتفاعلوا مع بعضهم البعض حيث تفرقهم الاختلافات اللغوية والدينية والثقافية.

وهناك صور أماكن أخرى فاصلة في حياة اللاجئين في المناطق الحضرية والتي يلزم معرفتها عند صنع السياسات مثل أماكن الخدمات الضرورية (خاصة الرعاية الصحية والتعليم والمساعدة القانونية) والتي قد تتحكم فيها الدول أوالمنظمات غير الحكومية أوجماعات مجتمعات اللاجئين. وفي تلك يحتشد اللاجئون لطلب المساعدة وقد يتعرضون أيضًا للاستغلال أوالاحتجاز.

إن سياسات وممارسات الدول لتشكّل العلاقة بين المكان واللاجئين لكن لا تستطيع الدول ضبط المكان بصورة كاملة وللاجئين طرقهم في التعامل مع هذه الأماكن الهامة. وسيساعد فهم كيفية تفاعل اللاجئين في المناطق الحضرية داخل أشكال الأماكن المختلفة صانعي السياسات والممارسين في إنشاء برامج الحماية والمساعدة الأكثر فعالية. ويتناول هذا المقال بعض طرق إقامة اللاجئين لهذه الأماكن والربط بينها وإفعامها بالمعنى.

أليس إم. ناه (alicenah@gmail.com) هي باحثة بقسم علم الاجتماع بجامعة سنغافورة الوطنية (http://www.fas.nus.edu.sg)

"لا يمكننا العيش منفصلين، ولا يمكن لأحد منا أن يعيش على حدة. عندما نعيش معًا، نتشارك في المال والطعام ويساعد بعضنا البعض". يعيش في هذه الشقة ٥٠ لاجئا من "قرية" حيث يتشاركون في الطهي وأعمال التنظيف ويقدم كل منهم المساعدة والدعم للآخرين. ويساعد القادرون على كسب الدخل أولئك الذين لا يستطيعون ذلك.

هذه الشقة البسيطة تُعد سجنًا أكثر من كونها منزل، فلا يستطيع هذان الأخوان من اللاجئين الأفغان وهما في عمر العشرينات أن يعملا بشكل قانوني بالرغم من حاجتهما الشديدة لمساعدة أسرتهما. ويقول أحدهما: "إن أرباب العمل يريدون دائمًا الإطلاع على بطاقة هويتي. وأنا لم أمتلك واحدة أبدًا في حياتي".

إحدى طالبات الفيزياء، وهي نفسها من اللاجئات، تدرس للأطفال في مدرسة مجتمعية غير رسمية في كوالالمبور. أظهرت مجموعات اللاجئين في ماليزيا قدرًا كبيرًا من المبادرة في تنظيم الخدمات الخاصة بهم. وتقول المدرسة الشابة شين: "إن لدي المعرفة التي يمكنني المساهمة بها في مجتمعي".

يقول أحد أفراد المجموعات العرقية شين الذي يعيش مع نحو ٣٠ شخصًا في هذه الشقة: "ليس من السهل العيش مع كل هؤلاء الأشخاص في مكان واحد. ولكني على قيد الحياة وأسرتي كذلك. نحن فقراء هنا ولكننا نعيش في سلام". ومن أجل توفير مزيد من المساحة تتضاعف الأعداد في هذه الشرفة عند المساء حيث يتخذوها كفراش.

تم التقاط جميع الصور بواسطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/الماي. يمكنك الحصول على مجموعات كاملة من الصور على الإنترنت من خلال الرابط: http://www.unhcr.org/pages/49c3646c25d-page2.html
انظر أيضًا عرض الفيديو على الإنترنت من خلال الرابط: http://www.unhcr.org/pages/4b0e4cba6.html

النازحون في المناطق الحضرية في أوغندا: ضحايا راحة بال المؤسسات

هيلدا ريفستي و كريس دولان و موسيز كريسبوس أوكيلو

إن تردد بعض الأطراف المعنية بالعمل الإنساني في تلبية احتياجات النازحين داخلياً المقيمين في ظروف سيئة بالمناطق الحضرية – مقارنة بالمقيمين في المخيمات – يناقض التزامهم بنهج قائم على حقوق الإنسان إزاء المساعدات والحماية.

حدثت أكبر موجة للنزوح في أوغندا في عام ١٩٩٥-١٩٩٦، عندما أجبرت الحكومة المدنيين في شمال أوغندا على الانتقال لما يسمى بـ 'القرى المحمية' مستخدمة في ذلك الترهيب بقذائف الهاون ورشاشات الهليوكوبتر. وقد تم تحويل هذه 'القرى المحمية' لاحقاً إلى مخيمات للنازحين داخلياً[1] دون أن تتلقى إلا القليل من المساعدات من الحكومة. ومن جانبها، قامت المنظمات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية في أوغندا بقصر ما تمنحه من حصص غذائية ومعونات على النازحين داخلياً المسجلين والمقيمين داخل المخيمات.

وكان المدنيون قد فروا من الحرب في شمال أوغندا إلى عدة مناطق، ويُقدّر بأن ما يتراوح بين ٣٠٠ ألف و ٦٠٠ ألف نسمة قد اتجهت إلى المناطق الحضرية[2]. ويُنظر إلى النازحين في المناطق الحضرية غالباً باعتبارهم إما مهاجرين لأسباب اقتصادية وإما أشخاص نازحين داخلياً توصلوا لحل مستدام لمشكلتهم. وعليه، فلا يلقى النازحون إلى الحضر في أوغندا الكثير من الاهتمام، ونادراً ما يتلقون أي مساعدات.

وتنشأ الهوة القائمة في السياسة والتطبيق بين التجمعات المقيمة في المخيمات وغير المقيمة في المخيمات بشكل جزئي من اهتمام الحكومة بإحكام سيطرتها المكانية بأكثر من اهتمامها بحقوق الإنسان في أحداث الصراع في شمال أوغندا. كما تنشأ أيضاً من استرشاد الأطراف الإنسانية بمبدأ المواءمات المؤسسية بدلا من التركيز على حقوق السكان المفوضين بمساعدتهم. إن حماية ومساعدة النازحين في الحضر تستتبع تحديات على ثلاثة مستويات. فعلى المستوى العملي، نجد صعوبة تحديد النازحين داخلياً في المناطق الحضرية، وهي الصعوبة التي تزداد سوءاً نتيجة غياب التسجيل والمعلومات. وعلى المستوى المفاهيمي، يمكن عزو التجاهل الذي يلقاه النازحون داخلياً إلى اثنين من المناقشات الجارية في موضوع الهجرة: الهجرة الطوعية في مقابل الهجرة القسرية، وموعد انتهاء النزوح. وعلى مستوى متصل وأكثر أخلاقية، هناك أيضاً المخاوف المرتبطة بتمييز النازحين داخلياً من بين البشر الآخرين الذين يعانون من محن مشابهة[3].

النازحون داخلياً بين غيرهم من فقراء الحضر

إن النازحين الذين يعيشون خارج المخيمات ليسوا مسجلين، ولا تتوافر أمامنا معلومات كثيرة عنهم. وأمثال هذه الصعوبات في تحديد النازحين المقيمين في الحضر تجعل من الصعب على الحكومة والمنظمات الإنسانية تلبية احتياجاتهم. وبينما نجد النازحين داخلياً في المخيمات بأوغندا يحصلون في بعض الأوقات على بطاقات إعاشة تدل على حقهم في المساعدات، لا نجد على الجانب الآخر شكلاً توثيقياً مقابلاً لدى النازحين في الحضر 'يثبت' نزوحهم، ومن ثم فإنهم كانوا يختفون بين القطاع الأكبر من المهاجرين لأسباب اقتصادية.

وبالإضافة إلى المشاكل التي نقابلها في تحديد النازحين في المواقع الحضرية، فإن هناك صعوبة مساعدتهم، ذلك أن تفضيل النازحين ومحاباتهم على حساب المجتمع المحلي المستضيف لهم قد ينجم عنه أشكال غير محمودة من الاحتكاك والتوتر بين المجتمعين. وعليه، يتطلب الأمر نهجا متكاملاً للتنمية يضم كلاً من النازحين داخلياً والمجتمع المضيف. ورغم ذلك، ينبغي الإقرار بأن الكثير من النازحين في الحضر سيحتاجون نوعاً خاصاً من المساعدات يلائم طبيعة أوضاعهم مثل مساعدتهم على العودة بالإضافة إلى حصولهم على تعويض عن خسارة ممتلكاتهم وأصولهم، وهو ما لا ينطبق على حالة جيرانهم من غير النازحين.

"من نحن؟"

http://www.refugeelawproject.org/video_advocacy.php

)من نحن؟ (هو فيديو لمدة ٣٢ دقيقة عن السكان الأشوليين النازحين في كمبالا وغيرها من المراكز الحضرية .ويحكي هؤلاء الأشوليين النازحين عن قصصهم ومشاعرهم إزاء معاملتهم كأجانب في بلدانهم ،وآمالهم في العودة لوطنهم في شمال أوغندا رغم ما يعنيه هذا من عودة لمعترك الصراع المسلح .كما يتطرق الفيديو إلى قضية عجز الحكومة والوكالات الإنسانية عن تصميم برامج للتعامل مع هؤلاء النازحين في الحضر) .وتتوافر أيضاً نسخة أقصر لمدة ٧ دقائق فقط من الفيديو.)

أما التحدي الثالث الذي يواجه المنظمات الإنسانية في تحديد ومساعدة النازحين في الحضر فيرتبط بالدوافع المختلفة التي تحض الناس على الانتقال إلى الأماكن الحضرية. فالتعريف الرسمي للنازحين داخلياً يفصل بوضوح بين المهاجرين القسريين والمهاجرين الطوعيين. بيد أن الفارق في الواقع يتسم بالضبابية وعدم الوضوح. فالنازحين، شأنهم شأن الآخرين، يبحثون عن كل من الحماية وفرص المعيشة. والكثير من البلدان، ومنها أوغندا، تواجه اقتصاداً ريفياً متداعياً ونمواً متسارعاً في تعداد السكان. وفي أوضاع كهذه، قد تتولد لدى الناس أسباب مختلطة تدفعهم للهجرة إلى المناطق الحضرية.

حل مُستدام؟

كثيراً ما نجد المنظمات التي تقر بهروب الأفراد من الصراع للمناطق الحضرية تقع في أسر الاعتقاد بأن هؤلاء الأفراد قد وصلوا بهذا الشكل لحل مستدام ومن ثم لم تعد تنطبق عليهم صفة النزوح. ووفقاً لإطار الحلول المستدامة[4]، فإن النازحين يتم اعتبارهم أنهم قد توصلوا إلى حل مستدام عند عودتهم إلى مساقط رأسهم، أو تم دمجهم محلياً في المناطق التي لجئوا إليها أول مرة، أو تم توطينهم ودمجهم في جزء آخر من البلاد ولم تعد لديهم الاحتياجات الخاصة بالنازحين.

وتشير الدراسات القليلة التي تتناول النقطة الخاصة بما إذا كان النازحون في الحضر يمكن اعتبارهم قد حققوا حلاً مستداماً إلى بعض مواطن الضعف المادية والنفسية – الإجتماعية النسبية لدى النازحين في الحضر، حيث تخبرنا إحدى الدراسات الحديثة التي أجريت ضمن مشروع قانون اللاجئين بأنه بالرغم من أن فقراء ونازحي الحضر يواجهون نفس الصعوبات، إلا أن هذه الصعوبات تتفاقم في حالة النازحين بسبب مناحي الضعف النفسية الاجتماعية النابعة من تجربتهم مع الصراعات وضعف شبكات الدعم الاجتماعي في المناطق الحضرية، وكذلك – وفي بعض الحالات – بسبب اختلاف اللغة بين النازحين وبين المجتمعات المحلية. وتشير الدراسة إلى أن تداعيات النزوح بالنسبة للنازحين إلى الحضر، كما هي بالنسبة للنازحين داخلياً في الأماكن الأخرى، تتجاوز مجرد تغيير المواقع، فالنزوح مؤشر على فقد المرء لأراضيه ووسائل دعمه، وخسارته الثقافية والأحاسيس الذاتية بالنفي[5].

وتبدو الكثير من الأساليب والأدوات الحديثة الموضوعة بهدف تحديد النازحين في الحضر أنها تركز حصرياً على كيفية تحديد ما إذا كانت أوضاع النازحين أكثر سوءاً من أوضاع السكان المحيطين. ويستقر الناس في المواقع الحضرية وفقاً لدخلهم، وهو ما يعكس تماماً الحالة الاجتماعية لجيرانهم من السكان. ومن ثم فإن النازحين داخلياً ينتهي بهم المآل غالباً إلى العيش وسط أكثر السكان فقراً في المدن. ويستحق الأمر منا هنا أن نتساءل عما إذا كان من الممكن أن نعتبر وجود النازحين ضمن أكثر سكان المدينة فقراً بمثابة حل مستدام للنازحين.

خاتمة

خلال الأعوام الأخيرة، قامت مفوضية شؤون اللاجئين بتوسيع نطاق أدوارها ومسؤولياتها لتشمل النازحين داخلياً. وفي حالة أوغندا، تدعم المفوضية الحكومة هناك في التعامل مع قضية النزوح الداخلي. ورغم دفاع المفوضية عن حرية الانتقال، إلا أنها كانت شريكاً متواطئاً مع سياسة الحكومة الخاصة بالمخيمات من خلال قصر مساعداتها المقدمة على النازحين المقيمين في المخيمات.

ويجدر بنا أن نعترف بأن المصالح الحكومية، مدعومة بميل المنظمات الإنسانية للعمل تحت مظلة مفهوم الموائمات المؤسسية، يمكن أن تقلل من استفادة المهاجرين القسريين من الحلول المستدامة. إن تقييد حرية انتقال اللاجئين والنازحين لأسباب السيطرة والموائمات السياسية يقوض من حقوقهم وفرصهم المتاحة في خلق معيشة صالحة لأنفسهم وعائلاتهم.

وعندما تقتصر الحماية والمساعدات على النازحين داخلياً القاطنين في المخيمات، يصبح من الصعب السعي لحلول بديلة. وفيما تبنت معظم الوكالات نهجا يقوم على حقوق الإنسان على الورق، إلا أن القيود المالية غالباً ما تؤدي بهم لانتهاج استراتيجيات تقوم على الاحتياجات في الواقع العملي. وبالأخذ في الاعتبار صعوبة التعامل مع النازحين في الحضر، فإن كثيراً من الوكالات تجد أنه من الأسهل عليها التركيز على النازحين الموجودين أمام أبصارها – أي النازحين المقيمين في المخيمات. ونحن من جانبنا نقول بأنه نتيجة لهذا التركيز الحصري على التجمعات النازحة المقيمة في المخيمات وحدها، فإن الحكومة ومفوضية شؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية قد عمدت إلى توسيع نطاق ما يمكن أن نطلق عليه 'عَرَضْ الموائمات المؤسسية' ليشمل مجال العمل مع النازحين داخلياً.

وكانت مجموعة الحماية في أوغندا[٧] والتي تقودها مفوضية شؤون اللاجئين قد حاولت مؤخراً جمع مزيد من المعلومات عن النازحين في الحضر، وهي خطوة أولى جيدة. ورغم ذلك، فالأمر يتطلب المزيد من الأبحاث الكمية والنوعية لتقييم الاحتياجات الخاصة بالنازحين المقيمين خارج المخيمات، ومنهم القاطنين في المناطق الحضرية. إن حياة ومستقبل هؤلاء لا ينبغي المخاطرة بها بسبب الموائمات المؤسسية.

هيلدا ريفستي (hilderefs@gmail.com) هي زميل بحثي سابق، أما كريس دولان @dir) (refugeelawproject.org فهو أحد المدراء بينما يشغل موسيز كريسبوس أوكيلو (research@refugeelawproject.org) منصب رئيس قسم الأبحاث والدفاع القانوني في مشروع قانون اللاجئين، وهو تنظيم مستقل يعمل تحت رعاية كلية الحقوق بجامعة ماركيري بكامبالا في أوغندا

(www.refugeelawproject.org)

مقابلة للنازحين داخليًا في جينجا في أوغندا. لقد عملوا على تنظيم أنفسهم خلال العامين الماضيين (جنبًا إلى جنب مع النازحين داخليًا في كمبالا وعنتيبي وماسيندي) ويطالبون بإدراجهم في إطار العودة وإعادة التوطين والأنشطة التي وضعتها الحكومة وشركائها.

١. مركز رصد النزوح الداخلي ومشروع قانون اللاجئين (٢٠٠٦)، 'السلام وحده يمكنه إعادة الثقة للنازحين'، جنيف.
http://www.refugeelawproject.org/others/RLP.IDMC2.pdf

٢. لم يتم تسجيل النازحين في الحضر، ولذلك فإن هذه التقديرات تخضع للتخمين. مشروع قانون اللاجئين (٢٠٠٧): 'من نحن؟- استبعاد نازحي الحضر من السياسات والتدخلات الأوغندية المتعلقة بالنازحين داخلياً'، كمبالا. http://tinyurl.com/RLPBP٠٧

٣. ريفستي (٢٠٠٨) 'إعادة تعريف النازحين داخلياً – بحث إجرائي قائم على المشاركة مع نازحي الحضر في أوغندا'، الجامعة النرويجية للعلوم والتكنولوجيا، تروندهايم. http://www.tinyurl.com/ NTNURefstie08

٤. http://www.unhcr.org/3f1408764.html

٥. فيرزيكوفيسكي بولينا و أوكوت كاسوزي، بينارد (٢٠٠٩): 'العنف والنفي والعدالة الانتقالية: منظور الرؤية للنازحين في الحضر في كمبالا'، مشروع قانون اللاجئين، وثيقة إعلامية لمشروع قانون اللاجئين، أغسطس 2009 http://tinyurl.com/RLPsychosocialBriefing

٦. http://www.ugandaclusters.ug/protection.htm

الوضع الانتقالي والتواصل مع الوطن وانعدام اليقين: النازحون داخلياً في كمبالا

ريتشارد ماليت

إذا كانت لدى السلطات الحكومية الرغبة الحقيقية في وضع حلول مستدامة للنازحين إلى الحضر، فإن مخاوف وتطلعات هؤلاء الأكثر تأثراً بالنزوح الحضري ينبغي أن تؤخذ في الحسبان.

نجم عن الحرب الأهلية الوحشية والطويلة في أوغندا نزوح ما يقرب من ١,٦ مليون مدني نزوحاً داخلياً، منهم ما يتراوح بين ٣٠٠ ألف و ٦٠٠ ألف نسمة لم يفروا إلى واحدة من مخيمات النازحين داخلياً المنتشرة في البلاد، وإنما إلى المناطق الحضرية. وفي يوليو وأغسطس ٢٠٠٨، ومن خلال مقابلاتي مع نازحي شمال أوغندا القاطنين حالياً في إحدى الأحياء في كمبالا التي تعرف بحي الآشوليين، حاولت أن أعرف عن قرب واقع الحياة اليومية والمعيشية للنازحين المنسيين في الحضر.

موقع انتقالي

كما لو أننا في أرض غريبة

مع نزوح ما يقدر بـ ٩٠٪ من سكانها على مدار العقدين الماضيين، يمكن عد منطقة أشوليلاند في شمال أوغندا هي أكثر مناطق البلاد تأثراً بالضربة. وبالأخذ في الاعتبار تزعزع استقرار الشريط الشمالي من البلاد بسبب حركات التمرد التي يرتكبها 'جيش الرب للمقاومة'، إضافة لغياب مخيمات النازحين داخلياً خلال المراحل الأولى من الصراع، فكان من الطبيعي أن يشكل التوجه إلى المناطق الحضرية الخيار المعقول والأنسب أمام الكثير من النازحين داخلياً، وخاصة إذا كان لدى هؤلاء أقارب أو معارف في هذه المناطق.

وبالأخذ في الاعتبار أوضاع الفقر المدقع التي ترزح تحتها الكثير من مخيمات النازحين الأوغندية، تبدو المناطق الحضرية أفضل حالاً، ولكن الواقع قد يكون مختلفاً تماماً. فبالنسبة للنازحين الأشوليين، تقع كمبالا على طرف نقيض مع طبيعة الحياة في مساقط رأسهم الشمالية ونمط حياتهم الزراعي السابق، وهو التفاوت الذي تزيد من حدته الذكريات الرومانسية لفترة 'ما قبل الصراع' في الشمال. وفيما كان الرزق وإشباع الحاجات المادية من 'المسلّمات' في السابق – وترتبط بما يمتلكه المرء من أراض ونشاطه في توفير الكفاف له وأسرته– نجد أن القدرة على الاستفادة حتى بأبسط أسباب الراحة أمر غير مؤكد في كمبالا. وكما أشار أحد اللاجئين «إن الحياة هنا صعبة جداً جداً... كل شيء هنا بالمال: الإيجار والمياه، بل وحتى دخول المراحيض!».

ولا يتسبب غياب الأرض أو الاحتفاظ بها فقط في مخاوف بين النازحين حول قدرتهم على الاستمرار اقتصادياً في ظل هذه الظروف، وإنما يؤدي أيضاً إلى عرقلة الدمج المحلي الناجح، حيث يتسبب غياب صكوك الأرض الرسمية في تعميق الإحساس بأنه حتى هجرتهم (القسرية) تلك هي هجرة مؤقتة، وعليهم التفكير في الرحيل مرة أخرى مستقبلاً. وعليه، فحتى في الحالات التي تحقق فيها قدر معين من التأقلم مع البيئة الحضرية، لا يزال الأشوليون يرون أنفسهم في حالة من الضياع، بسبب معيشتهم في أراض ليست ملكهم. وبالطبع، فلا توجد حلول بسيطة لمثل هذا المأزق، خاصة مع مواجهة الكثيرين في المجتمع المحلي المستضيف نفسه لمشاكل مشابهة في الحصول على الإسكان والتوظيف الكافيين. وقد يتسبب السعي لمعالجة أوضاع النازحين داخلياً وحدهم في هذه الحالة إلى مزيد من السخط إزاء الأشوليين، وبما يؤدي بالتبعية إلى مزيد من تفاقم مشكلة التمييز العرقي المتفاقمة بالفعل.

ومع ذلك، فرغم أنه لا بأس من أن نرى كمبالا كموقع انتقالي، إلا أنه لا ينبغي تأطير هذه الرؤية بشكل سلبي. إن مواقع اللجوء – وخاصة المناطق الحضرية – توفر تطلعات ليس فقط لتحقيق الأمان وإنما أيضاً للفرص. فالكثير من النساء والأطفال في المنطقة الأشولية يشاركون في مشروع (BeadforLife)، وذلك بصناعة مصوغات من المواد المُعاد تدويرها، والتي تتمتع بسوق كبيرة[1]. وعلاوة على ذلك، فإن وجود المجتمعات النازحة داخلياً تترتب عليه أحياناً بعض التغيرات الإيجابية في المجتمع المستضيف. ففي الحي الأشولي، على سبيل المثال، تتولى إدارة (نقطة التقابل الدولية)، وهي إحدى المنظمات الأهلية غير الحكومية، مجموعة من النازحين الأشوليين. ولا تقتصر الخدمات التي تقدمها المنظمة على النازحين، بل تشمل مجموعة دعم شهيرة للنساء المصابات بالإيدز، وتوفر توزيع الأمصال المجانية المضادة للفيروس المسبب للمرض، ومصروفات الدراسة المدعمة، وأخيراً التبرعات الغذائية التي توقفت مؤخراً.

نازحين داخليًا في الحضر بكمبالا

التواصل

هل تظن أن بإمكانك ترك وطنك الأم؟ صدقني، لا يمكنك!

رغم معاناتهم الهائلة من العنف والآلام النفسية، والبعد عن 'أوطانهم' في بعض الحالات لأكثر من عشرين عاماً، لا يزال النازحون داخلياً الأشوليون في كمبالا يحتفظون بصلات قوية مع قراهم. فقد أصر معظم من التقيناهم على أن 'وطنهم' لا يزال في الشمال، فيما القلة التي كانت أقل يقيناً بشأن قدرتها على العودة فلازالت تعبر عن رغبة قوية للإبقاء على صلاتها مع أشوليلاند. وعلاوة على ذلك، فلا يعترينا شك في أن الحفاظ على أشكال التواصل المتنوعة مع الشمال – من خلال البقاء على التواصل الشفهي أو بالخطابات مع المعارف أو الأصدقاء في القرى مثلاً – كان أمراً محورياً في قدرة النازحين الأشوليين على التكيف مع بيئتهم الحضرية.

وعلى صعيد متصل، ربما لا يكون مستغرباً أن نجد أن الكثير من الأشوليين قد سعوا للتوطن في حي الأشوليين، وهو 'مجتمع' يقع ضمن كمبالا قادر على تيسير التكيف مع الحياة الحضرية، حيث لا يساعد فقط في التأقلم اللوجستي، كتأمين المأوى والوظائف، وإنما يمثل أيضاً موقعاً للانتماء – وهو ما يجعلنا نطلق عليه تسمية 'شبه إقليم'.

وعليه، ورغم أن حي الأشوليين يتسم بغياب وسائل الحياة، وعدم كفاية السكنى، وتدهور المستوى الصحي

وقلة الوظائف، إلا أنه كان في نفس الوقت مشرباً بمعاني رمزية عميقة، ويمثل تعبيراً عن الهوية الأشولية الجماعية.

التطلعات

لن نتمكن من ترك هذا المكان بشكل كامل

في أعقاب توقيع اتفاقية وقف الأعمال العدائية بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة في أغسطس ٢٠٠٦، شهد الموقف الأمني في الشمال تحسناً ملحوظاً. ورغم استمرار رفض جيش الرب لتوقيع اتفاق سلام نهائي، فلا تزال هناك أسباب تدعونا للتفاؤل المشوب بالحذر، والتي يعكسها تحول تركيز عمليات السلام من خانة الحديث عن الحماية إلى الحديث عن العودة والتعافي وإعادة التعمير. وبحلول مايو ٢٠٠٩، كان ما يقرب من ٨٢٣٠٠٠ من النازحين داخلياً – ٦٠٪ من الإجمالي العام – قد عادوا إلى قراهم الأصلية، فيما يظل الباقون – وعددهم ٢٤٤٠٠٠ (١٨٪) – في المواقع الانتقالية[٢].

وفي أذهان الآلاف من النازحين داخلياً في الحضر، لا تعد فكرة العودة إلى 'الوطن' فكرة سهلة أو حتى ممكنة، فهم مترددون بشأن العودة إلى وطنهم 'بأيدي خاوية'، وبدون أموال كافية أو بدون الأدوات الضرورية لإعادة بناء حياتهم واستئناف نمط حياتهم الزراعي. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من أن السياسة الوطنية الأوغندية بخصوص النازحين داخلياً لا تقصر المساعدات الخاصة بالاستيطان على المقيمين في المخيمات، إلا أن الدعم المقدم للمقيمين في المناطق الحضرية لم يكن في المتناول – وهي نقطة أثيرت عدة مرات في مشروع قانون اللاجئين. ورغم ذلك، فحتى إذا تم توسيع نطاق الدعم ليشمل النازحين في حي الأشوليين، فلا توجد ضمانات بعودة الناس، على الأقل في البداية. كما أن كمبالا توفر خدمات ربما لا تكون موجودة (بعد) في الشمال، ومنها الرعاية الصحية والوظائف ذات الدخل الأفضل، وفوق كل هذا، تعليم الأطفال. ورغم الإجماع العام بين هؤلاء على أن الجودة الأرقى للتعليم في كمبالا هي شيء يودون مواصلة الاستفادة منه، إلا أن خسارة الهوية الثقافية – والمفترض أنها أمر لا مفر منه بعد سنوات من العيش في كمبالا – ينظر إليها باعتبارها تنطوي على مشكلات عميقة. ومن ثم، فإن اتخاذ القرار سواء بالمكوث في كمبالا أو العودة للوطن ليس قراراً سهلاً.

وبالتالي، مثلما أنه من الواجب إدماج نازحي الحضر في أوغندا – على نحو ما تقتضيه مبادئ العدالة والمنطق والالتزام – في حلول العودة الخاصة بالحكومة، ينبغي كذلك أن تقر السلطات بما يكتنف النزوح في الحضر من تعقيدات خاصة وتنظر وتعيد النظر في الحلول المستدامة بالتبعية.

وأخيراًتكتنف ثمة تساؤولات مستقبلَ حي الأشوليين نفسه. فمع عدم رغبة الكثيرين في العودة إلى الجنوب إلا كـزوّار – خاصة العجائز غير الراغبين في اقتحام المعمعة الطويلة الخاصة بإعادة التعمير والدمج – ثمة آمال بأن الحكومة قد تتدخل وتقوم بتحسين الأحياء الفقيرة لهؤلاء من خلال الإصلاحات والتحسينات المطلوبة بشدة في البنية التحتية. وفي المقابل، فإن هناك احتمالات واقعية جداً بأن تتدخل الحكومة لنوايا أخرى، وعلى ضوء هذه الاحتمالات، فليس من المستغرب أن نجد انتشار المخاوف من التعرض للترحيل القسري، على نحو ما يعبر عنه عدد ممن التقيناهم. ففي أكتوبر ٢٠٠٨، ورد في النسخة المحدثة لمشروع قانون اللاجئين على أنه في حي الآشوليين «تم تدمير بعض المنازل (منازل النازحين) بناء على طلب ملاك الأراضي المجاورين الراغبين في طردهم»[٣]، ولا تزال التغطية الصحفية الوطنية لعمليات الإخلاء القسرية الحادثة في أرجاء المدينة متواصلة.

ريتشارد ماليت (richard.mallett@soas.ac.uk) يدرس حالياً لنيل درجة الماجستير في موضوع عن العنف والصراع والتنمية في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية (www.soas.ac.uk). وهذه المقالة هي نسخة من مقال آخر بعنوان "ممزق بين مكانين: الوضع الانتقالي والتواصل مع الوطن والتطلعات (غير المؤكدة؟) بين النازحين إلى المناطق الحضرية في كمبالا، أوغندا"، (دراسة غير منشورة)

١. http://www.beadforlife.org/

٢. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (تحديث حول التحركات الانتقالية للنازحين داخلياً)، مايو ٢٠٠٩ http://tinyurl.com/IASCUgandaMay09

٣. مشروع قانون اللاجئين 'الحكومة تعلق عمليات تصنيف النازحين داخلياً إلى المناطق الحضرية'، نشرة خاصة حول النازحين في الحضر، أكتوبر ٢٠٠٨. www.refugeelawproject.org/others/idpspecialbulletin3.pdf

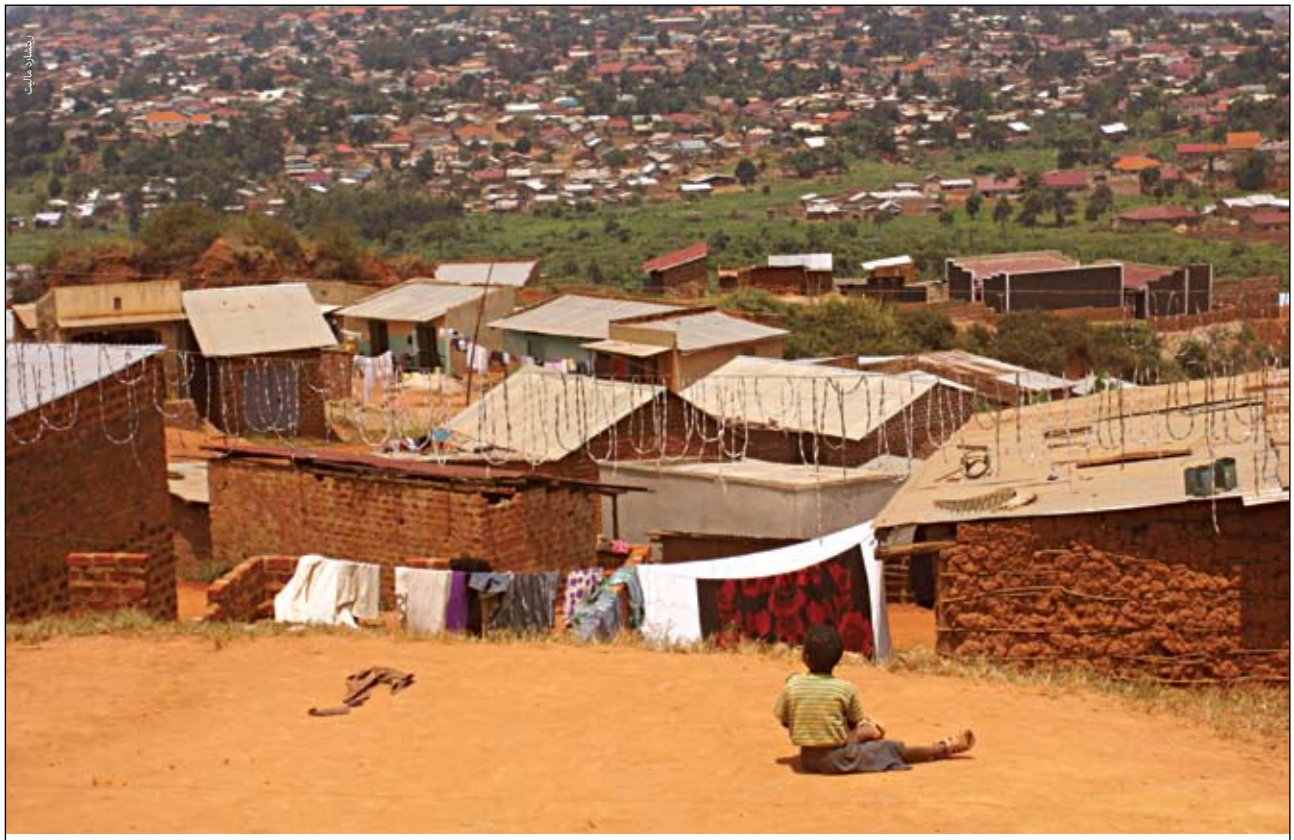

سلاسل من الخرز المصنوع من مواد معاد تدويرها (مشروع الخرز للحياة) معلقة لتجف، حي أشولي، كمبالا.

اللاجئون الصوماليون في المناطق الحضرية باليمن

تيم موريس

تعتبر أوضاع اللاجئين في المناطق الحضرية باليمن أكثر بؤساً بكثير عن أوضاع أقرانهم في المخيمات – بينما تكاد أبواب الأمل أن تكون مغلقة في وجوههم.

تشترك اليمن في عدة سمات مع العديد من البلدان الأخرى التي تؤوي لاجئين في مناطقها الحضرية، ومنها غياب التفكير في وضع الحلول المستدامة وصعوبة إحصاء السكان وتهرب الحكومة المستضيفة من مسؤولياتها المنصوص عليها في اتفاقية اللاجئين، والمناخ العدائي الذي يبديه مجتمع مستضيف كان حتى وقت قريب يرحب بهؤلاء اللاجئين، والتدخل السياسي في اختيار الشركاء المنفذين، وأخيراً، وهو الأهم، عدم توفير المستوى الكافي من الغذاء وخدمات الحماية والرعاية الصحية والتعليم.

والغالبية العُظمى من اللاجئين المقيمين في المناطق الحضرية من اليمن هم من الصوماليين، إلا أن هناك أيضاً أعداداً كبيرة من الإثيوبيين والإريتريين والعراقيين. وفي عام ٢٠٠٨، وصل ما يزيد على ٥٠,٠٠٠ صوماليا إلى اليمن – بزيادة قدرها ٧٠٪ من عام ٢٠٠٧ – وذلك مع تزايد أعداد الفارين من الصراعات بين الحكومة الإثيوبية ومتمردي أورومو.

ولا يفتأ الشعب اليمني بصفة عامة يعبر عن اعتزازه وفخره بأن اليمن تستقبل اللاجئين الصوماليين في الوقت الذي تلفظهم فيه جيرانها العرب الأكثر ثراء. ويرى اليمنيون في هذا إشارة إلى حسن تمسكهم بواجبهم الإسلامي العميق في توفير المأوى للفارين من الاضطهاد. ولا يعرف سوى القليلين فقط أن اليمن – وهي البلد الوحيد في شبه الجزيرة العربية الموقع على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧ – ملزمة وفق القانون الدولي بمنح الجميع حق طلب اللجوء. ورغم ذلك، فإن اليمن لم تطبق القوانين الوطنية الخاصة باللاجئين، كما أن أسلوب معالجتها للقضايا الخاصة باللاجئين قائم على إجراءات مؤقتة ومنعزلة. وفي يونيو ٢٠٠٩، وبعد مناشدة طويلة من قبل مفوضية شؤون اللاجئين، أنشأت الحكومة وزارة لشؤون اللاجئين إلا أن شكوكاً هائلة تكتنف دورها.

ولا توجد حلول مستدامة متوافرة حالياً أمام الصوماليين. ففي عام ٢٠٠٨، عاد ٤٠ صومالياً فقط طوعاً إلى بلادهم. أما إعادة التوطين فليست بالحل الملائم – ففي النصف الأول من عام ٢٠٠٩، تمت إعادة توطين ١٦٤ صومالياً فقط – وقد أكدت الحكومة اليمنية بشكل متكرر على معارضتها للدمج المحلي، ونتيجة لذلك فشل الصوماليون الذين أقاموا في البلاد إقامة شرعية لمدة ٢٠ عاماً في محاولاتهم للحصول على الجنسية اليمنية.

ورغم تملك مفوضية شؤون اللاجئين لبيانات عن الصوماليين الذين يرتادون مكاتبها، إلا أنها لا تملك وسيلة لتقدير عدد الصوماليين الذين يغادرون اليمن أو يقيمون خارج مخيم اللاجئين الوحيد في البلاد – وهو مخيم "خرز" – والواقع في منطقة مكشوفة في غرب عدن. وتؤكد الحكومة اليمنية كثيراً على أن هناك ٨٠٠ ألف لاجئا صوماليا في أرجاء اليمن، فيما أوردت مفوضية شؤون اللاجئين أنه بنهاية يونيو ٢٠٠٩، كان هناك ١٥٤,٠٠٩ لاجئا في اليمن: منهم ١٣,١٤٣ في مخيم الخرز، والباقي في المناطق الحضرية. ورغم ذلك، فإن موظفي المفوضية يعترفون بشكل غير رسمي باعتمادهم في هذه التقديرات على التخمينات.

ويزيد حدة الشقاق بين إحصائيات الحكومة اليمنية وإحصائيات المفوضية تعقيداً أعداد 'المولدين' (muwalidiin) – وهم الأفراد من ذوي الأصول اليمنية والصومالية/الإثيوبية المختلطة. فتاريخياً، عاش التجار اليمنيون لقرون طويلة في منطقة القرن الأفريقي دون قطع صلاتهم مع الوطن. ومنذ الثمانينات، عادت أعداد غفيرة من المولدين إلى اليمن نتيجة للصراعات وتعطل الحركة التجارية، واستقر الكثير منهم في المناطق الحضرية وتم الاعتراف بهم باعتبارهم يمنيين رغم عدم حيازتهم لأوراق هوية رسمية. ورغم أن المجتمع اليمني ينظر نظرة دونية للمولدين ويعتبرهم أقل شأناً، إلا أنهم يتمتعون بوضعية اجتماعية تفوق ما للصوماليين والإثيوبيين في أمة تحمل طبائع عنصرية متأصلة في نظرتها للطبقات الاجتماعية. ويرى الكثير من اللاجئين الصوماليين أن الحكومة اليمنية ومفوضية شؤون اللاجئين تمنحان مزايا للمولدين، وزاعمين أن غالبية المستقرين منهم قد قدموا أنفسهم زوراً على أنهم لاجئين.

لاجئون صوماليون في اليمن.

مستحقات اللاجئين

ثمة بون شاسع بين الحقوق التي لا تفتأ الحكومة اليمنية تؤكد على أن اللاجئين الصوماليين يتمتعون بها وبين ما يشهد عليه اللاجئون أنفسهم. وتزعم الحكومة عدم وجود قيود مفروضة من أي نوع على الصوماليين الباحثين عن عمل أو الساعين للاستفادة من الرعاية الصحية أو التعليم، ولكن اللاجئين أنفسهم يشيرون إلى عدد من القيود والمثالب:

التوظيف: في بلد تعاني من بطالة شديدة وقلة الأماكن الشاغرة في سوق العمل، يصبح من الطبيعي ألا يجد سوى القليل من اللاجئين

الذكور عملاً. وفي صنعاء، يكسب هؤلاء رزقهم عن طريق غسيل السيارات أو تفريغ المراحيض. وينجح بعض كبار السن منهم والأكثر حظاً في التعليم في الحصول على وظائف كمدرسين للغة الإنجليزية، فيما يدير قليل من الصوماليين أكشاكاً للبقالة ومقاهي انترنت ومطاعم. إلا أن الغالبية العظمى من الرجال الصوماليين تجد اضطراراً للاعتماد على أي دخل تستطيع النسوة جلبه. وفي مجتمع تقليدي تسود فيه القيم الأبوية الذكورية، تكون نتيجة ذلك مشاعر مختلطة من الأسى والإحباط – ومن هنا ليس بغريب أن نرى ازدياد عدد الحالات التي يهجر فيها الرجال الصوماليون زوجاتهم وأطفالهم في صنعاء ويتجهون للعمل في المملكة العربية السعودية.

ويجد المرء النسوة الصوماليات عادة وهن يمارسن التسول في الشوارع، أما من حصلن على عمل منتظم منهن، فيعملن كخادمات لدى الأسر اليمنية، وطبيعي والوضع هكذا أن نرى الكثيرات منهن يتركن أطفالهن بلا رعاية – وغالباً مربوطين في فراشهم١ – عند ذهابهم للعمل.

وتؤدي أوضاع التضخم المزمنة إلى زيادة الصعوبات التي يلاقيها اللاجئون لشراء الطعام الكافي. وقبل اشتداد حدة الأزمة الاقتصادية الحالية، كنا نرى المطاعم تعطي الصوماليين بقايا الطعام التي تركها زبائنها، أما الآن، فإن الصوماليين يتنافسون الآن مع اليمنيين الجوعى في حرب على هذه البقايا.

إن إدعاءات الحكومة اليمنية وزعمها قدرة الصوماليين غير المحدودة على دخول سوق العمل والوظائف على قدم المساواة مع المواطنين اليمنيين تجد ما ينقضها بشدة. فقد أدى تدهور الاقتصاد اليمني إلى الاقتصار على تعيين المواطنين اليمنيين حتى في الوظائف الدنيا واليدوية. ويشكو الصوماليون من الغياب الكامل لحقوق العمل، وحالة اللامبالاة الرسمية والتقاعس التي يلقونها عند محاولتهم الشكوى ضد أرباب العمل.

بطاقة الهوية: يحق للاجئين استلام بطاقات هوية مجانية صادرة عن الحكومة، ولكن السلطات تتملقهم من أجل دفع رشاوى لاستلام هذه البطاقات المجانية. ويبلغ اللاجئون الوافدون حديثاً إلى البلاد عن حالات طلب منهم فيها دفع ما يوازي ١٥ دولاراً للشرطة والمسؤولين في المنطقة. ونتيجة لعجزهم عن الدفع، فإن كثيرين منهم لا يهتمون بالحصول على بطاقةالهوية– إلا أن الصوماليين غير الحاملين لبطاقات هوية في المقابل فهم عرضة للاعتقال بسهولة، إضافة لصعوبة استئجار أي مسكن بدون بطاقة هوية سارية. والبطاقات الصادرة حديثاً لا تتمتع باعتراف شركات نقل الأموال الكبيرة، الأمر الذي يجبر الصوماليين المتلقين للتحويلات لدفع جزء منها لوسطاء من اليمنيين. وكانت مفوضية شؤون اللاجئين والحكومة اليمنية قد بدأتا حملة ممولة من قبل الاتحاد الأوروبي لتسجيل الصوماليين ولكن اللاجئين الصوماليين في المقابل يرغبون من الاتحاد الأوروبي أن يعرف أن عجزهم عن دفع الرشاوى قد يمنع الكثير منهم من التسجيل والحصول على بطاقة هوية.

الرعاية الصحية: مع انهيار منظومة الرعاية الصحية العامة في اليمن، زادت صعوبة استفادة اليمنيين من خدمات الرعاية الصحية. ولم تعد مؤسسات الرعاية الصحية الحكومية تمنح أي أدوية مجانية لليمنيين، كما أبلغ الصوماليون عن تعرضهم للتجاهل عند ذهابهم للمستشفيات الحكومية.

التعليم: يقدر بأن ما يقرب فقط من ربع الأطفال الصوماليين في صنعاء مسجلين في المدارس الحكومية نتيجة لعجز الكثيرين عن سداد أثمان الزي المدرسي والكتب والمواصلات والطعام. ويواجه الطلاب الصوماليون أشكالاً من التحرش والترهيب العنصري.

حرية الانتقال: لم يسلم اللاجئون الصوماليون حتى عند حملهم لبطاقات هوية سارية المفعول من المنع من الانتقال بين المدن اليمنية بسبب الأوامر الحكومية الصادرة لشركات الحافلات وسائقي التاكسيات بعدم نقلهم. وترد تقارير متكررة تفيد تعرض الصوماليين للاعتقال عند نقاط التفتيش، والإجبار على دفع رشاوى، إلى جانب تعرضهم لسوء المعاملة أو الاعتقال أو الإلقاء بهم على قارعة الطريق بدون وسيلة للعودة إلى عائلاتهم.

قناعات اللاجئين

فيما يلي أبرز الشكاوي التي يعبر عنها اللاجئون في الحضر:

- يزعم اللاجئون أن كثيراً من موظفي الشركاء المنفذين اليمنيين الستة لدى مفوضية شؤون اللاجئين في صنعاء يطلبون منهم رشاوى، وهم ينتقدون بشكل خاص الشركاء الأقدم والأكبر منهم، والذين يزعمون أن اللاجئين يُعاملون باحترام فقط عند تواجد الموظفين الدوليين للمفوضية، كما أن عياداتها لا تقدم سوى المسكنات، ويتفنن العاملون الطبيون في منع نقلهم إلى المؤسسات الصحية الحكومية، ويسيء الحراس بصفة روتينية معاملة المرضى والقائمين بالرعاية. ويرغب اللاجئون في مزيد من الخدمات من الشركاء المنفذين الدوليين وتحسين رقابة المفوضية على هؤلاء الشركاء.

- عدم تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية. فمن الحقوق الواجبة للأسر شديدة الفقر إمكانية التقدم لأي من الشركاء المنفذين اليمنيين للحصول على منحة شهرية من المفوضية قيمتها ٢٥ دولاراً إلى جانب كوبونات الطعام، ولكن عملية التقديم محفوفة بالعراقيل البيروقراطية. ويقول المندوبون الصوماليون بأن ما لا يزيد عن ٨٠ عائلة فقط في صنعاء هي التي تتسلم هذه المساعدات بصفة منتظمة.

- يرغب الكثير من اللاجئين، خاصة المنتمين منهم لأسر تعولها امرأة، للانتقال والعيش في مخيم الخرز حتى يتسنى لهم الحصول على احتياجاتهم من الغذاء والرعاية الصحية والتعليم. ورغم ذلك، فإن المفوضية لا تفتأ تمنعهم من الانتقال إلى هناك– ربما لرفع قدرة استعداد المخيم على استيعاب الوافدين الجدد من اللاجئين. وتتعرض السياسة لكثير من الانتقادات، ويقول الصوماليون أنه في غياب الدعم الموثوق، فليس غريباً أن تتحول الكثيرات إلى امتهان الدعارة والسرقة.

- تلتزم مفوضية شؤون اللاجئين بالسياسة اليمنية التي تحظر على المنظمات الأجنبية توظيف اللاجئين. واللاجئون الوحيدون الذين يتلقون رواتب من المفوضية هم المترجمين الذين يعملون بشكل غير منتظم بكل الأحوال وحسب الطلب. ويطالب اللاجئون مكتب المفوضية بتغيير السياسة اليمنية في ذلك والدفاع عن حق غير المواطنين في العمل لدى المنظمات الإنسانية.

- تعاني برامج الائتمان الأصغر والتدريب المهني من ضعف التمويل. فمتوسط القيمة الائتمانية الممنوحة من المفوضية – والبالغ ١٠٠-٢٠٠ دولار – ليس كافياً لإقامة أي مشروع، كما أنه مقصور فقط على النساء. ويرى اللاجئون أن القائمين على تقديم التدريب المهني لا يتمتعون بالمستوى الكافي من المهارة.

- لا تتوافر أية آليات للتنسيق بين الحكومة ومفوضية شؤون اللاجئين والشركاء المنفذين المعترف بهم والمنظمات غير الحكومية الدولية المهتمة بشؤون اللاجئين.

- يطالب اللاجئون كذلك مفوضية شؤون اللاجئين بمقاومة الفساد ووقف محاولات المسؤولين في إرهاب اللاجئين ورفع القيود المفروضة على الانتقالات.

كانت مفوضية شؤون اللاجئين قد بذلت مؤخراً جهوداً هائلة لتحسين العلاقات مع اللاجئين في الحضر. ويعرب الصوماليون عن امتنانهم العميق لرغبة متطوعي الأمم المتحدة المعينين حديثاً في معرفة واقع الحياة التي يعيشونها عن قرب. وقد قامت المفوضية بتسهيل عملية انتخاب اللجان التي تمثل المجتمعات الصومالية في صنعاء وفي عدن لكي يتسنى لها تقديم احتجاجاتها للسلطات اليمنية؛ وهو الأمر الذي أعطى بارقة أمل كبيرة للاجئين. كما عمدت المفوضية إلى استئجار أحد المباني في صنعاء ليكون بمثابة مركز اجتماعي رغم عدم توفرالأثاث والمعدات فيه. ولا يتلقى أعضاء اللجنة أي رواتب. وهم يشكون من أن مجتمع اللاجئين يحمل آمالاً غير واقعية

تجاههم، فمهما أخلصوا نيتهم في مساعدة زملائهم من اللاجئين، فإنهم في النهاية يفتقدون للوسائل المادية التي تمكنهم من تقديم هذه المساعدة، كما أنهم مجبرين على وضع حياتهم الشخصية على رأس أولوياتهم.

وفي اليمن، يغيب عن مفوضية شؤون اللاجئين الإمكانيات التمويلية والسلطة السياسية التي تمكنها من أن تمارس بشكل كامل دورها المفوض إليها لمساعدة وحماية اللاجئين في الحضر. ففي ظل الأجواء الاقتصادية المتداعية – وفي ظل زيادة نطاق النزوح الداخلي نتيجة لأحداث الصراع في شمال اليمن – فمن الأرجح أن تشهد الفرص المتاحة للاجئين الصوماليين في مدن اليمن تدهوراً أكبر.

تيم موريس (tim@timmorris.info) ، هو محرر مستقل واستشاري، وقد سبق له العمل في اليمن كباحث أنثروبولوجي ومسؤول تطوير. وقد أعد مؤخراً دراسة شاملة عن النزوح للمناطق الحضرية لصالح مفوضية شؤون اللاجئين وتحالف المدن كما وأعد ببلوغرافيا موسعة تضم قائمة بالأدبيات التي تتناول هذا الموضوع (http://www.unhcr.org/٤b٠ba١٢٠٩.html).

يمكن الاطلاع على نسخة من هذا المقال على الرابط http://tinyurl.com/MorrisGuardianYemen. ولمزيد من المعلومات عن عمليات المفوضية في اليمن، يرجى الإطلاع على الرابط http://tinyurl.com/UNHCRYemen.

١. http://www.irinnews.org/report.aspx?reportid=27007

النزوح في المدينة: كولومبيا

لوس أمبارو سانشيز مدينا

أصبحت المدن الرئيسية في كولومبيا منذ أواخر التسعينيات من القرن العشرين مقصداً للنازحين في أحيائها ومجتمعاتها المحلية، وما زالت المدن تستقبل المهجّرين النازحين عن الريف رغم إنها لا يمكن أن تقدم الملاذ الآمن لهم. فالعناصر المسلحة غير المشروعة ترى في النازحين مصدراً ثميناً لهم من حيث الموارد المادية والبشرية، وبذلك بدأت الحرب في المدينة لتزيد من وتيرة العنف ولترفع من درجة النزوح فيها.

وفي حين اختارت بعض الفئات المستهدفة الرحيل إلى الأحياء المجاورة عاد البعض الآخر إلى ديارهم الأصلية. لكنَّ الأمر لم يمكن بتلك السهولة بالنسبة لمن نزح عن دياره البعيدة أو من اضطر إلى النزوح أكثر من مرة، وفي هذه الحالة الأخيرة يكون الوضع بالنسبة للنازح كمن "يهرب من النار ليقع في نار أخرى" على حد قول إحدى السيدات. وهكذا، لا يجد هؤلاء النازحون ملاذاً أخر غير المدارس ومراكز التجمع المكتظة أصلاً والتي لا تفتقر فحسب إلى الظروف المعيشية الجيدة بل إنّها لا تقدم الحماية اللازمة إزاء الجماعات المسلحة التي تسببت أصلاً في مشكلة النزوح.

وفي حين لم يكن مثل هؤلاء الناس مضطرين على الانتقال إلى مسافات بعيدة، إلاّ أنّ خسارتهم لممتلكاتهم ولحقوقهم الإنسانية كانت كبيرة للغاية، ففي إحدى الحالات، لجأ الناس إلى مدرسة محلية لم تكن مناسبة للعيش فيها. ولم تلق استغاثاتهم اهتماماً من الحكومة التي رفضت تقديم المساعدة لهم على أساس أنهم لم يستوفوا معايير تصنيفهم على أنهم نازحين من الريف إلى المدينة. لكن النازحين تمكنوا من تحقيق نصر قانوني بعد أن كسبوا الاعتراف بنزوحهم في الحضر والتزام الدولة على تقديم المساعدة والعون للمتضررين من ذلك. ورغم كل ذلك، ما زالت هناك بعض الحالات التي لم تمنح الاعتراف القانوني ولم تستلم بالتالي المساعدات اللازمة.

إنّ إخفاق الدولة في تقديم الحماية يعني سهولة تعرض كافة مواطنيها للنزوح، وفي حين أنّ بعض النازحين لجؤوا للقضاء وتمكنوا بذلك من الحصول على بعض المساعدات المطلوبة، ما زال هناك العديد من النازحين الخائفين من الظهور مفضلين أن يكونوا محجوبين عن الأنظار، ما أدى إلى استخفاف السلطات والمجتمع ككل من الآثار الضارة على حياتهم. أما الذين كسبوا قضيتهم فكانوا ممن تغلبوا على مخاوفهم واتخذوا إجراءاً جماعياً.

بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، بلغ عدد الأشخاص الذين شعروا بضرورة الهرب من ديارهم في "ميديجين" ٤٠٠٠ شخصاً، ورغم انخفاض موجة النزوح في الحضر، ما زال النزوح يصل إلى ذروته من وقت لآخر في تلك المدينة وفي غيرها من المدن الكبرى في كولومبيا، ومال زال هناك شعور ينتاب النازحين بأنّ القوى التي تسببت في نزوحهم ضمن المدينة قد تعود في أي وقت كان.

لوس أمبارو سانشيز مدينا (lsanchez@region.org.co) متخصص في علم الإنسان في كوربيرسيون ريجون في مديجين، كولومبيا.

لوس ألتوس دي كازوكا، مدينة الأكواخ سيوداد بوليفار، بوغوتا. جماعات مسلحة تجوب الشوارع خلال الليل.

دور سلطات البلدية

إليزابيث فيريس

تعتبر البلديات هي أكثر الجهات التي تحدث فيها مواجهة مباشرة بين أي حكومة ومواطنيها، ولو كنا بصدد التمسك بحقوق النازحين داخلياً في الحضر وتلبية احتياجاتهم ، سيكون علينا أن نخص مستوى البلديات من الحكومة بالمزيد من الاهتمام.

يعد التشريع الوطني في كولومبيا الخاص بالنازحين داخلياً في الحضر تشريعاً مثيراً للإعجاب. فللدولة نظام قضائي قوي، ومحكمة دستورية لطالما حفظت حقوق النازحين داخلياً في الحضر وشبكة ملتزمة من منظمات المجتمع المدني التي تضم المئات من جمعيات النازحين داخلياً في الحضر. وان كان ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً في الحضر أعرب في زيارته التي قام بها في عام ٢٠٠٦ عن "دهشته من الفجوة الواضحة بين السياسات الموضوعة في العاصمة بوغوتا وبين ما هو مطبق بفاعلية على مستوى المقاطعات والبلديات".[١]

وحتى نختبر دور البلديات في الاهتمام بقضايا النازحين داخلياً في الحضر في كولومبيا، فوّض مشروع بروكينغز-بيرن آنا ماريا إبانيز و آندريا فيلاسكيز من جامعة الأنديز لتحليل استجابات أربع جهات حكومية محلية وإدارية، والتي تضم بلديات بوغوتا وميدجين وسانتا مارتا ودائرة أنتيوكيا. واستُخدِمَت هذه الدراسة حينها كأساس لحلقة دراسية عقدت في بوغوتا في نوفمبر ٢٠٠٨ والتي جمعت ممثلين من البلديات الحكومية والوكالات الوطنية الحكومية ومنظمات دولية تعمل مع النازحين للنظر في المشكلات التي تواجه البلديات وتقترح طرقا للتغلب على هذه العقبات.[٢]

ونجد أن رؤساء البلديات والسلطات البلدية هم المسؤولون عن توفير وإدارة الميزانيات المخصصة للخدمات مثل الأمن العام ، والتعليم، والصحة والترفيه. فعندما يصل أعداد كبيرة من النازحين داخلياً في الحضر إلى أي منطة تتعرض سلطات البلدية المسؤولة إلى ضغوط متزايدة لتوفير المدارس والرعاية الصحية والأمن والإسكان وغيرها من الخدمات. وعلى المستوى الوطني، أسست الحكومة الكولومبية مجموعة من الهيئات للدفاع عن حقوق النازحين. وتقدم الخطط الشاملة الموحدة [٣] على وجه الخصوص آليات التنسيق بين الهيئات الوطنية والإقليمية والمحلية من جهة ولجان المقاطعات المختصة بوضع خططهم لمساعدة النازحين داخلياً في الحضر بما يتفق مع التشريعات المحلية من جهة أخرى. ولكن البلديات كانت بطيئة في إعداد خططها. فلم تعد سوى ٢٤٪ فقط من البلديات التي تشمل نازحين داخلياً من الحضر خطة شاملة موحدة وحتى من كان لديهم خطط كانت لديهم نقاط ضعف في التطبيق.

وفي الحلقة الدراسية، تحدث المشاركون من رؤساء البلديات والمسؤولون في البلديات عن الصعوبات التي واجهتهم في الوفاء بالتزاماتهم لمساعدة النازحين داخلياً في الحضر. ولاحظوا بالتحديد عدم توفر البيانات الخاصة بالنازحين وعدم وضوح العلاقة بين المستويات المركزية ومستوى البلديات وندرة الموارد المالية على مستوى البلديات ونقص قدرات السلطات البلدية. ولقد عبروا عن قلقهم الكبير بشأن الإسكان والاستقرار الاجتماعي-الاقتصادي. حيث أن الإسكان المخصص للنازحين داخلياً في الحضر شحيح وحينما تتمكن البلدية من توفير الأرض لمشروعات الإسكان للنازحين داخلياً في الحضر لا تتمكن من تغطية تكاليف الخدمات العامة. وقد يكون الاندماج في الحياة الاقتصادية للمجتمع في غاية الصعوبة بالنسبة للنازحين داخلياً في الحضر. فعلى سبيل المثال، فإن ارتفاع مستويات الأمية بين النازحين يُصّعب عليهم عملية المنافسة على الوظائف في المناطق الحضرية.

وعلى الرغم من المبادرات التي تم اعتمادها على المستوى الوطني لدعم النازحين داخلياً في الحضر، عبر المشاركون عن إحباطهم لكونهم لم يتلقوا الموارد اللازمة لتحقيق هذه المبادرات. ومما أثار قلق السلطات البلدية أيضاً هو أنه في حالة تفضيل النازحين في المعاملة ستتعرض المجموعات الأخرى من المعوزين – مثل الفقراء تاريخياً- للظلم. ولقد عبر أحد المشاركين عن هذا الوضع بقوله " لدينا الكثير من المبادرات التي تم اعتمادها والقليل من الموارد لتلبية كل هذه الاحتياجات. كيف عسانا أن نوازن بين احتياجات النازحين داخلياً في الحضر واحتياجات المعاقين على سبيل المثال؟" وطالبت السلطات البلدية بالمزيد من المرونة لضمان أن يوضع في الاعتبار السياق الخاص بكل منطقة وعبروا عن قلق شديد حيال عدم وضوح العلاقة بين المستويات الحكومية المختلفة وغياب آليات التنسيق الفاعلة.

وذكر جارير جارسيا مارين من سان كارلوس أن بلديته تواجه حالة من الطوارئ في محاولتها للتعامل مع النازحين داخلياً في الحضر العائدين إلى البلدية. فلقد تسببت عودة ٥٠٠٠ شخص في عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى وضع أعباء كبيرة على ميزانية البلدية، حيث هناك المئات من طلبات بناء أو إصلاح المنازل للعائدين. ولقد قال " لقد كانت مساعدة هؤلاء العائدين أعلى كثيراً في التكلفة من تقديم المساعدة الإنسانية للنازحين". كما ذكرت باولا كارفاهال من بوكارامانغا أنهم بالشراكة في العمل مع الحكومة والصليب الأحمر الكولومبي تمكنوا من حشد موارد إضافية لتلبية هذه الطلبات.

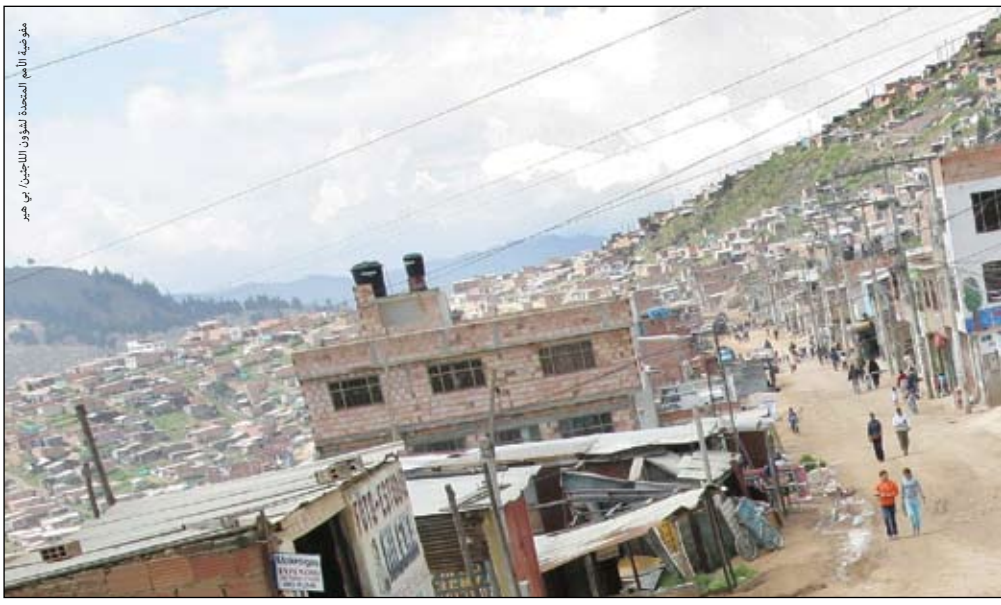
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ بي هير

إليزابيث فيريس (eferris@brookings.edu) المدير المشارك في مشروع بروكينغز- بيرن المعني بالنزوح العالمي (http://www.brookings.edu/idp)

١. http://www.brookings.edu/projects/idp/RSG-Press-Releases/200606_rsg_colombia.aspx
نظمته مؤسسة أكسيون سوسيال التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مشروع يونيفرسيداد دي لوس أنديز وبروكينغز-برن. التقرير متاح في
http://www.brookings.edu/reports/2009/07_colombia.aspx

٢. الخطط المتكاملة الموحدة

تحديات العيش في المدن

جيف كريسب

"لم نحظ باستعداد ملائمً لهذه العملية، لذا كان علينا أن نتبنى أسلوباً لا تقليدياً في طريقة أداءنا للعمل"

جاءت هذه العبارة السابقة على لسان أحد العاملين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العاصمة السورية دمشق، وذلك في معرض حديثه عن الصعوبات التي لاقاها فريق المفوضية في التعامل مع موجات الهجرة الهائلة للاجئين العراقيين التي بدأت في الوفود إلى سوريا منذ عام ٢٠٠٦. والمفوضية على دراية بمتطلبات التعامل مع الهجرات الهائلة والمفاجئة للاجئين ولكن أبرز ما يسم قضية لاجئي العراقيين هو أن الغالبية العُظمى من العراقيين المنفيين لا يقيمون في مخيمات، بل استقروا في مدن البلدان المجاورة، خاصة عمان في الأردن وبيروت في لبنان بالإضافة إلى دمشق وحلب في سوريا.

وكانت إحدى الدراسات التقييمية الحديثة قد سلطت الضوء على بعض الجوانب الابتكارية للأسلوب الذي حاولت به المفوضية معالجة السمات المحددة لعملياتها الحضرية في المنطقة[1].

الاستقبال والتسجيل

في ظل غياب أي قوانين أو إجراءات لجوء قومية في الأردن أو لبنان أو سوريا، وبدون مرافق استقبال رسمية تتولى إدارتها السلطات أو المنظمات غير الحكومية، اضطرت مفوضية شؤون اللاجئين للعب دور محوري في عمليات الاستقبال والتسجيل والتوثيق – وهو دور واجهت فيه المفوضية مجموعة عريضة من التحديات التي تمت تلبيتها بشكل مبتكر في البلدان المختلفة.

ففي عمان وبيروت، تمت إقامة أماكن منفصلة للاستقبال والتسجيل بجوار مكاتب المفوضية. أما في دمشق، فتم إنشاء مركز متخصص في التسجيل على بعد ٢٠ كيلومتراً في ضواحي المدينة. وقد ضمت كافة مرافق المفوضية عدداً من الابتكارات الجديدة منها ما يلي:

- أنظمة محسنة لتحديد المواعيد وذلك لتفادي فترات الانتظار الطويلة والازدحام.
- التواجد الدائم لفريق الخدمات والحماية المجتمعية (انظر أدناه)
- إمكانية توزيع المساعدات الطارئة في الموقع نفسه، إذا دعت الحاجة.
- أنظمة سريعة للتعامل مع اللاجئين الضعفاء.
- توفير أماكن لاستيعاب الأطفال وتضم لعب وأدوات للرسم.
- أكشاك فردية للمقابلات الشخصية ومزودة بشبكة تليفزيونية مغلقة و'أزرار طوارئ' لحماية أمن العاملين.
- أطقم أمنية يسهل التعرف عليها والمدربين على المساعدة والتحرك السريع.
- فيديوهات إعلامية وملصقات لمكافحة حالات النصب ومنشورات إعلامية باللغة العربية.
- أماكن واسعة ونظيفة، ومطبق بها نظام الفصل بين الجنسين، إلى جانب ينابيع للمياه ودورات المياه.

وكان أحد أكثر عوامل التجربة السورية إثارة للإعجاب هو استخدام التسجيل الجوّال، لتمكين المفوضية من تسجيل اللاجئين المقيمين في المحافظات الواقعة خارج دمشق، بل وتمكينها من التسجيل بمنازل اللاجئين في بعض الظروف المعينة. ونتيجة لمبادرة التسجيل الجوّال، علمت مفوضية شؤون اللاجئين أن أعداداً كبيرة من اللاجئين كانت تقيم في مدينة حلب الشمالية، وهو اكتشاف أدى إلى إنشاء مكتب جديد للمفوضية في هذه المدينة. وقد أثبت التسجيل الجوّال نفعه كأسلوب من أساليب التواصل، ومن الضروري تكرار هذه التجربة في المواقع الحضرية الأخرى.

ومن الدروس الأخرى التي نتعلمها من عملية اللاجئين العراقيين هو أهمية توفير الإرشاد المستمر والمناسب لموظفي التسجيل، فالكثيرين منهم صغار السن نسبياً في الوقت الذي يكون مطلوباً منهم فيه إصدار قرارات لها تبعاتها الخطيرة على اللاجئين الذين يسجلونهم.

والتسجيل هو اللحظة التي يأتي فيها اللاجئ لأول مرة لإجراء المقابلة الرسمية والشخصية مع مفوضية الأمم المتحدة، ويُترك له فيها المجال لشرح موقفه واحتياجاته، وما يحدث أثناء عملية التسجيل قد تكون له تبعاته الهائلة على مستقبل اللاجئ. وفي سياق اللاجئين العراقيين، نجد أن المفوضية تبنّت أسلوباً يتجاوز الأسلوب التقليدي في جمع بيانات السيرة الذاتية، ليشمل قضايا مثل احتياجات التوطين ومناحي الضعف والعوز والظروف المقتضية لتدخلات الحماية الفورية، ومستندات الإحالة للحصول على الاستشارات والخدمات.

عضو فريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يتحدث مع أسرة من اللاجئين العراقيين في شقة من غرفة واحدة يتشاركها ١٣ عضو في الأسرة الكبيرة، سوريا.

التواصل المجتمعي

أشار الكثير من أعضاء فريق مفوضية شؤون اللاجئين الذين تم التقائهم أثناء هذا التقييم إلى الصعوبات التي يلاقونها في التواصل الحضري مع اللاجئين وتحديد احتياجاتهم وتفهم نواياهم وتحديد الأكثر ضعفاً بينهم. حيث يتوزع اللاجئون العراقيون بين مجموعة سكانية حضرية كبيرة وعلى امتداد منطقة جغرافية عريضة، والبعض منهم ملازم لمكانه بسبب اعتلال الصحة أو الالتزامات العائلية، فيما يتوطن آخرون في مناطق بعيدة للغاية وتتجاوز تكلفة السفر إلى مكاتب المفوضية إمكانياتهم المادية. وقد صارت المناطق التي يقطنونها أكثر بُعداً، فمع طول فترة مكوثهم في المنفى وتآكل مدخراتهم، انتقل البعض منهم إلى أطراف البلاد حيث المأوى الرخيص غير المكلف. وعلى ضوء هذه الأوضاع، فإن ثمة خطر يطل علينا يتمثل في سيناريو 'البقاء للأصلح'، ووفق هذا السيناريو الكئيب، لن يكون اللاجئون الأكثر تواصلاً مع المفوضية هم الأكثر ضعفاً من سكان المنفى العراقيين، وإنما الأكثر قدرة من النواحي المادية والمعنوية والجسدية.

وفي سوريا، بذلت جهود لتعبئة مجتمع اللاجئين من خلال إنشاء 'مجموعات دعم' متخصصة، وتتألف من متطوعين ذوي تأهيل جيد من اللاجئين أنفسهم، وتغطي قضايا مثل 'الصحة' و 'الصحة الذهنية' و 'الناجين من العنف' و 'الأطفال المنفصلين وغير المصحوبين بذويهم'. وتوفر هذه المجموعات وسيلة للاجئين العراقيين للانتفاع الجيد بمهاراتهم وتوجيه النصيحة لبني وطنهم بخصوص الخدمات المتوافرة لهم.

وفي الأردن، سعت مفوضية شؤون اللاجئين لتحقيق الترابط الوثيق بين أداء خدماتها المجتمعية وأنشطتها في الحماية والبرامج من خلال تشكيل 'فرق متعددة الوظائف'، وتتألف من أعضاء من مختلف الوحدات ضمن مكتب المفوضية. ومن المسؤوليات الأساسية

الملقاة على عاتق هذه الفرق متابعة وتقييم أثر أنشطة الشركاء، وذلك لضمان قيام هؤلاء الشركاء بتبني آليات شكاوى فعالة وإشراكهم للاجئين في عملية صناعة القرار.

وفي دمشق، قامت المفوضية بتعيين نحو ٧٥ متطوعة (وهن مدربات ويتقاضين رواتب رمزية) من قطاعات مختلفة من اللاجئين والمقيمات في كافة أرجاء المدينة وضواحيها حيث يقطن اللاجئون[٢]. وكان السبب من وراء إشراك النساء وحدهن مرجعه جزئياً أسباب ثقافية، فيما تمثلت الأسباب الأخرى في كون النساء هن الأقل عرضة للمخاطر الأمنية عند انتقالهن، ولأن غالبية اللاجئين الضعفاء هم من النساء. وتشمل الوظائف المنوطة بالمتطوعات تحديد وزيارة اللاجئين الأكثر ضعفاً وإحالتهن لمفوضية لشؤون اللاجئين إذا دعا الأمر، وتوفير المشورة والمعلومات والمساعدات العملية، وحشد اللاجئين للعب دور نشط في دعم بني أوطانهم.

وقد أشارت بعض هؤلاء المتطوعات إلى أن برامج التطوع كان من الممكن الاستفادة بها بشكل جيد قبل منتصف عام ٢٠٠٧، عندما كان تدفق اللاجئين العراقيين في ذروته، وكانت المفوضية تسجل حينئذ ما يصل إلى ٣٠٠٠ فردا في اليوم الواحد، وهو شيء يجدر أخذه في الحسبان في أشكال التخطيط والاستجابات الطارئة والإجراءات البرامجية المستخدمة في البلدان الأخرى التي تقطن أو ستقطن بها تجمعات حضرية من اللاجئين.

وقد سعت المفوضية كذلك لتعزيز إنشاء المراكز المجتمعية التي يستطيع فيها العراقيون وغيرهم من اللاجئين وأفراد المجتمع المحلي التجمع والاستفادة من الخدمات والمعلومات والاستشارات والمشاركة في الأنشطة الترفيهية والتمتع برفقة بعضهم البعض. وقد أثبتت هذه المراكز شعبيتها، ولكن هل يا ترى تمثل قيمة جيدة في مقابل المدفوع فيها من حيث الوصول إلى المجتمع، أم أنها تجذب عدداً محدوداً نسبياً ممن يستفيدون من هذه المرافق استفادة منتظمة أو متكررة؟ ومن المعروف مثلاً أن بعض الرجال العراقيين يمنعون نسائهم وبناتهم من الذهاب لهذه المراكز، فيما لا يتمتع الكثير من اللاجئين، لسبب أو لآخر، بقدرة كافية على الانتقال تمكنهم من مغادرة منازلهم أو جيرانهم أو يعجزون عن تحمل تكلفة السفر إلى أقرب مركز لهم.

وثمة تكاليف هائلة يتطلبها تأجير المقار ودفع رواتب الموظفين المتفرغين وتزويد هذه المراكز بالعتاد والأجهزة المختلفة – وهي تكاليف ربما يصعب تغطيتها مع تراجع التمويل لبرنامج اللاجئين العراقي، وهو ما سيتطلب تركيز الإنفاق على الاحتياجات الأساسية. كما قد تشكل هذه التكاليف عائقاً مكبلاً في الأوضاع الأقل تمتعاً بالتمويل.

وقد تضمنت محاور أخرى من إستراتيجية التواصل المجتمعية لمفوضية شؤون اللاجئين إنشاء خط ساخن خاص باللاجئين ونشر 'صناديق للشكاوى' في المواقع البارزة، وإطلاق حملات مرئية لمكافحة الاحتيال، وإعلام اللاجئين بأن كافة الخدمات التي تقدمها المفوضية تأتي مجانية وبدون مقابل، ومن ثم فلا حاجة لمحاولات رشوة أي من موظفي المنظمة.

خاتمة

ثمة توقعات قوية تنبئ بأن الموارد المتاحة حالياً أمام مفوضية شؤون اللاجئين سوف تشهد انكماشاً في المستقبل القريب. وباتت الساحة تشهد حالات طوارئ جديدة تحوز على اهتمام العالم، فيما التمويل المُقدّم للوكالات الإنسانية في تراجع نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية.

وأحد الأسئلة المهمة التي يتعين علينا طرحها الآن هو مدى إمكانية تطبيق نفس التجربة المبتكرة والمثالية التي وجدها هذا التقييم في الحالات المماثلة. ومع ضرورة أن تتطلع المفوضية إلى إنشاء مرافق مماثلة في مواقع أخرى، فلن يتسنى ذلك على الأرجح بدون توافر استثمارات بنفس الضخامة في الفريق والبنية التحتية.

جيف كريسب (crisp@unhcr.org) هو رئيس دائرة تطوير وتقييم السياسات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمؤلف المشارك لتقرير التقييم مع جين و جانز وجوزيه ريرا وشهيرة سامي، والمعنون 'القدرة على الحياة في المدن: مراجعة لعمليات مفوضية شؤون اللاجئين للاجئين العراقيين في المناطق الحضرية في الأردن ولبنان وسوريا'، والتقرير متوافر على الانترنت على الموقع التالي:
http://www.unhcr.org/4a69ad639.html

١. انظر أيضاً المقال الذي كتبته سايري نايس، ص ٤٢.
٢. تم إنشاء نظام مشابه في الأردن، ويعمل من خلال الشركاء المنفذين لمفوضية شؤون اللاجئين.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقوم بتسجيل عائلة عراقية مستضعفة وتستحق الحصول على أول المساعدات الغذائية الممنوحة في دمشق. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ إم بيرنارد

هل نجحت عملية صرف المساعدات المالية عبر الصراف الآلي؟

ساير نايس

أظهرت المساعدات المالية المباشرة للاجئين في الأردن شعبيتها وكفاءتها.

تضم سجلات مفوضية شؤون اللاجئين بالمملكة الأردنية الهاشمية أسماء ٤٠ ألف لاجئ وطالب للجوء يعيشون بصفة أساسية في المناطق الحضرية. وحيث أن الأردن يضم مؤسسات قومية فاعلة، فقد ركزت المفوضية على دعم قدرات المؤسسات الأردنية (مثل العيادات الصحية والمدارس) على احتواء العراقيين ضمن خدماتها، مع السعي النشط لتحقيق حل الاستيطان، هذا إلى جانب – وفي عدد محدود من الحالات – الإعادة الطوعية للاجئين إلى وطنهم وتوفير شبكات الأمان للأكثر ضعفاً منهم.

وبأخذ البيئة الحضرية في الاعتبار، قام مكتب المفوضية في الأردن بدراسة ما إذا كانت الطريقة التقليدية في توفير الحصص الغذائية والأدوات الصحية والمواد غير الغذائية هي أكثر الوسائل المتاحة فعالية وكفاءة وحفظاً للكرامة في معالجة الاحتياجات الأساسية للاجئين، وقرر استبدال هذا النظام بنظام آخر من المساعدات المالية المباشرة المقدمة بواسطة بطاقات ماكينة الصراف الآلي (ATM). وتعبر مسؤولة البرامج بمكتب المفوضية بالأردن – السيدة أمرا نوبيغوفيتش – عن ذلك النظام بقولها :"في أي بيئة حضرية تكون فيها الضروريات متوافرة في كل مكان، نجد أن منح اللاجئين الوسيلة لشراء ما يناسبهم لا يجعلهم فقط أكثر سعادة بعشر مرات على الأقل، وإنما أيضاً يعد من الناحية اللوجستية أكثر كفاءة بكثير".

وكانت قد جرت خلال العقدين الماضيين مناقشات حادة حول توفير المساعدات النقدية كبديل عن المساعدات العينية التقليدية. وقد طرحت خلال هذه المناقشات بعض المخاوف والانتقادات إزاء نظام المساعدات النقدية، ومنها قابليتها للاستغلال في مشتريات منافية لقيم المجتمع و/أو تسببها في بعض مشاكل الحماية (انعدام الأمن، وحرمان أفراد العائلة الضعفاء، إلخ) أو تشجيعها على الفساد. وما يلي بعض التساؤلات التي طرحت داخل أروقة المفوضية بخصوص هذه القضية:

- ما القيمة التي ينبغي أن تكون عليها هذه المدفوعات، وكيف ينبغي أن تكون علاقة هذه القيمة بالحد الأدنى (إن وجد) للأجور التي يتقاضاها مواطنو البلد؟
- ما هي أفضل الوسائل وأكثرها كفاءة وفعالية ومساواة لتوزيع المساعدات النقدية على أسر اللاجئين؟
- كيف يمكن متابعة إنفاق اللاجئين للمدفوعات النقدية وتقييم آثارها لضمان عدم إنفاقها بطريقة غير ملائمة؟
- هل المدفوعات النقدية تحرض اللاجئين على التكاسل وعدم السعي لإيجاد عمل والبحث عن فرص بديلة لتوليد الدخل؟
- إذا اقتضت الظروف إلغاء نظام المدفوعات النقدية، فهل من الممكن ساعتها إلغاءه بدون التسبب في تبعات ضارة على اللاجئين أو في إصابتهم بالإحباط ومن ثم تعريض فريق المفوضية لمخاطر أمنية أكبر؟

لاجئ عراقي يستخدم ماكينة الصراف الآلي في عمان، الأردن.

وتتلقى حالياً حوالي ٥٠٠٠ أسرة عراقية محتاجة في الأردن هذه المدفوعات النقدية كل شهر. وتعتمد قيمة المبلغ الذي تتقاضاه هذه الأسر على أساس المبلغ الذي يتقاضاه الأردنيون الضعفاء من نظام الأمن الاجتماعي الوطني: وهو ما يساوي ١٠٦ دولاراً للفرد، وترتفع قيمة هذا المبلغ مع زيادة عدد أفراد العائلة لحد أقصى قدره ٤١٠ دولاراً للأسرة المكونة من عشرة أفراد أو أكثر. ويبدأ استحقاق اللاجئين لهذه الأموال إذا كانوا مسجلين لدى مكاتب مفوضية شؤون اللاجئين وكانوا يعيشون على دخول تقل عن مستوى خط الفقر[1]، وكذلك الحال مع الأسر التي تضم أطفالاً في سن التعليم مع بعض الشروط لضمان تلبية احتياجاتهم التعليمية. ويقوم الشريك المنفذ للمفوضية، ممثلاً في هيئة التنمية والإغاثة الدولية[2]، بإجراء زيارات منزلية لتقييم مدى تلبية المنتفعين بهذه المدفوعات للمعايير والشروط الموضوعة. ويتولى البنك توزيع بطاقات الصراف الآلي على اللاجئين، مع التنبيه عليهم بمراعاة تجديدها مرة واحدة في العام. ويتم توزيع البطاقات في العادة على الرجال، لأنهم المتقدمين بالنيابة عن اللاجئين، وهو أمر مقبول ثقافياً. وجاري حالياً إعادة تقييم قائمة المنتفعين بهذه البطاقات والبعض منهم تم استبعاده

من القائمة لأسباب تشمل التوطن وانتهاء مدة شهادة طلب اللجوء أو تبين بعد التقييم عدم استحقاقهم.

وبعد مرور العام الأول من التنفيذ، أجرت مفوضية شؤون اللاجئين تقييماً مباشراً وتحليلاً لفعالية تكاليف البرنامج، حيث قامت بدراسة أكثر من ١٠٠٠ فردا من المنتفعين بالمساعدات النقدية لبطاقات الصراف الآلي من خلال الزيارات المنزلية والاستفسارات الهاتفية، وأجرت مناقشات جماعية وقابلت الشركاء المنفذين للاستفسار منهم. وتشير نتائج التقييم إلى كفاءة المساعدات النقدية وفعاليتها وحفاظها على كرامة المنتفعين، كما أشارت إلى أن المخاوف الخاصة بإساءة الاستخدام أو الحماية لم يكن لها أساس من الصحة. وعلاوة على ذلك، فإن الأغلبية الساحقة من اللاجئين أنفسهم يفضلون التوزيع النقدي من خلال بطاقات الصراف الآلي عن غيرها من وسائل المساعدات.

الفعالية

لا يحق للعراقيين العمل في الأردن بدون ترخيص رسمي للعمل (لم يحصل عليه سوى القليلين)، ومع ارتفاع معدلات التضخم وتراجع فرص التوظيف أمام المواطنين الأردنيين أنفسهم، كان من الطبيعي أن يستمر الاعتماد على المساعدات. وقد مكنت المساعدات اللاجئين من التمتع بالحد الأدنى المقبول من المستويات المعيشية السائدة في بلد اللجوء. ويحكي أحد العراقيين القاطنين في عمان عن تجربته مع هذه المساعدات، قائلاً: «لقد كانت المساعدات النقدية عظيمة النفع لي، فقد ساعدتني على تغطية معظم تكاليفي، مثل إيجار المنزل ومشترياتي من الأدوية والغذاء. وبدونها كنت سأضطر للعودة لبيع القمامة والخردة في الشارع». وقد وجد التقييم في المساعدات النقدية وسيلة فعالة لتعزيز حماية حقوق اللاجئين في المأوى والغذاء والأدوية، وأن جانباً ضئيلاً منها فقط تبين استخدامه في شراء أشياء غير ملائمة مثل الكحوليات أو السجائر.

ويحكي أحد الشركاء المنفذين عن التجربة قائلاً: «إنهم يتناولون الآن طعاماً أفضل، وينتقلون للإقامة في مساكن أفضل. كما أن الضغوط تخف عليهم كثيراً عند حصولهم على المساعدات في صورة نقدية». وبعد استلامهم للمساعدات النقدية، قال ١٠٦٩ منتفعاً حالياً خضعوا للمسح بأنهم استطاعوا الحصول على مساكن أفضل (بنسبة ٤٩٪) وغذاء أفضل (٥٠٪)، وأورد ٧٪ أن المساعدات المالية قد ساعدتهم على إرسال أطفالهم للمدرسة لأول مرة.

الكفاءة

إن نظام الاستعانة بماكينات الصراف الآلي يزيد من قابلية الاستفادة من المساعدات، وبذلك يتخطى أكبر عقبة تواجه توزيع المساعدات مع اللاجئين في الحضر، حيث يجد اللاجئون راحة أكبر عندما تترك لهم حرية سحب الأموال بجوار منازلهم متى شاؤوا: فقد قال ٤٠٪ من المنتفعين أنهم يسيرون لأقرب ماكينة صراف آلي، فيما يدفع ٥٤٪ منهم ١-٢ دينار أردني (١,٤٠-٢,٨٠ دولار أمريكي) فقط للانتقال إلى أقرب مكان لهم تتوافر فيه ماكينة للصرف.

وعلاوة على ذلك، ينعدم تماماً أي فاقد في الأموال المسلمة من خلال ماكينات الصراف الآلي، ففيما تُباع المساعدات العينية في الغالب في الأسواق المحلية بأقل من قيمتها الحقيقية، يستفيد المنتفعون استفادة كاملة من المساعدات النقدية[٣].

الحفاظ على الكرامة

تحكي إحدى السيدات عن تجربتها مع المساعدات النقدية، وهي أم لثلاثة، فتقول: «في السابق، كان من الصعب الانتظار في الطابور لساعات في نقطة التوزيع المزدحمة، وكان المارة يلقون بأنظارهم إلينا وهو ما كان مدعاة للشعور بالإحراج. أما الآن، والحمد لله، فأستطيع الذهاب إلى البنك ومعي بطاقتي البلاستيكية التي أستخدمها بلا متاعب، وأعود إلى منزلي في خلال عشرة دقائق لا أكثر». وهكذا، فإن المنتفعين الذين تركت حرية اختيار أسلوب تلبيتهم لاحتياجاتهم الأساسية يتعمق لديهم الإحساس بالقوة والكرامة وحرية تحديد الأولويات.

وقد وجد تقييم الآثار أن ٩٨٪ من المبحوثين يفضلون استلام المساعدات المالية من خلال نظام بطاقة الصراف الآلي على أي نظام آخر، مثل استلام النقود لدى مكاتب المنظمات غير الحكومية حيث يضطر المنتفعون أحياناً للاصطفاف في طوابير طويلة لاستلام المساعدات. وأخيراً، فإن تمكين اللاجئين من أن يكونوا جزءاً من المجتمع المحلي – من خلال التسوق مثلهم في الأسواق المجاورة وحرية اختيار الضروريات الواجب شراءها واستخدام النقود لسداد ثمن المشتريات – يعزز التسامح والمساواة والكرامة.

وفي الأردن، لم نجد قرائن دالة على أن استخدام نظام بطاقات الصراف الآلي قد تسبب في أي مشاكل في الحماية للاجئين. فقد عبر ١,٣٪ فقط من المبحوثين في تقييم الآثار عن شعورهم بأن المال يُساء استعماله في أسرهم. ومع استثناءات قليلة، لم يجد العجائز وذوو الاحتياجات الخاصة مشكلة في الاعتماد على مساعدة الناس (بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية والموظفين بالبنك) للاستفادة من ماكينات الصراف الآلي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المساعدات النقدية لا تشكل خطراً أمنياً على المنتفعين والمنظمات غير الحكومية، فهي لا تلفت الأنظار إليهم على نحو ما كان يحدث قديماً مع اللاجئين المتلقين للمساعدات عندما كانوا يحملون حقائب كبيرة بها المواد الغذائية وغير الغذائية. وقد أكدت ذلك بعض النسوة اللائي عبرن عن شعورهن بقدر أكبر من الأمان في استلام مبلغ المساعدات دون أن يتعرف عليهن أحد في مواقع ماكينات الصرف عما كان الحال مثلاً في مكاتب المنظمات غير الحكومية. كذلك فقد قال الشركاء المنفذون أنهم في هذا النظام يواجهون مخاطر أقل في التعرض للاحتيال والحوادث الأمنية والأخطاء البشرية والسرقة.

وأخيراً، فلم يبلغ الشركاء المنفذون إلا عن القليل للغاية من حوادث الاحتيال. أما حالات سرقة البطاقات أو أرقام التعريف الشخصي (PINs) فتبدو نادرة الحدوث. ورغم ما ذكره بعض اللاجئين من أن البعض ممن تمت إعادة توطينهم قد أقدموا على بيع بطاقاتهم عند المغادرة، إلا أن المفوضية قامت بحل هذه المشكلة بقطع المساعدات أوتوماتيكياً عند المغادرة.

خاتمة

في سبتمبر ٢٠٠٩، أعلنت مفوضية شؤون اللاجئين رسمياً سياسة جديدة تتعلق بتسوية أوضاع اللاجئين وحمايتهم في المناطق الحضرية تنص على ما يلي: «في الأوضاع التي يجوز فيها ذلك، تقوم المفوضية بإنشاء أنظمة بطاقات الصراف الآلي، وذلك لكفاءتها وتمكينها للاجئين من التمتع بدرجة أكبر من الإحساس بالكرامة[٤]». ورغم أنه لا تزال هناك أسئلة مطروحة تتعلق بالمزايا والصعوبات المتضمنة في توفير المساعدة النقدية (وقابليتها للتطبيق في أوضاع أخرى)، إلا أن نجاح التجربة في الأردن واضح بما لا يدعو لذرة شك. فقد حققت فكرة منح اللاجئين القدرة على اتخاذ القرار بشأن كيفية تلبية احتياجاتهم الأكثر إلحاحاً نجاحا باهرا.

سايري نايس (nyce@unhcr.org) هي مسؤولة العمليات بوحدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالأردن (http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/page?page=49e486566).

وتود المؤلفة أن تعبر عن عرفانها وتقديرها لما أنجزته وحدة الخدمة الميدانية والمجتمعية بمكتب المفوضية في الأردن، خاصة الأستاذ جمال ياقوت، المسؤول الميداني الزميل، لما قدمه من مساعدة في إعداد هذا المقال.

١. تم تحديد مستوى الفقر الوطني في الأردن في عام ٢٠٠٦ عند ٤٦ دولار/فرد/شهرياً، وهو رقم يقترب كثيراً من رقم ٥٠ دولار/فرد/شهرياً المُستخدم بشكل واسع كخط للفقر في بلدان المنطقة.

٢. http://www.ird-dc.org/what/countries/jordan.html

٣. (ج) كريسب و ج. جانز و ج. ريبرا و س. سامي 'القدرة على الحياة فيالمدن: عرض لتجربة المفوضية الحديثة فيما يتعلق باللاجئين العراقيين في المناطق الحضرية من الأردن ولبنان وسوريا'، دائرة تطوير وتقييم السياسات، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يوليو ٢٠٠٩: ٣٧. http://www.unhcr.org/4a69ad639.html

٤. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 'سياسة المفوضية فيما يتعلق بتسوية أوضاع اللاجئين وحمايتهم في المناطق الحضرية'، سبتمبر ٢٠٠٩. http://www.unhcr.org/4ab356ab6.pdf

مدن التضامن: الاندماج المحلي في أمريكا اللاتينية

فابيو فارولي

تشتهر أمريكا اللاتينية منذ عهد بعيد بمنحها اللجوء لأولئك الفارين من الاضطهاد. ويوفر برنامج مدن التضامن آلية ملموسة ليس فقط لمنح اللجوء بل وللاندماج المحلي الكامل أيضًا.

كان وصول أول مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين إلى لا كالیرا، وهي مدينة في وسط شيلي يبلغ عدد سكانها ٦٠ ألف نسمة، في أبريل ٢٠٠٨ حدثًا عظيمًا. فلقد امتلأت الساحة الوسطى للمدينة بالحشود من شعب كاليرا الذين استقبلوا جيرانهم الجدد استقبالاً حارًا وعاطفيًا. كانت هذه التجربة مؤثرة جدًا بالنسبة للاجئين الذين كانوا، قبل ثلاثة أيام فحسب، يعيشون في ظروف قاسية في مخيم التنف ـ وهو مخيم يقع في الصحراء على الحدود بين سوريا والعراق.

لا كيرا هي واحدة من مدن كثيرة في "المخروط الجنوبي" لأمريكا اللاتينية انضمت إلى برنامج الاكتفاء الذاتي والتضامن المعروف باسم "مدن التضامن" (Ciudades Solidarias)[1] والمندرج تحت خطة عمل المكسيك. فوفقًا لذلك، تلتزم الحكومات المحلية ـ مثل لا كيرا ـ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإطار تعاون لضمان توفير الحماية الدولية والاندماج المحلي والمساعدة لطالبي اللجوء.

يتولى المجلس البلدي مسؤولية تحديد احتياجات اللاجئين وطالبي اللجوء وتقييم ظروف تواجدهم داخل أراضيه ووضع خطط عمل لتلبية احتياجاتهم. وتعين السلطات البلدية موظفين مخصصين لدعم الاندماج المحلي داخل نطاقها من خلال برامج اجتماعية مثل مدفوعات الرعاية الاجتماعية للأسر وخطط إسكان الطوارئ وخطط السياسات الغذائية ودعم المشروعات الصغيرة والاندماج في النظام التعليمي.

تقول فيرونيكا فارغاس، منسقة فيكاريا: «لقد تحول التعاون بين المجلس البلدي لسانتياغو ووكالة الرعاية الاجتماعية التابعة لأبرشية سانتياغو إلى برنامج عمل يستهدف المجتمع المحلي في مقاطعة يونجاي، حيث كان له أثر اجتماعي كبير على اللاجئين الذين يعيشون في هذه المنطقة الشعبية من العاصمة الشيلية. وليست برامج العمل العامة هي وحدها التي تخاطب الاحتياجات الخاصة باللاجئين، بل نشهد أيضًا مختلف أنواع المشاريع المجتمعية الثقافية والتعليمية التي تشجع على الاندماج العفوي بين اللاجئين والسكان المحليين. ويصبح لذلك أهمية شديدة إذا كان على اللاجئين اتخاذ الخطوات الأولى تجاه الاندماج في بلدنا".

ويُولى اهتمام خاص لعملية الإدماج في البرامج المدرسية المحلية الخاصة بالأطفال واليافعين من طالبي اللجوء واللاجئين (خاصة البعيدين عن عائلاتهم أو المنفصلين).

وبالمثل، يتم تقديم المساعدة الفورية للنساء اللاتي يعتبرن عرضة للخطر. كما يتم التعزيز من استمرار ومتابعة وتكامل التدخلات من قِبل لجنة مشكلة من مختلف إدارات الحكومة المحلية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها العاملين والمؤسسات الأخرى المشاركة في السعي لإيجاد حلول دائمة للاجئين.

وبوجه عام، يقوم المجلس البلدي بالتصديق على الاتفاقات المبرمة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات المحلية ضمن برنامج مدن التضامن ومن ثم تصبح سياسات سارية المفعول حتى عند إدخال أي تغييرات في الإدارة العامة.

لا تقتصر أهمية هذه الاتفاقات على إتاحة وصول اللاجئين إلى البرامج الاجتماعية للدولة على قدم المساواة مع المواطنين. فالتوقيع عليها يتم من خلال عقد فعاليات عامة تتوفر لها التغطية الإعلامية. وهذا يوفر الشفافية ويساعد على اتخاذ موقف أكثر إيجابية وانفتاحًا تجاه اللاجئين، كما يتيح للعديد من اللاجئين إنشاء شبكات اجتماعية داخل المجتمع وإقامة علاقات مباشرة مع مسؤولي مختلف الخدمات الحكومية. وهذا بدوره يساعدهم على الإلمام بالإجراءات الإدارية اللازمة لاستخراج الوثائق والتقديم للحصول على الإعانات والقيام بدور حيوي في إيجاد فرص العمل أو السكن.

إطار مبتكر للتضامن

تشير الاتفاقات المبرمة مع المجالس المحلية صراحة إلى خطة عمل المكسيك وبرنامج مدن التضامن. تمنح خطة عمل المكسيك، الموقعة من قِبل ٢٠ دولة في أمريكا اللاتينية في سنة ٢٠٠٤، الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في القارة إطارًا استراتيجيًا وتشغيليًا أوضح «التحديات الأساسية لحماية اللاجئين وغيرهم من الأشخاص في أمريكا اللاتينية الذين يحتاجون اليوم إلى الحماية الدولية» وحدد «مسارات العمل لمساعدة دول اللجوء في البحث عن حلول مناسبة في إطار الروح العملية وذات المبادئ لإعلان كارتاهينا بشأن اللاجئين».

يُعد برنامج مدن التضامن بلا شك من أحدث عناصر خطة عمل المكسيك. لقد نشأ نظرا لكون اللاجئين وطالبي اللجوء يميلون إلى الاستيطان في مدن أمريكا اللاتينية ـ الكبيرة والصغيرة على حد سواء ـ وبالأخص في المخروط الجنوبي. وتقول مارتا هوارير، مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأمريكتين: «هناك أمثلة جيدة للاجئين نجحوا في الاندماج في مواقع عديدة بأمريكا اللاتينية حيث تلقوا الترحيب من المجتمعات المحلية بينما تعمل الحكومة المحلية بشكل فعال لدعمهم».

فيكاريا دي أوس تريابادوريس سوشيال أي دي أوس تريابادوريس

الترحيب باللاجئين الفلسطينيين في لا كالیرا، شيلي.

لا يزال تحقيق الاكتفاء الذاتي والاندماج المحلي للاجئين يمثل أحد التحديات الرئيسية لبرامج توفير الرعاية للاجئين في أمريكا اللاتينية، حيث يواجه اللاجئون أوضاعا اقتصادية-اجتماعية معقدة حيث يكون عليهم التنافس مع القطاعات الأخرى المحرومة في مجتمعاتهم المضيفة. علاوة على ذلك، تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها العاملين عادة بتنفيذ برامج للاجئين من منظور «مقدم المساعدة» السائد ومنظور بطريركي، لا يرتبط بالواقع المحلي والشبكات الاجتماعية.

على الجانب الآخر، تعزز برامج مدن التضامن موقفًا مختلفًا تجاه بيئة الحضر: فتظهر المدينة كمساحة ومكان لاستكشاف الفرص واستغلالها. وعلاوة على توفير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها للدعم قصير الأجل للاجئ أو طالب اللجوء، فإنهم يسعون إلى التفاعل مع الشبكات المحلية والبرامج الاجتماعية العامة لإدراكهم للدور الأساسي الذي تلعبه إدارات عامة مثل الإدارة المحلية أو البلدية أو إدارة المقاطعة في رعاية اللاجئين. لهذا يصبح من الضروري في المقام الأول تشجيع المسؤولين الحكوميين على إدراك الوضع الخاص للاجئين والاختلافات بينهم وبين المجموعات المهاجرة الأخرى وعلى أن يقوموا، على المدى الطويل، بإدماج هذه المنظورات في جدول الأعمال العام المحلي. فالاندماج المحلي الفعال يتحقق عن طريق تنفيذ سياسات عامة تأخذ في اعتبارها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للاجئين بالإضافة إلى التزاماتهم.

لقد أصبح للحكومات المحلية و/أو الإقليمية دورًا رئيسيًا في تمكين اللاجئين من تحقيق مستوى معيشي مُرضي والتمتع بحقوقهم الأساسية وتتزايد أهمية الدور المنوط بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها في التحالف مع هذه الإدارات المحلية. بالنسبة لمكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كل من هذه الدول، سيعني تنفيذ اتفاقات مدن التضامن التوسع في نطاق بناء القدرات المؤسسية لتشكيل كيانات على المستوى الإقليمي والمحلي فضلاً عن المستويين المركزي والوزاري. ويشير العمل المنجز حتى الآن مع هذه المدن إلى أن إنشاء إطار تنظيمي وقانوني يحمي حقوق اللاجئين لا يُعد كافيًا، فضمان الظروف والآليات له أهمية أساسية في ذلك، حيث يتم تحديد السياسات العامة وتنفيذها بكفاءة، وبالكامل على المستوى المحلي.

الإرادة السياسية والشخصية في توفير الحماية

مع ذلك، فقد كان لمسألة «التضامن» دورًا رئيسيًا في الالتزامات التي أخذتها الإدارات العامة المحلية على عاتقها، سواء على المستوى الشخصي أو المؤسسي. فمنذ أصبحت أمريكا اللاتينية مجتمعًا من الدول المستقلة، فتحت شعوبها أبوابها لجيرانهم المضطهدين الفارين من بلادهم لعدد لا يحصى من المرات. وكما ورد في مقدمة خطة عمل المكسيك، فإن أمريكا اللاتينية لها تقاليدها السخية المعروفة دوليًا تجاه اللجوء. لقد كانت قادرة على التعامل مع لاجئيها بأسلوب مبتكر وعملي، لتقدم بذلك مثالاً على أهمية مبادئ الإرادة السياسية والتضامن الإقليمي والمسؤولية المشتركة في توفير الحماية والسعي لإيجاد حلول دائمة.[٢]

لا تزال ذكريات الانتهاكات الجماعية للديكتاتورات العسكرية الوحشية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين في الوعي الجماعي للكثير من شعوب أمريكا اللاتينية. لقد اضطر عشرات الآلاف من الأشخاص إلى مغادرة بلدانهم لإنقاذ أرواحهم وفتح لهم المجتمع الدولي ذراعيه وقدم لهم كل فرصة ممكنة للاندماج وتضميد جراحهم. وهناك العديد من أولئك الذين استفادوا من الحماية الدولية ثم عادوا إلى بلادهم مرة أخرى لإعادة بناء الديمقراطية ويلعبون اليوم أدوارًا هامة في الحياة السياسية والاجتماعية في بلادهم. ولقد استفاد العديد من كبار المسؤولين الحاليين في بلدان مثل شيلي والأرجنتين وأوروجواي بشكل شخصي من اللجوء والتضامن الدولي. ولذلك من السهل أن نفهم لماذا هناك ميل استثنائي في الوقت الراهن تجاه معالجة قضية اللاجئين.

ذكر محافظ مونتيفيديو، ريكاردو إهرليش، أثناء توقيع الاتفاق بجعل مونتيفيديو مدينة تضامن، أنه نظرًا لأنه هو نفسه كان لاجئًا من قبل، فإن ذلك يجعل لديه أسبابًا شخصية لتعزيز الاتفاق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مشيرًا إلى أن على أولئك في أوروجواي الذين اضطروا للفرار من بلادهم بحثًا عن الحماية خلال فترة الديكتاتورية أن يردوا للمجتمع الدولي بقدر ما منحهم في السابق.

وفي الوقت ذاته، فاز أعضاء المجالس المحلية في لا كالبرا بدعم مباشر من مختلف قطاعات المجتمع المحلي مثل النوادي العربية والجمعيات النسائية الفلسطينية وتلك الشبكة من المتطوعين التي تشكلت تلقائياً لاستقبال ومرافقة اللاجئين الذين من المقرر أن يصلوا من الصحراء السورية-العراقية. لقد تجاوز مدى التعبئة التي تم حشدها جميع توقعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فوفقًا لما ذكره روبرتو شهوان، محافظ لا كالبرا، أظهر حفل الاستقبال الذي تم تنظيمه لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين تضامناً واضحًا لم يشمل فقط الشعب الشيلي ذو الأصول العربية بل جميع المجتمع المحلي. كانت هناك عروض كثيرة للمساعدة. فعلى سبيل المثال، حصل كل طفل من اللاجئين على رعاية من أسرة شيلية وقدمت الشركات الخاصة فرص عمل. وصرح روبرتو شهوان قائلاً: «إننا نشعر بالفخر الشديد لكون مدينتنا مدينة تضامن، فالشيليين، وبالأخص أولئك ذوي الأصول الفلسطينية، يدينون بالفضل للمجتمع الدولي لما قدمه لهم في السابق. ولذلك لم نتردد للحظة في فتح أبواب مدينتنا للاجئين عندما طلبت منا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ذلك».

بينما يمثل برنامج مدن التضامن إستراتيجية جديدة تتيح للاجئين خيارات وفرص أفضل في الاندماج المحلي، يكون على المدن المشاركة أن تذهب إلى أبعد بكثير من المبادئ الواردة في الاتفاقات. إن خطط العمل المقدمة من قِبل البلديات هي نقطة الانطلاق لعملية معقدة، يمثل تنفيذها تحديًا على المدى الطويل يجب متابعته ورصده وتقييمه بشكل كافي خلال مراحل التطوير.

فابيو فارولي (varoli@unhcr.org) هو كبير موظفي الاتصال في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شيلي.

١. النسخة الإنجليزية
http://www.acnur.org/biblioteca/pdf/3453.pdf
النسخة الإسبانية http://www.acnur.org/biblioteca/pdf/3016.pdf
٢. النسخة الإنجليزية
http://www.acnur.org/biblioteca/pdf/3868.pdf
النسخة الإسبانية http://www.acnur.org/biblioteca/pdf/3415.pdf

باشيليت، الرئيسة الشيلية السابقة ترحب بفتى ممثلٍ عن اللاجئين الفلسطينيين عند وصولهم إلى شيلي في حفل أقيم في المقرّ الرئاسي للامونيدا

مدينة الملاذ – مُبادرة بريطانية لحسن الضيافة

جوناثان دارلينغ و كريغ بارنيت و سارة إلدريدج

يُقال كثيراً أن تشتت طالبي اللجوء في المملكة المتحدة قد أدى إلى زيادة التوتر والتهديدات الاجتماعية لـ 'التماسك المجتمعي'. يتناول هذا المقال هذه الرؤية من خلال توضيح إحدى التجارب التي تقوم من خلالها إحدى الحركات الاجتماعية المحلية بتشجيع المدن على أن تعتز بمكانتها كملاذ للآخرين.

منذ القرار الذي جرى اتخاذه في عام ١٩٩٩ لتوزيع طالبي اللجوء على عدد من المدن المختلفة في أنحاء المملكة المتحدة، قيل بأن المدن البريطانية تعاملت بأسلوب يتسم باللامبالاة والعدائية إزاء من يحتاجون إلى اللجوء. بيد أن هذه النظرة تغفل عدداً كبيرا من أشكال ولفتات الترحيب التي قدمت لهم في هذه المواقع المتفرقة. ويعد تسليط الضوء على هذه الأمثلة الإيجابية للترحيب والاحتفاء بها هدف حركة مدينة الملاذ (أو City of Sanctuary). وهذه الحركة لا تعطي الفرصة فقط للأفراد والجماعات لتغيير نظرتهم إلى مناقشات اللجوء في المملكة المتحدة، بل تهتم أيضاً بخلق ثقافة هدفها الاحتفاء بقيم وفضائل الترحيب والضيافة، ويتمتع طالبو اللجوء واللاجئون من خلالها بالحرية في المشاركة التامة في مدنهم والانخراط في المجتمعات المحلية.

وقد نشأت حركة (مدينة الملاذ) في شيفلد في شمال إنجلترا في عام ٢٠٠٥ وبدأت بقيام مجموعة من الأشخاص بتنظيم سلسلة من الاجتماعات المحلية الأهلية لكسب التأييد للفكرة، مع التقدم بطلب للشركات المحلية والمؤسسات والجمعيات الأهلية لدعم قرار ينص على "الترحيب بطالبي اللجوء واللاجئين".

في عام ٢٠٠٧، أصبحت شيفلد أول (مدينة ملاذ) رسمية بريطانية عندما وافق مجلس المدينة على دعم الحركة. وقد وضع بيان رسمي يوضح بعض القضايا ذات الأهمية بالنسبة لطالبي اللجوء واللاجئين في المدينة، وقد تم تبنيه من قبل المجلس في فبراير ٢٠٠٩. وفي نوفمبر ٢٠٠٩، احتفلت شيفلد بتوقيع مؤسستها الداعمة رقم ١٠٠.

ومنذ عام ٢٠٠٧، نمت الحركة وتحولت إلى شبكة تتألف من ١٥ مدينة تسعى في الوقت الراهن لاكتساب وضعية (مدينة الملاذ)[1]. وتختلف الديناميات التفصيلية للمبادرة وأنشطتها التي يتم تنفيذها من بلدية لأخرى بسبب الطبيعة المحلية لهذا العمل، بيد أن هناك عدد من السمات الأساسية التي تميز هذه الحركة.

خصائص الحركة

أولاً، تؤكد الحركة على الإسهامات التي قدمها طالبو اللجوء واللاجئون للمدن البريطانية، إلى جانب الدور الذي يستطيع المواطنون البريطانيون أنفسهم لعبه في الترحيب بهؤلاء القادمين الجدد. فعلى سبيل المثال، قامت مجموعة شيفلد بدعوة الناس لاقتراح وسائل عملية للترحيب باللاجئين[2]، فيما أظهر معرض 'بناء الملاذ في سوانسي' كتابات وصور تلقي الضوء على ما قدمه اللاجئون وطالبو اللجوء من إسهامات في المجتمع.

ثانياً، توفر الحركة متسعاً من الفرص أمام المجتمعات المحلية للالتقاء وإقامة العلاقات مع الساعين للملاذ من خلال تنظيم مجموعة من المناسبات لتمكين طالبي اللجوء واللاجئين من التواصل والتعبير عن تجاربهم للجماهير المختلفة. وهذه تشمل فعاليات 'قصص الملاذ' في برادفورد وورشة عمل في إنشاء المدونات على الانترنت ودورات تدريبية مع محطات الإذاعة المحلية في شيفلد. وإلى جانب ذلك، فإن الحركة تقيم مناسبات تستطيع فيها المجتمعات المحلية وطالبو اللجوء واللاجئون التفاعل معاً بشكل غير متكلف وبعيدا عن الرسميات، مثل مناسبات الرقصات البريطانية التقليدية والحفلات الموسيقية في شيفلد.

بدء عمل مجلس مدينة شيفيلد، سبتمبر ٢٠٠٧.

ثالثاً، تهدف الحركة لنشر صورة إيجابية عن الضيافة داخل المجتمعات المحلية، وهي تأمل في مسعاها لذلك في بناء مدن يمكنها أن تعتز بترحيبها بالآخرين[٣].

وقد نشرت الحركة كتيباً يضم نصائح حول كيفية بناء مجموعة من مجموعات (مدينة الملاذ) وتبيان السبب في كون اللحظة الراهنة، هي أنسب اللحظات، أكثر من أي وقت مضى، لمواجهة أشكال تشويه فكرة استقبال اللاجئين[٤].

التحديات

ثمة عدد من الصعوبات المتوقع مواجهتها عند إنشاء (مدينة ملاذ). فبداية، من المهم التنويه إلى أن مثل هذا النموذج لا يصلح للتطبيق في كافة المدن، حيث ينبغي للمبادرات المشابهة أن تنبع من المجتمع المحلي، وتكون متأصلة في اهتماماته والتزاماته المحلية. ففي مدينتي (بولتون) و(ليدز)، وكلاهما كبرى المدن التي تم توزيع اللاجئين عليها، قرر المواطنون عدم رغبتهم في المضي قدماً في هذا الطريق، وذلك لأسباب سياسية وثقافية تخص كل من المدينتين.

ثانياً، إن مطالب الحركة قد تكون غير ملموسة أحياناً بشكل يصعب معه في بعض الأحيان توصيل معناها للآخرين وترجمتها إلى أفعال عملية. فنشر أي ثقافة ترتكز على الإعلاء من قيم الضيافة يتطلب تفكيراً متأنياً حول الأسلوب الذي يمكن به تشجيع قيام هذه الثقافة وتطويرها ودعمها. وقد تحقق هذا الأمر جزئياً في شيفلد من خلال البيان الرسمي الذي رُفع للمجلس بعد التشاور مع مجموعة متنوعة من اللاجئين والجمعيات الخيرية. كما تحققت أيضاً من خلال الوسائل المبتكرة في حض مواطني شيفلد على إعادة النظر في فكرتهم عن اللجوء – وذلك من خلال مفروشات المشروبات الموزعة في المقاهي والحانات والتي تتطرق للصور الخرافية السائدة عن اللاجئين ومن خلال اللافتات التي تضعها الشركات لإبداء دعمها.

ويرتبط بهذا الجانب صعوبة أخيرة تقابلها الحركة، ألا وهي طبيعتها المثالية عند تعريفها لرؤيتها في مستقبل أفضل في المدن التي توزع اللاجئون فيها. وتُعرف (مدينة الملاذ) ليس فقط بأنها المكان الذي لا يتسم فقط بكونه أكثر ترحيباً بالوافدين الجدد، وإنما أيضاً بأنها المكان الذي يستفيد من إسهاماتهم في خلق مكان أكثر نبضاً بالحياة، ويحتضن كافة المقيمين فيه تحت مظلته. وقد أدى هذا لتوجيه انتقادات إلى حركة (مدينة الملاذ) بأنها تفتقد للرؤية الواقعية في منظورها. ورداً على ذلك، نقول بأن (مدينة الملاذ) ليست بنقطة معينة على خط الأهداف نسعى للوصول إليها، وإنما هي (عملية دائبة) من أجل تعزيز أخلاق الضيافة المهمة. وهذه العملية هي التي تمكن المجتمعات المحلية من أن تبدي لفتات لطيفة من الترحاب وهي التي قد تتمخض عن تحول في المناقشات الأوسع التي تتطرق لقضية اللجوء على أي مستوى قومي. فعلى سبيل المثال، وفي شيفلد، كانت هيئة المجتمعات المستدامة التابعة لمجلس المدينة قد أصدرت توصية عامة تحض على إدراج تعديل على سياسة الحكومة المركزية فيما يتعلق بحق طالبي اللجوء في العمل بالمملكة المتحدة.

استعادة آداب الضيافة

لا تستطيع المدن إطلاقاً أن توفر الملاذ بمعناه الكامل إلا بعد حدوث تحول في سياسة الحكومة يجعلها تعيد النظر فيما تفعله من وضع الكثير من الأفراد، ومنهم أطفال، رهن الاحتجاز، وترحيل آخرين إلى أوطانهم التي تقوم عليها حكومات قمعية، وترك الآخرين للشارع وامتهان الدعارة في شوارع بريطانيا. وتطرح حركة (مدينة الملاذ) فرصة لتغيير التوجهات التي تفرز مثل هذه السياسات القومية، وذلك من خلال تشجيع المدن على تبني حقوق طالبي اللجوء في سياساتها الخاصة، ومن خلال صوغ مفهوم جديد للجوء من خلال لفتات الترحيب المحلية، وهو مفهوم يرسخ لقيم الضيافة ليس كسلعة يمكن الإتجار بها من قبل الحكومات وإنما كقيمة أخلاقية ينبغي الاحتفال بها ونشرها.

> "إنه عمل رائع. إنه يجمع المحليين والأجانب معاً ولسان حالهم يقول: إننا جميعاً بشر وبوسعنا أن نتعايش معاً في سلام، وتجمعنا الكثير من النقاط المشتركة ونستطيع العمل معاً لجعل مدينتنا أفضل مكان لنا جميعا" (لاجئ جورجي، شيفلد)

جوناثان دارلينغ (jonathan.darling@manchester.ac.uk) هو محاضر في علم الجغرافيا بجامعة مانشستر، أما كريغ بارنيت (craig@cityofsanctuary.org) فهو منسق وطني لحركة (مدينة الملاذ)، أما سارة إلدريدج (sarah@cityofsanctuary.org) فهي مسؤولة تطوير لدى حركة (مدينة الملاذ) في شيفلد.

١. اعتباراً من نوفمبر ٢٠٠٩، سوف تتأسس مجموعات منبثقة من حركة (مدينة الملاذ) في مدن برادفورد وبريستول وشيستر وكوفينتري وداري وهادرسفيلد وهول وإبسويتش وليسيستر ولندن ونوتنجهام وأكسفورد وشيفلد وسوانسي وويكفيلد.

٢. تلقي صفحة 'الإلهامات' على موقع (مدينة الملاذ) على شبكة الانترنت الضوء على عروض تقديم المساعدة. انظر http://www.cityofsanctuary.com/inspiration.

٣. انظر الفيلم الخاص بـ (مدينة الملاذ) على الرابط http://www.cityofsanctuary.org/film

٤. بارنيت، س وبوجال، ا(٢٠٠٩) التحول لمدينة ملاذ: كتيب عملي يتضمن أمثلة ملهمة، ريبون وبلاج وتاب. http://www.cityofsanctuary.org/book

"وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) – اللاجئون الفلسطينيون ورحلة ٦٠ عاما: ٢٠١٠ - مجلة المسح الفصلي للاجئين - المجلد ٢٨ عدد ٢-٣

يركز هذا العدد من المسح الفصلي للاجئين على الذكرى الستين لإنشاء وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويهدف العدد إلى الإيشاد بالدور الهام الذي لعبته الأنروا في دعم ومساندة اللاجئين الفلسطينيين وللمساهمة في التأمل والحوار الذين قد يؤديا إلى دعم النجاح المستمر للوكالة في أداء دورها ومسؤولياتها ومهامها. وتساهم المساهمات الواردة في إلقاء الضوء على المراحل الأولى من تأسيس الوكالة والطبيعة الرائدة للعديد من الحلول والمساهمات التي وفرتها إضافة إلى الطبيعة المتبدلة والمتطورة بين الوكالة وموظفيها إضافة إلى مشاركة الوكالة في حماية اللاجئين الفلسطينيين وهو دور جذب المزيد من الانتباه والنقاشات والحوار في السنوات الأخيرة. بينما تنظر مجموعة أخرى من المقالات إلى مستقبل قضية النزوح القسري الأطول في التاريخ الحديث: البحث عن حل عادل ودائم لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين، والدور الذي تلعبه إسرائيل والنتائج الممكنة المترتبة على وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى واللاجئين في حال الوصول إلى حل سياسي حقيقي:
http://www.oxfordjournals.org/page/3901/10

للاطلاع على جدول محتويات هذا العدد الخاص والمقالات الواردة فيه مجانا يرجى النقر على الرابط التالي
http://rsq.oxfordjournals.org/content/vol28/issue2-3/index.dtl

ويتوفر هذا العدد المزدوج الذي يركز على الأنروا بشكله المطبوع لكن بالسعر الموضح على الغلاف. ويمكن شراء النسخة الكاملة أو شراء حق الاطلاع عليه إلكترونيا ولمدة يوم واحد عبر النقر على الرابط التالي واختيار المجلد ٢٨، العدد ٢:
http://www.oxfordjournals.org/our_journals/refqtl/access_purchase/single_issues.html

ويمكن لمؤسسات الدول الفقيرة والنامية الحصول على أعداد المجلة الفصلية بشكل مجاني أو بسعر مخفض، ويمكن ذلك من خلال تقديم طلب عبر مبادرة الدول النامية ولمعرفة إذا ما مؤهلاً للتقدم بطلب عبر هذه المبادرة يرجى النقر على الرابط:
http://www.oxfordjournals.org/access_purchase/developing_countries.html

استضافة 'العدو'

هاري جين وأنجيلا روز

في عام ٢٠٠٩ في مدينة جوما بجمهورية الكونغو الديمقراطية، قامت هيئة (كير) الدولية بمساعدة العائلات والأسر النازحة بسبب الصراعات والتي استضافتها منازل الأسر المقيمة في المدينة. وقد قدمت هذه المساعدات لكل من الأسر المُضيفة والأسر النازحة على السواء.

واتساقاً مع تجاربنا السابقة، كنا قد لاحظنا أن معظم الأسر كانت تحط في ضيافة الأصدقاء أو الأقارب، رغم بعد صلة القرابة التي تربط بينهم في بعض الأحيان. وكان وجود نوع معين من أنواع العلاقة السابقة قريبة كانت أو بعيدة هو الأساس في كل الأحوال في علاقة الضيافة. ومع ذلك، فقد دهشنا لرؤية حالات جرت فيها استضافة أناس غرباء بالكامل عن أهل المنزل. وكان معظمهم ينتمون لنفس الفئة العرقية ولكننا وقعنا في جولاتنا على خمس حالات من الاستضافة التي تتجاوز الحواجز العرقية واللغوية. والقصة التالية توضح مثالاً على ذلك:

غادرت منزلي ذاهباً إلى كشك البقالة قبل حلول الظلام مباشرة لشراء بعض الزيت والدقيق، وفي الطريق قابلت عدداً من الأشخاص الذين سألوني عن الطريق إلى إحدى مخيمات اللاجئين. وقد بدا عليهم الإنهاك الشديد والخوف. فأخبرتهم بأن الطريق لا يزال طويلاً أمامهم وأن عليهم الاحتراس لأن هناك عمليات إطلاق نار جارية.

ثم وجدت نفسي أقول لهم: "تعالوا معي. يمكنكم قضاء الليلة في منزلي، والذهاب إلى المخيم غداً". وكنت قد قدمت إلى جوما في حرب عام ١٩٩٦، ثم نزحت مرة أخرى في عام ٢٠٠٢ بسبب ثورة البركان، وربما جعلتني هذه التجربة أشعر بآلامهم.

وعندما وصلنا للمنزل تبين لي أن عددهم كان يصل إلى ١٨ فرداً. وقد أبدى لي أحد أبنائي تذمره لأننا سنضطر لتقاسم طعامنا القليل مع كل هذا العدد الهائل، ولكني حملته على أن يهدأ وألا يتفوه بكلمة من ذلك أمام الضيوف. وفي اليوم التالي قام جيراننا مشكورين بإحضار بعض الطعام والشراب، بل وبعض الملابس أيضاً، وعليه فقط ظل ضيوفنا معنا لأيام أكثر.

حدث هذا منذ تسعة أشهر، ولا يزالون معنا. الأمر ليس سهلاً، فالمنزل مكدس عن آخره، وهم يتحدثون لغة مختلفة ويباشرون أعمالهم اليوم بشكل مختلف عنا، والطعام مكلّف ومن الصعب العثور على عمل، ولكن ماذا عساك أن تفعل؟"

وقد رأينا في القصة السابقة مثالاً جديراً بالتأمل، في ظل تجاوز الصراع الدائم هناك في المنطقة لكافة الحدود العرقية واللغوية، مع ما ترتب على ذلك من إيذاء رهيب للمدنين من جانب كل الأطراف المتحاربة.

وهذا الشكل الذي رأيناه من أشكال السلوك الإيجابي الخارج عن المألوف، أي 'استضافة العدو'، قد يساعدنا على أن نفهم بشكل أفضل ديناميات النزوح الحضري أثناء الصراع، كما قد يقدم لنا وسيلة جديدة لبناء السلام، ولكن هذه المرة انطلاقاً من القاعدة المدنية وصولاً للقمة العسكرية والسياسية بدلاً من العكس. وسوف نكون سعداء للغاية إذا أرسل إلينا آخرون بقصص مواقف مماثلة حدثت معهم.

هاري جين (harry@ralsa.orgهو مدير مؤسسة رالسا (http://www.ralsa.org) أما أنجيلا روز (angela.rouse@co.care.orgفهي مديرة البرامج بهيئة كير الدولية بجمهورية الكونغو الديمقراطية.(http://www.careinternational.org)

أنجيلا روس، منظمة كير الدولية بجمهورية الكونغو الديمقراطية

في نوفمبر ٢٠٠٨، فر كلاودي مومبيري من القتال الدائر في روتشورو ووجد ملجأ له مع إحدى العائلات في جوما. وهو يعمل في وظائف مختلفة مثل النجارة للمساهمة مع مضيفيه في إعالة عائلته. وأصبح أحد الأعضاء الرئيسيين في لجنة ممثلي المجتمع التي عملت مع منظمة كير لتصميم وتنفيذ برنامج المساعدة للعائلات المضيفة والنازحة. وأنجب ابنته أنجيلا بعد انضمامه إلى المشروع ببضعة أشهر.

مساحات الحماية المشروعة وسياسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٩

أليس إدواردز

إن الشباب في حاجة ماسة إلى التعليم والتدريب على المهارات المطلوبة في السوق لكي يتمكنوا من المشاركة في بناء وقيادة جهود إعادة بناء مجتمعاتهم المحلية.

اختلفت السياسة المنقحة الخاصة بلاجئي المناطق الحضرية الصادرة عن الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن سابقتها التي عفى عليها الزمن – ولكن هل هي ملائمة لهذا الغرض؟

تتجاوب أحدث سياسة أصدرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، " سياسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأخيرة الخاصة بحماية اللاجئين وتوفير الحلول لهم في المناطق الحضرية" والتي صدرت في سبتمبر من عام ٢٠٠٨، مع ظاهرة حضرنة اللاجئين، حيث تتواكب جزئيا مع التوجه العالمي نحو الحضرنة، ولكنها تعكس أيضاً تدني الرعاية وفترات الإقامة المطولة في مخيمات اللاجئين التي تُقيَد فيها حرية الحركة، وتكون فيها فرص الاكتفاء الذاتي أو فرص التوظيف محدودة، كما يكون من المستبعد تأمين الحقوق الإنسانية بالكامل.[1]

ظهرت السياسة الجديدة بعد فترة تتجاوز العشر سنوات عبّرت خلالها الكثير من المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات عن استيائها من السياسة السابقة التي صدرت عام ١٩٩٧، وجرت مجموعة من المشاورات حول هذه الوثيقة بخصوص كيفية إحداث التقدم. ولذلك، ينبغي أن نظر- ومن أوجه عديدة- إلى تعديل سياسة عام ١٩٩٧ على أنه بمثابة انتصار للحماية. إنه ليس من السهل أن يتم التوفيق أو حتى محاولة التوفيق بين المصالح المتضاربة بداخل وخارج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين -وإصدار بيان يهدف إلى تغيير روح العمل في المنظمة ليجعل السعي وراء الحماية في المناطق الحضرية أمر "مشروع" بدلاً من التركيز على مخيمات اللاجئين. إذاً، ما الذي تنص عليه هذه السياسة وماذا

تخبرنا عن الأولويات والتحديات التي تواجه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؟

الحقوق والحماية

تقوم السياسة على مبدأ أن حقوق اللاجئين لا تتأثر بموقعهم ولا وسيلة وصولهم ولا وضعهم (أو عدم وجود وضع لهم) في التشريع الوطني (الفقرة ١٤) ولا أن تتأثر المسؤوليات المنوطة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بهذه العوامل. وتتناول السياسة العديد من اهتمامات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بما فيها ظروف الاستقبال والتسجيل وجمع البيانات والتوثيق وتحديد وضع اللاجئين، والتوعية المجتمعية والعلاقات البناءة مع اللاجئين في المناطق الحضرية والأمن وسياسة عدم التسامح مطلقاً فيما يتعلق بسوء السلوك، واستراتيجيات الاعتماد على النفس والحصول على سبل العيش والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات والحلول الدائمة ومسألة حرية التنقل.

وتهتدي الوثيقة بإطار عمل الحقوق العامة (الجزء الثاني) ولكن هذا كان يمكن أن يمتد ليصب فيما تبقى من الوثيقة. ومع أنه تم وضع قائمة مفصلة حول «المؤشرات» الخاصة بـ «مساحة الحماية» في الفقرة ٢١، لم يتم وضعها بشكل مباشر ضمن إطار الحقوق، لكن ذلك كان سهل التحقيق، والذي كان سيعطيهم أساسا قانونيا أفضل مما هو عليه. وما يثير الاهتمام أنه فيما عدا في صفحاتها الافتتاحية تلجأ الوثيقة لاستخدام المصطلحات غير القانونية مثل «مساحة الحماية» بدلاً من صيغة «الحماية» أو «الحقوق». ويذكر أن مصطلح «مساحة الحماية» يشير إلى « مدى توافر بيئة مواتية تحترم حقوق اللاجئين المعترف بها عالمياً وتلبي متطلباتها» (الفقرة ٢٠). ونجد السياسة غامضة وعلى الأخص بشأن الحق في العمل وهو الحق الذي لم يؤيده توجه السياسة-ناهيك عن التوجه القانوني لها.

وتشير السياسة إلى المبادئ التي اهتدت بها كالمعتاد- الحقوق، مسؤولية الدولة، الشراكة، وتقييم الاحتياجات، والسن، والنوع، وتعميم فكرة التنوع، والعدالة وتوجهات المجتمع (والتي كانت سابقاً تسمى « التخطيط المتمركز حول السكان») والاعتماد على الذات. ولكنها تضيف مبدأً جديداً وإن كان غريباً وهو: «التفاعل مع اللاجئين»، والذي يُذّكر فريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل دقيق أن عليهم أن «يتفاعلوا بشكل منتظم ومباشر» مع اللاجئين في المناطق الحضرية (فقرات ٤٦،٤٧ الخ).

وأول استراتيجيات الحماية هي تلك التي تتعلق بمرافق الاستقبال، وتؤكد على ما يجب اعتباره شرط أساسي لحماية اللاجئين، وهو أنه «لا يجوز منع أي لاجئ أو طالب لجوء من دخول مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوصول لموظفيها بشكل مباشر» (فقرة ٤٧). ولكن الوصول للمفوضية والعاملين بها أمر تتزايد صعوبته على اللاجئين في كل من الريف والحضر، وهو ما ينعكس في مواقف النخبة من بعض العاملين، ومواقع المكاتب تبعد كثيراً عن الأماكن التي يعيش فيها اللاجئون وهناك اتجاه متزايد إلى الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الحماية للاجئين وذلك من خلال إما الشركاء المنفذين أو المنظمات المحلية. وتشير سياسة التعامل مع اللاجئين في المناطق الحضرية إلى فريق العاملين في المفوضية والذين يقومون «بزيارات دورية» للمناطق التي يعيش فيها اللاجئون والمرافق التي يستخدموها، مثل المدارس والمراكز الصحية (الفقرة ٨٠). وان كان هذا يعبر عن الحد الأدنى من الارتباط باللاجئين بدلاً من بناء علاقات فاعلة مع اللاجئين.

كما تشجع السياسة على خدمات التواصل، وهو أمر ليس سيء في حد ذاته، بما فيه الاشتراك مع المتطوعين المتدربين على التواصل مع اللاجئين والذين يبقون على اتصال يومي مع جميع شرائح مجتمع اللاجئين. وان كان على هؤلاء الأشخاص أيضاً أن «يتصلوا بالمفوضية» (فقرة ٧٩)، بدلاً من أن الاتصال الدوري باللاجئين في المناطق الحضرية بشكل مباشر. وان كانت لا تذكر الحاجة لخلق المزيد من المناصب الخاصة بالخدمات الاجتماعية في المفوضية والتي تتجاوب مع ظاهرة اللاجئين في المناطق الحضرية.

القضاء بشكل جزئي على التحيز للمخيمات

لقد عملة السياسة الجديدة على الحد جزئياً من التحيز للمخيمات في سياسات وممارسات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وان كانت هناك بعض العبارات التي توحي بأن المناطق الحضرية هي مناطق حماية "مشروعة". وتوضح السياسة أنه من المشروع للاجئين أن يعيشوا ويمارسوا حقوقهم في المناطق الحضرية. وفي هذا الصدد، تتوقع المفوضية أن دورها في خلق هذه المساحة سيشمل على الدفاع والمراقبة وبناء القدرات الخاصة بالخدمات المحلية لتلبية احتياجات محددة للاجئين (الفقرات من ١١٠-١١٢). وعلى الرغم من هذه العبارات الإيجابية، لا زالت هناك تلميحات متبقية عن التحيز للمخيمات في الصفحات الأخيرة من الوثيقة حيث تعيد التأكيد على مسؤوليات المفوضية نحو اللاجئين في المخيمات وتتطرق بالتفصيل للأسباب التي تدفع اللاجئين لترك المخيمات. ويبدو أن هذا يوحي بأن أحد أهداف هذه الوثيقة هو الإقرار بأنه تحسن الأوضاع في المخيم لا يشجع اللاجئين على تركها وبالتالي سيلجأ عدد أصغر منهم للاحتماء بالمدن. وهذه قد لا تكون نية جميع واضعي القرار ولكن للأسف قد تستغل بعض الحكومات هذه الصفحات الأخيرة التي تدير سياسات المخيمات كحجة لتشغل نفسها بتحسين أحوال المخيمات بدلاً من التفاعل مع اللاجئين في المناطق الحضرية. وعلاوة على ذلك، لا تكشف الوثيقة الكثير عن أي مساهمات إيجابية قد يقدمها اللاجئون إلى الاقتصاد والمجتمع الحضري.

توقع تحديات أكبر في مجال الحماية

بصفة عامة، نجد السياسات الجديدة طموحة في توجهاتها وتركيزها على الحماية وواسعة في تغطيتها وإن كانت مبهمة التفاصيل فهي تبدأ بمجموعة واقعية من المحاذير المتعلقة بمضمون الوثيقة، متداخلة مع بعض العبارات الصريحة حول القيود الحتمية المفروضة على قدرة المفوضية في تنفيذ تفويض الحماية المنوطة بها في المناطق الحضرية.

وفي الواقع، تقدم التحديات المذكورة في هذه الوثيقة بخصوص اللاجئين في المناطق الحضرية نافذة صغيرة على التحديات التي تواجه المنظمة بشكل أعم في القرن الواحد والعشرين. وفي نفس الوقت، بينما تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتنفيذ العملي لحقوق اللاجئين، فهي تلعب أيضا دور «الحارس» أو حسب الكلمات المستخدمة في الوثيقة تلعب دور «الشرطة» في مجتمع اللاجئين، مما يترتب عليه تبعات سلبية على علاقاتها مع اللاجئين (فقرة ١٢٦). وفي العديد من المواقف، قررت المنظمة من هو اللاجئ ومن هو غير اللاجئ، وتقوم بتوزيع الدعم الإنساني بينما تدافع عن الحقوق بالإضافة إلى مراقبة تطبيق نفس هذه الحقوق. وإدراكاً بأن المنظمة غالباً ما تعمل في ظل انعدام حماية الدولة، فلقد حان الوقت لتواجه بعض من «تعارض المصالح» بشكل أوسع. مع ذلك، يجب امتداح سياسة اللاجئين في المناطق الحضرية من حيث أنها واضحة في تحديد هذه التحديات وغيرها من التحديات الأوسع.

أليس إدوارد (alice.edwards@qeh.ox.ac.uk) هي محاضِرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان واللاجئين في مركز دراسات اللاجئين (http://www.rsc.ox.ac.uk) بجامعة أكسفورد.

١. حوار مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين حول حالات اللجوء المطول ١ ديسمبر ٢٠٠٨:
http://www.unhcr.org/4937de6f2.html

مراجع عن النزوح في المناطق الحضرية

ملخص للمصادر تم إعداده من قبل مشروع الهجرة القسرية على الإنترنت التابع لمركز دراسات اللاجئين: http://www.forcedmigration.org/browse/thematic/urban-displacement/
"مراجع مختارة: النزوح إلى المناطق الحضرية"، أعدها تيم موريس لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: http://www.unhcr.org/4b0ba1209.html

المعايير المتبعة عند القيام بأعمال الاستجابة والتعافي في هايتي

موريس هيرسون

تحتاج القرارات المتخذة من بداية حدوث الكارثة حتى بذل جهود إعادة البناء والإعمار إلى التماشي مع المعايير والأسس الدولية.

لا تزال الاستعدادات جارية مع طباعة هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية لبدء الاستجابة الإنسانية لتأثيرات الزلزال في هايتي في ١٢ يناير ٢٠١٠. ويتجه النقاش كما ينبغي حتى في هذه المرحلة المبكرة على مرحلة ما بعد الاستجابة مؤكدًا الحاجة للتعافي طويل الأجل إلى جانب الاستجابة. وبالمقارنة مع ما كان الأمر عليه من عشر أو خمسة عشر سنة، فقد تعلمنا أن كل مرحلة أو فترة في الاستجابة ليست منفصلة وأنها تتشابك مع بعضها البعض.

واليوم سنجد أيضًا معرفةً وتقبلاً واسعين للمعايير والقواعد والأسس والمبادئ التي تطورت وتمت مناقشتها والموافقة عليها بشق الأنفس وبالجهد الجهيد وذلك بغرض تحسين الجودة والمساءلة. وهناك من سيفشلون – سواء عن جهل أو عمد – عند اتخاذ التدابير وفق هذه المعايير وللمسؤولين الاختيار في تنسيق وتنظيم الجهود الكلية للتأكد من التزام هذه المعايير بدليل عمل الاستجابة والتعافي بل وتستخدمه.

بول جيفري/ACT تحالف

أشخاص يستقلون شاحنة من بورت-أو-برنس، هايتي. فر نحو عشرات الآلاف من سكان المدينة عقب وقوع زلزال ١٢ يناير ٢٠١٠.

النازحون في هايتي

من أهم القضايا التي تبعت الزلزال هي قضية النزوح وتتراوح تقديرات أعداد النازحين من ٤٦٧ ألف شخص وفق تقديرات الحكومة إلى ١,٢ مليون شخص وفق تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وتوضح خرائط المستوطنات العشوائية المنتشرة في وحول بورت أو برنس وحدها مئات المواقع التي يقيم فيها الأفراد.

وإن هايتي لكثيرة الحضرنة وقد دفعت الضغوط على اقتصادها الزراعي بعشرات الآلاف من صغار المزارعين إلى المناطق العشوائية الحضرية المكتظة، وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات موثوقة، يعيش مئات الآلاف من ساكني بورت أو برنس في مساكن غير رسمية دون المستوى والتي تقبع غالبًا وعلى نحو غير مستقر على جانب الوديان المتصحرة، فلم يصيروا ضحايا لهذه الكارثة "الطبيعية" فقط بل لم يجدوا من الحقوق والبنى التحتية للبدء في القيام بأعمال الإغاثة إلا النذر اليسير.

هناك أسس معروفة خاصة بحالات النزوح والتي يمكن اتباعها مع عدد من المعايير قد تُطبق أيضًا على احتياجات النازحين من الحماية والمساعدة. فعلى سبيل المثال سنرى مدى صلة المبادئ التوجيهية التشغيلية والدليل الميداني لحماية حقوق الإنسان في حالات الكوارث الطبيعية[1] إلا أنها ليست قاصرة على النازحين. وعلى العكس من المعايير الأخرى وثيقة الصلة، تؤكد هذه المبادئ التوجيهية أنها ليست فقط مسألة تطبيق المعايير في موضوعات مثل المياه والنظام الصحي والصحة والحماية لكنها تتعلق بتوحيد رؤى الحماية مع الاستجابة وقت الكوارث. كان هذا هو الدرس الهام المستخلص من كارثة تسونامي التي حلت بالمحيط الهندي والتزام أخذته الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية على عاتقها منذ ذلك الحين ولذلك يجب أن يتم اتباعه هايتي.

كذلك كان لزامًا أن نعرف أن من فقدوا منازلهم ليسوا بالضرورة نازحين وقد لا يرغبون في الذهاب إلى أي مكان أخر على الرغم من الضغوط التي تدفعهم لذلك. ولا شك في أن ستجيش بداخل من دُمرت منازلهم أو تضررت جراء

الزلزال الأحاسيس المختلفة والرغبات عند اتخاذ القرار بالبقاء بالقرب من أو في الموقع الذي تهدمت فيه منازلهم وفي مجتمعهم أو بالانتقال بعيدًا وإلى المخيمات حيث يُتاح المأوى المؤقت وصور المساعدة الأخرى. وللقانون الدولي مبدأ الاختيار والذي يجب التمسك به بل ويفوق أي اهتمامات تخص الملاءمة بالنسبة للجهات الإنسانية. ودائمًا ما ناضلت المنظومة الإنسانية لتقديم المساعدة عند تفرق المستفيدين منها وهذا هو أحد الأسباب في كون مخيمات اللاجئين والنازحين داخليًا الخيار الأفضل للوكالات٢.

لقد ترك ما يقدر من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف فرد المدينة وساعدتهم الحكومة في الانتقال إلى جانب نزوح عدد أخر غير معروف عبر وسائلهم الخاصة والذين بقى أغلبهم مع الأسرة أو الأصدقاء في مكان أخر. من ذلك تتضح حاجة العائلات المضيفة إلى الدعم لتقديم المأوى والإعالة للنازحين ثم يأتِ تحدي ضمان وجود طريقة للأفراد تمكنهم من إعادة بناء حياتهم وهم نازحون.

مخيم للأسر المشردة أُقيم على ملعب للغولف في بورت-أو-برنس، هايتي.

وانتقل الأخرون إلى ما يُسمى بـ "المستوطنات المنظمة" والمصممة، فيما يبدو، بطول مخيمات اللاجئين التقليدية حيث يمكن تنسيق وتقديم المساعدة. قد لا تكون هذه هي أفضل الأسباب لكيفية الاستجابة في حينه إذا حدث التعافي وإعادة البناء بمشاركة ووفق رغبات السكان المضارين لكن إذا كانت هناك مخيمات فلا يجب أن تكون دائمة. في باكستان وبعد زلزال أكتوبر ٢٠٠٥ نتج عن إعطاء المنح النقدية للأسر أن تسارعت وتيرة إعادة البناء؛ لذلك تكون الفكرة هنا هي تحقيق النتائج الأفضل مع استثمار الملكية عند أكثر المستويات ملاءمة، أي عندما تكون للأسر وليس للوكالات الملكية يتم بناء المنازل بسرعة أكبر.

لكن قد يكون للدولة مبرراتها لمحاولة فرض التحركات للتخييم، وعلى سبيل المثال، فقد يكون من الخطأ بالنسبة للدولة أن تترك مواطنيها في مدينة مدمرة عندما تعجز عن تقديم الخدمات أو التعامل مع الأزمة إذا تمكنت من القيام بذلك مع وجود السكان في مكان أخر؛ لذا شجعت الحكومة الأفراد للتحرك إلى المناطق الريفية بعرضها المجاني للتنقل.

إن لمدى وأسلوب إعادة البناء الاعتبار الجاد، ولم يكن لدى بورت أو برنس البنى التحتية لدعم سكانها بصورة كافية قبل حدوث الزلزال لذا فإن اتباع الدولة للا مركزية ربما يكون شيئًا إيجابيًا وبحق فإن هذا بالفعل هو ما اقترحته الحكومة.

وستكون الأولوية لإدارة كل من إعادة البناء واللامركزية إذا حدثت بالطريقة التي تضمن احترام الحقوق. وفي ذات السياق، فإن الحق في الأراضي هو من بين الحقوق الأكثر صلة وانتهاكًا في الوقت ذاته.

مسؤولية الدولة

كثيرًا ما تشيع بين أغلب المعايير والمبادئ فكرة الملكية المحلية والمشاركة في الاستجابة الطارئة والتعافي وإعادة البناء. ولا يتضح دائمًا ما إذا كان ذلك يتضمن الملكية من قبل الأشخاص المضارين أو ممثليهم أو سلطات الدولة لكنها بصورة عامة معروفة أنها تستتبع كليهما. وفي المبادئ التوجيهية حول النزوح الداخلي كما في حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي فإن المبدأ الأولوي الأساسي هو وقوع المسؤولية على عاتق الدولة ذات الأفراد النازحين (داخليًا)٣، وستخطئ الحكومات والوكالات إذا لم تعمل بالطريقة التي تجعل حكومة هايتي تضطلع بهذه المسؤولية.

لكن إذا سلمنا بالضرر الواسع الذي لحق بالبنى التحتية الإنسانية والمادية لعاصمة هايتي نتيجة للزلزال فقد لا يكون ذلك واقعيًا على نحو كامل. ولقد عوزت حكومة هايتي قبل الزلزال العديد من ملامح الحكومة المسؤولة والقادرة والتي لم يطلق عليها العديد من الهايتيين بالدولة الضعيفة وإنما بـ "الدولة الشبح". لذلك فإن التحدي كبير وهو كيفية العمل مع حكومة لا تتمتع بالضرورة بثقة الأخرين وكيفية العمل معها ولها بنية تحتية دُمرت بالكامل. فإذا كان الهدف هو "البناء مرة أخرى بصورة أفضل" وهو الشعار المتخذ بعد حدوث إعصار تسونامي بالمحيط الهندي، فسيتطلب ذلك تضمين الدولة.

يثير التركيز الزائد على دور الدولة المضارة في الاستجابة أثناء الكوارث الأسئلة المعقدة حول المبدأ والممارسة في فكرة مسؤولية الدولة ومسؤولية الجهات الإنسانية عن الدولة المضارة، وسيكون تصور بناء قدرة الدولة الفعالة في هايتي أكثر ضعفًا عما قد يكون عليه إذا همش من يقومون على الاستجابة للزلزال دورها الكامن والمبدئي.

وقد قال رئيس وزراء هايتي جان ماكس بيليريف في يناير الماضي عند عودته من مؤتمر للمانحين في مونتريال أن الحكومة لن تتصرف في جميع أموال المساعدات الآتية إلى هايتي لكن يلزم أن يكون لقادة البلاد القول في كيفية استخدامها وليتم التوفيق بين هذا التوقع المعقول مع استيفاء الحكومة لمسؤولياتها تجاه النازحين. ويتاح الإرشاد لهذا التنفيذ الوطني في المبادئ التوجيهية نفسها حول النزوح الداخي٤ وفي التعامل مع النزوح الداخلي: إطار العمل للمسؤولية الوطنية٥ والتي توفر التوجيه حول كيفية تفعيل السيادة كمسؤولية والتي تشمل الخطوات التي يمكن اتخاذها وسط فوضى الطوارئ وخلال فترة التعافي العاجلة. وزيادة على ذلك أن هناك ما هو أكثر واقعية بالنسبة للفترة القادمة وهو حماية النازحين داخليًا: دليل القانون وصانعي السياسات٦.

وفي باكستان بعد زلزال عام ٢٠٠٥، قامت الحكومة بالسيطرة على الأمور وتوفر لديها جهازاً عسكرياً قوياً مكنها من تقديم الدعم اللوجيستي وصور الدعم الأخرى٧. وفي هايتي، يأتي معظم هذا الدعم من الخارج. وبالإضافة إلى المئات من وكالات المساعدة الإنسانية فقد أرسلت العديد من الحكومات المساعدات وكان معظمها عسكريًا، ومع المخاطر السياسية التي يستتبعها ذلك جانبًا يتم اختبار قدرة الحكومات الأجنبية وقواها العسكرية الإنسانية من حيث اتباعهم الطريقة التي

أسر تبني ملاجئ مؤقتة في مخيم للأسر المشردة في فرع بورت-أو-برنس ببيلاير.

تتماشى مع الممارسات الإنسانية المدنية ومدى ملاءمة تفعيل التزامات دولة المنشأ للمبادئ التوجيهية بل وللمعايير المعترف بها دوليًا أيضًا.

تحسين الممارسات

يجب أن تكون هايتي عام ٢٠١٠ فرصة لتطبيق العديد من الدروس الموضوعة بعد تسونامي المحيط الهندي عام ٢٠٠٤، ويتضح اشتمال التأهيل المهني الإضافي للمنظومة الإنسانية خلال السنوات الأخيرة على العلم بيسر إتقان الدروس ولم تعد الشكوى القديمة حول إمكانية التعلم بل وعدم وجود أي ثقافة مؤسسية للتعلم والقليل من عمليات التعليم قد أصبحت غير صحيحة على نحو كامل. والشيئ المشجع في الأمر أنه تم تنزيل دروس شبكة التعلم الفعال للمسؤولية والأداء في العمل الإنساني حول الاستجابة للزلازل أكثر من ٣٤٠٠ مرة في أسبوعين بعد أن ضرب الزلزال هايتي٨. لكن لا يجب أن ننسى أن مجموعة الوكالات المهنية والتي ترجع إلى تعاليم الخبرة السابقة هي جزء ضئيل من عدد كبير يشترك في الاستجابة للزلزال.

وفي النهاية، فإن هذه فرصة للقيام ببعض الدعم وزيادة الوعي بالحقوق وما يجب أن تقدمه الدولة والدور الذي يجب أن يكون وكيفية القيام به وسيتم ضمان مستقبل هايتي على أفضل صورة إذا تأكدت سلطات هذا البلد والمجتمع الدولي أيضًا – بما في ذلك الجهاز العسكري – من تماشي كل أنشطة الاستجابة مع معايير ومطامح المبادئ التوجيهية والإرشادات المرتبطة بها إلى جانب العديد من المعايير والأدلة الأخرى.

وإن المشتركون في إعادة البناء ليحتاجون إلى الاستماع إلى الهايتيين أنفسهم وهم يحددون ما يحتاجونه٩ لذا وجب أن يُعطوا الاختيار والحرية في ممارسته. على الهايتيين، مع انتظار القليل من الدولة، أن يفعلوا لأنفسهم وبذلك قويّ المجتمع المدني دائمًا. لقد تأثرت منظمات المجتمع المدني بلا شك في الزلزال لكنها لا تزال تلعب دورًا قويًا في التعافي وإعادة البناء ولا يجب تهميشها.

الخاتمة

من السهل نسبيًا الحديث عن الحقوق وقيمها وأهميتها لكن يصعب تطبيق الحقوق الثابتة على مر العقود مثل تلك الخاصة باللاجئين وفق اتفاقية ١٩٥١ حتى مع وجود النوايا الحسنة على جميع الأصعدة. قد تكون هايتي حالة اختبار عند تطبيق المبادئ التوجيهية لكن لا يمكن أن تكون المنظومة الإنسانية ولا المجتمع الدولي الكبير مختبرين للهايتيين لذا يلزم التحقق من توجهاتهم عند تطبيق أو عدم تطبيق المبادئ التوجيهية والمعايير الأخرى. وسيكون هناك المزيد من الدروس لتعلمها والمزيد من المواد لتطوير النظرية والبحث والسياسات التي قد تفيد الأشخاص المضارين جراء الكوارث الطبيعية المستقبلية وقد تم تصميم الأسس والمعايير لهذه المواقف.

موريس هيرسون (maurice.herson@qeh.ox.ac.uk) هو المحرر المناوب لنشرة الهجرة القسرية وقد عمل من قبل في شبكة التعلم الفعال للمسؤولية والأداء في العمل الإنساني ومكتب منظمة أوكسفام ببريطانيا.

غالبًا ما تقتصر آراء محرري نشرة الهجرة القسرية على الافتتاحية (الجزء الثاني) ومع ذلك فقد رغبنا في تضمين مقال حول الزلزال في هايتي والذي وقع ونحن في سبيل إعداد هذا العدد لكننا علمنا بانشغال من هم أفضل مكانًا للكتابة في الاستجابة لذلك أعددنا هذا المقال بأنفسنا وبالتشاور مع الزملاء.

١. http://tinyurl.com/OpGuidelines

٢. تتحدث المقالات الأخرى في هذا العدد من النشرة حول بعض التحديات الخاصة بمساعدة وحماية النازحين في البيئات المختلفة للبلدات والمدن

٣. تنص المادة ٢٥ أن "من واجب السلطات الوطنية الأساسي ومسؤوليتها هو تقديم المساعدة الإنسانية للنازحين داخليًا"

٤. http://www.brookings.edu/projects/idp/gp_page.aspx

٥. http://www.brookings.edu/fp/projects/idp/20050401_nrframework.pdf

٦. http://tinyurl.com/IDP-Law-Policy

٧. لمعرفة المزيد عن أدوار الجهاز العسكري والحكومة والوكالات بعد هذا الزلزال يُرجى مطالعة مقالات جون كوسجراف وموريس هيرسون في العدد السابع من نشرة شبكة التعلم الفعال للمسؤولية والأداء في العمل الإنساني (٢٠٠٨) http://www.alnap.org/initiatives/current/rha/V.aspx

٨. الاستجابة للزلازل: التعلم من عمليات الإغاثة والتعافي"، شبكة التعلم الفعال للمسؤولية والأداء في العمل الإنساني http://tinyurl.com/Earthquake-lessons

٩. يتطرق المبدأ التوجيهي رقم ٢٨ إلى «الجهود الخاصة لضمان المشاركة الكاملة للنازحين داخليًا في تخطيط وإدارة عودتهم أو إعادة التوطين والاندماج»

تنفيذ اتفاقية كامبالا وتجاوز مرحلة النوايا الحسنة

بريسكا كامونغي

تحدد اتفاقية الاتحاد الأفريقي الجديدة لحماية ومساعدة النازحين داخليًا في أفريقيا (اتفاقية كامبالا) التزامات عدد كبير من الفاعلين في جميع مراحل النزوح.

لقد كانت أفريقيا رائدة في صياغة معايير حقوق الإنسان من أجل سن القوانين لحماية ومساعدة النازحين داخليًا، ومن بين دول العالم الأوائل التي طورت السياسات القومية أو خطط العمل القائمة على مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشرد الداخلي سنجد أنجولا وبوروندي وسيراليون وأوغندا. ومنذ عام ١٩٩٩ قاد المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات العظمى، وهو مجهود مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمعالجة الصراعات المعقدة والنزوح والتخلف في هذه المنطقة، إلى صياغة والتوقيع على معاهدة عام ٢٠٠٦ حول الأمن والاستقرار والتنمية. تمثل هذه المعاهدة التي دخلت حيز التنفيذ في يونيو ٢٠٠٨ الوسيلة الأولى في العالم متعددة الجوانب والتي تلزم الدول الأعضاء باتخاذ وتنفيذ المبادئ التوجيهية من خلال بروتوكول حماية ومساعدة النازحين داخليًا ١. كذلك تقدم المعاهدة القاعدة القانونية لجعل المبادئ التوجيهية تشريعًا قوميًا.

ومع تنفيذ هذه العملية، أقرَّ الاتحاد الأفريقي بالحاجة لوجود إطار عمل قانوني شامل للقارة عن النازحين داخليًا في أفريقيا والذي يشبه اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا.

واتخذ التوجه لصياغة اتفاقية كامبالا٢ الكثير من عملية المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى وبخاصة مبادئ المشاركة والشمولية والتعاون والتملك. وفي هذا الصدد، تم تبني مفهوم "القيادة الشاملة" التي تسلّم بالحاجة لمدخلات أصحاب المصالح جميعهم، وهنا تلعب اللجان المشتركة بين الوزارات والخبراء البحثيين من الدول الأعضاء دورًا هامًا في عملية الصياغة إلى جانب المعلومات الهامة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني والتي تشمل المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان والإنسانية والنقابات العمالية والجماعات النسائية والشبابية. وقبل اتخاذ اتفاقية كامبالا في القمة الخاصة حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخليًا في أكتوبر ٢٠٠٩، طورت منظمات المجتمع المدني البيان الذي قُدم لرؤساء الدول مثيرة الأسئلة حول قضايا انعدام الجنسية وتسجيل المواليد وفرض المعايير الدولية والأفريقية الحالية والتي بقيت فيما يبدو دون أن تتناولها الاتفاقية أو أنها أعاقت الحماية الفعالة على المستوى القومي٣. وقد ساهم الاجتماع الذي سبق قمة الاتحاد الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني (والذي نظمته إدارة المواطنين والمغتربين بالاتحاد الأفريقي والحركة الاتحادية الأفريقية) في خطة عمل الاتحاد الأفريقي بغرض الإسراع بالتصديق على وتنفيذ الاتفاقية. كذلك ستشترك منظمات المجتمع المدني في مراقبة وتقييم التقدم في تنفيذ الاتفاقية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي اللاحقة.

الفرص

تضع الاتفاقية الشروط العامة للحد من النزوح وهي تجمل المعايير الهادفة لمنع وتقليل النزوح الداخلي عن طريق اجتثاث الأسباب الجذرية مثل الصراعات المستمرة والمتكررة وتأثيرات الكوارث الطبيعية. وتلزم الاتفاقية الدول بتعديل قوانينها الجنائية الوطنية حتى "يُجرّم القانون أفعالاً مثل النزوح التعسفي الذي يصل إلى الإبادة الجماعية أوجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية" (المادة ٤ (٦)) وهو المعيار الذي يتردد صداه بصورة إيجابية مع الحاجة لتقييد توجه الفاعلين الأفريقيين من الدول وغير الدول نحو إبعاد السكان كاستراتيجية للحرب أو لمناهضة التمرد أو من أجل

رئيس وزراء أوغندا، أبولو نسيبامي، (على اليمين) مع وزيرة خارجية سيراليون، زينب بانغورا، عقب افتتاح الجلسة غير العادية للمجلس التنفيس للاتحاد الأفريقي في كمبالا خلال انعقاد قمة الاتحاد الأفريقي في كمبالا، أوغندا، ١٩ أكتوبر ٢٠٠٩.

الآلاف يفرون من موقع للنازحين والمنطقة المحيطة به في كيباتي، شمال كيفو، جمهورية الكنغو الديمقراطية، نوفمبر ٢٠٠٨.

تضييق الخناق على الجماعات ذات الصلة بالمعارضة السياسية.

ومن نتائج تضمين المجتمع المدني في عملية الصياغة ذلك النقد البنّاء والخبرة التي ساعدت في تحديد الأسباب المختلفة للنزوح والتحديات السياقية للاستجابة الفعالة. أيضًا ساعدت منظمات المجتمع المدني في تنقيح المسودات عن طريق تحديد الأخطاء الوقائعية وتوفيق التزامات الاتفاقية مع نصوص المبادئ التوجيهية والقيام بالاقتراحات على اللغة كالتزامات الجماعات المسلحة. وتقرّ الاتفاقية بالتحديات التي تواجه الحلول الدائمة مثل النزاعات على الأراضي وتلك المتعلقة بممتلكات النازحين داخليًا وغياب المصالحة، وهي تنص على الحرية في اختيار المسكن بل وتنادي "بإطار عمل قانوني فعال لتقديم التعويض العادل" وأن تحمي الدول الملكية الفردية للنازحين داخليًا.

تدعو اتفاقية كامبالا، مثلها في ذلك مثل بروتوكولات المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات العظمى، بتسجيل النازحين داخليًا٤ ويهدف هذا المطلب إلى التعامل مع المواضع التي تقلل فيها الحكومات أو تتلاعب في أعداد النازحين داخليًا أو أن تصعّب عليهم أمر الحصول على المساعدة أو الخدمات الاجتماعية.

لقد قادت الدول الأفريقية طريق التوقيع والتصديق على الاتفاقيات الدولية ويُحسب لها تبنيها لاتفاقية كامبلا، على الرغم من حجم وتعقيد القضايا. لكن كثيرًا ما تفشل الدول في التمسك بالنصوص الملزمة. وفي صياغة الاتفاقية، ضمّنت الدول أيضًا آليات متابعة الامتثال (مادة ١٤) والتي تشتمل على انعقاد المؤتمر العادي للدول الأطراف وتقديم التقارير الاعتيادية وفقًا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب والآلية الأفريقية لمراجعة النظراء. تهدف هذه الآليات الداخلية والخارجية إلى الإشراف على تنفيذ الاتفاقية بعيدًا عن البلاغة الدبلوماسية وضمان مشاركة المستفيدين في معالجة حالات النزوح التي قد لا تستطيع، أو لا ترغب، الحكومات في التعامل معها.

ومثل أيّ وسيلة قانونية أخرى فإنه يمكن للمؤيدين استخدام اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن النازحين داخليًا كأداة للدعم بغرض تشجيع الدول الأعضاء على تحديد مشكلة النازحين داخليًا وتقديم المزيد من الحماية والمساعدة.

تحدي التنفيذ

في معظم الدول الأفريقية، تكون القوانين الجيدة واهنةً من وجهة نظر ثقافة الحصانة السياسية. فكثيرًا لا يُحاسب مقترفي انتهاكات حقوق الإنسان وهم كبار المسؤولين في الحكومة والاقتصاد وغيرها من المجالات ذات التأثير. كذلك تضعف قوة سيطرتهم وتأثيرهم المجتمع المدني مما ينتج عنه بيئة سياسية عدائية بل وخطيرة أيضًا للضحايا ولمؤيدي دعم الحلول الدائمة والتي تترجم إلى أوضاع النزوح المطولة مما يوضح أن النزوح في معظم أنحاء قارة أفريقيا هو مسألة سياسية تحتاج إلى أكثر بكثير من الحلول القانونية.

وقد أوضح زاكاري لومو عند حديثه عن المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى أن المشكلة الأساسية التي تواجه النازحين داخليًا ليست غياب القوانين ولكن بالأحرى "غياب الأنظمة القومية القوية والالتزام المحلي والدولي بفرض المعايير الدولية القائمة"٥. وتعكس صياغة المعايير الدولية والإقليمية لحماية ومساعدة النازحين داخليًا النوايا الحسنة للأفراد والجماعات والدول الساعية لتخفيف المعاناة الإنسانية ولزيادة ثقافة حقوق الإنسان. وغالبًا ما تقهر الحتميات أو الفشل السياسي هذه النوايا نتيجة لعدم وجود استراتيجية فعالة للتعاون مع القوى الكائنة.

وبالإضافة إلى التحديات السياسية الكبيرة، يظهر الانفصال بين برامج النازحين داخليًا والنصوص القانونية. فعلى سبيل المثال، اعتمدت أعمال الإغاثة الإنسانية في كينيا بعد نشوب العنف الذي تبع انتخابات عام ٢٠٠٧ على الإجراءات التشغيلية الموحدة للوكالات وآليات النهج العنقودي مع القليل من الإشارة إلى المعايير القانونية الحالية. وفي حقيقة الأمر، كان الاتجاه نحو نهاية التدخل أن بدأت مجموعة الحماية في التفكير في صياغة سياسة وطنية حول النازحين داخليًا والتي تقوم على بروتوكولات المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات العظمى والمبادئ التوجيهية و(مؤخرًا) اتفاقية كامبالا.

وتتولى وزارات الخارجية في معظم الدول الأفريقية صياغة الوسائل الإقليمية أو الدولية مع محدودية الخبرة الفنية لبعض من هذه. وكثيرًا ما تكون هذه المشاركة الوزارية على أعلى المستويات وليس على المستوى العملي

الذي ترشده سياسة الحكومة القائمة وإن نقص التنسيق بين الوزارات ليعطل دخول المعايير الجديدة.

يمكن أن تؤدي الفترة بين تبني الوسائل الإقليمية وفرض التشريع إلى زيادة الثغرات القانونية عند الاستجابة لاحتياجات النازحين داخليًا خاصة عندما يعترض أعضاء البرلمان على التشريع كما هو الحال دائمًا بسبب بعض القضايا مثل الحصول على الأراضي والرغبة في العدالة.

وفي حين تتمتع العمليات الدبلوماسية متعددة الأطراف، والتي ستتبنى هذه الوسائل، بالدعم السياسي الذي يشمل تخصيص الموارد فسرعان ما تضعف العزيمة السياسية بعد ذلك. وبحق، فإن العديد من الدول تأخذ وقتًا طويلاً كي ترتضي المعايير الجديدة أو أن تقر وسائل التصديق وبذلك يتأخر فرض هذه المعايير. وقد تتجاهل الدول الوسائل الدولية الجديدة متعللة بمباراة التطور والملاءمة أو بأولويات إعادة البناء أو نقص الموارد.

ويشتمل تطوير الاتفاقيات أو المعايير الملزمة الشاملة للمنطقة على الكثير من الاتفاقيات والحلول الوسط للوصول إلى إجماع حول القضايا. وكثيرًا ما تخلق الحاجة لتحريك العملية إلى الأمام ثغراتٍ للدول كي تتجنب المسؤولية عن المشكلات المعقدة مثل انعدام الجنسية وقد فشلت دول كل من المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات العظمى واتفاقية كامبالا في إعطاء الأولوية لتحدي انعدام الجنسية أو إقامة الآليات لمعالجة هذا التحدي.

اقتراحات لدعم المجتمع المدني

لقد حددت منظمات المجتمع المدني أربعة أدوار أساسية لتلعبها بغرض التعجيل بتنفيذ الاتفاقية وهي:

- فهم ونشر رسالة الاتفاقية بين وداخل الدول وبين النازحين داخليًا حتى يمكنهم السعي وراء الحماية والمساعدة التي تقدمها
- تحديد كيفية تقوية وزيادة الحماية والمساعدة الفعالة للنازحين داخليًا وفقًا لأنشطة ووجود منظمات المجتمع المدني
- معرفة كيفية استخدام الاتفاقية لتوفير أساس قانوني أقوى وأوضح للدول وغيرهم من أصحاب المصالح بغرض حماية النازحين داخليًا
- تولي الأنشطة المحددة التالية للتصديق وذلك في خطة عمل الاتحاد الأفريقي

وبالإضافة إلى هذه فإن هناك العديد من الأعمال الأخرى اللازمة لدفع وتعجيل التصديق والتنفيذ وهي تشمل:

- التنسيق مع الوزارات المعنية ومع آليات المراقبة الوطنية المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)٦ لتحديد الثغرات الموجودة في تقديم الخدمات وكيف ستقلل نصوص الاتفاقية من هذه الثغرات
- تبني علاقة العمل الودية مع الحكومة إذ تقلل استراتيجيات الدعم العدائية من رغبة مسؤولي الحكومة في العمل مع جماعات حقوق الإنسان والتي ينبذونها لأنها "مصدرٌ للمشكلات". أيضًا يجب أن تقوم منظمات المجتمع المدني بالبحث وأن تستند في مناقشاتها على الدعم البياناتي
- تحليل وضع التصديق على الوسائل الدولية وإلقاء الضوء على التحفظات وتنظيم منتديات تضم العديد من المستفيدين لتناول التحفظات والحلول الممكنة
- تقديم تقارير المراجعة الدورية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالاتحاد الأفريقي لحشد الحكومات (كجزء من الالتزام بمراقبة الامتثال)
- تقديم الخدمات الفنية أو الاستشارية لتنفيذ الآليات بما في ذلك الجهات الحكومية والجهات التابعة للجان الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي
- البدء في صياغة القوانين الملائمة لتكييف القانون الدولي وفهم عملية سن القوانين وتحديد المناصرين في البرلمان واللجان الحزبية التنظيمية وحشدها لدعم هذه القوانين
- التأكد من معرفة منظمات المجتمع المدني بالاتفاقية وأنها تمركز خططها الاستراتيجية وأهداف البرامج علي نصوص الاتفاقية الأساسية
- العمل مع موظفي الحكومة من أقل وأعلى المستويات للتأكد من تنفيذ التشريع في البرامج الحكومية وغير الحكومية والحث على إيجاد نقطة اتصال في كل وزارة (والتي ستقوم بتسجيل الأنشطة لأغراض الحفظ المؤسسي والاستمرارية)
- توجيه الدعم للنواحي الإيجابية في اتفاقية الاتحاد الأفريقي إذ يحرك تصور الفوارق السياسية المشرعين لسن أو رفض القوانين
- إقامة مجموعات العمل ومشاركة الحملات العالمية لسلام وأمن وحماية النازحين داخليًا، مثل الشراكة العالمية للحد من الصراعات المسلحة٧، تحالف المنظمات الأفريقية من أجل دارفور (دارفور كونسورتيوم)٨ والتحالف الدولي للمسؤولية عن الحماية٩

بريسكا كامونغي(kamungi@yahoo.com) هي باحثة الدكتوراه ببرنامج دراسات الهجرة القسرية في جامعة ويت ووترز راند بجنوب أفريقيا. وتنصب اهتمامات بحثها على العنف والنزوح القسري والعدالة الانتقالية في أفريقيا.

١. البروتوكول متوفر على الموقع: http://www.internal-displacement.org/8025708F004CFA06/(httpKeyDocumentsByCategory)/EDBDB590CC1BF1FEC1257248002EC747/$file/Great%20Lakes%20pact_en.pdf
راجع أيضًا جيسي بيرنشتاين وأوليفيا بوينو "عملية البحيرات العظمى: فرص جديدة للحماية"، نشرة الهجرة القسرية رقم ٢٩، يناير ٢٠٠٧ http://www.hijra.org.uk/pdf/NHQ29/73.pdf
٢. http://tinyurl.com/KampalaConvention
٣. توصيات اجتماع المجتمع المدني حول آليات الاتحاد الأفريقي وحماية حقوق اللاجئين والنازحين داخليًا والمواطنة، ١٩-٢٠ أكتوبر ٢٠٠٩
٤. المادة ١٣(١): "يجب على الدول الأطراف إيجاد والحفاظ على السجل المُحَدَث لجميع النازحين داخليًا داخل وذلك وفق نطاق ولايتها أو سيطرتها الفعلية..."
٥. زاكاري لومو "الحماية الإقليمية أو الوطنية للنازحين داخليًا في البحيرات العظمى؟" العدد الخاص لنشرة الهجرة القسرية، ديسمبر ٢٠٠٦ http://www.fmreview.org/FMRpdfs/BrookingsSpecial/14.pdf
٦. الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا http://www.nepad.org
٧. الشراكة العالمية للحد من الصراعات المسلحة http://www.gppac.net
٨. http://www.darfurconsortium.org
٩. المسؤولية عن الحماية http://www.responsibilitytoprotect.org

مصادر للمجتمع المدني حول اتفاقية كامبالا

إن للمجتمع المدني دورًا هامًا يلعبه في تعزيز ودعم تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليًا في أفريقيا (اتفاقية كامبالا).

ومن أجل دعم هذه الجهود، يجري إعداد دليل جديد للمجتمع المدني حول اتفاقية حماية ومساعدة النازحين داخليًا في أفريقيا: دعم التصديق على وتنفيذ الاتفاقية وذلك لتقديم المعلومات حول أهم النصوص بالاتفاقية وإلقاء الضوء على الأساليب التي يمكن للمجتمع المدني من خلالها زيادة الوعي بالاتفاقية في الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي ومساندة التصديق عليها والمساهمة في تنفيذها.

ويتم تطوير الدليل بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني الأفريقية من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالاتحاد الأفريقي وإدارة المواطنين والمغتربين بالاتحاد الأفريقي وسيتم نشره بالمشاركة مع مركز رصد النزوح الداخلي.

سيتاح الإصدار باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية للتنزيل قرب منتصف عام ٢٠١٠ على:

http://www.internal-displacement.org

أو يمكن الحصول على النسخة المطبوعة عن طريق الاتصال بـ idmc@nrc.ch أو cido@africa-union.org

شبكات الظل: تصميم بسيط – إغاثة فعّالة

إنغريد مكدونالد

لقد ابتكر مجلس اللاجئين النرويجي تصميماً بسيطاً للمأوى أثبت فعاليته في إغاثة آلاف النازحين في الباكستان.

تحت قيظ الصيف في الباكستان ودرجة حرارة عامة تزيد على ٤٠ مئوية، يقبع في الخيم وفي درجة حرارة ٥٠ مئوية عشرات الألوف من الأشخاص الذين نزحوا عن ديارهم عام ٢٠٠٩ جرّاء النزاع الدائر في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي للبلاد وإقليم سوات. وقد استجاب مجلس اللاجئين النرويجي مباشرة لأزمة النازحين هناك، فصمّم هيكلاً لشبكات الظل المبتكرة لتركيبها على الخيام. وبالتعاون ما بين المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ووحدة الاستجابة لحالات الطوارئ في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي في الباكستان، استُخدم التصميم الجديد على نطاق واسع في كافة المخيمات والمستوطنات.

ويوضح ذلك منسق المشروع المشترك ما بين مجلس اللاجئين النرويجي وإقليم بيشاور، السيد روجر دين الذي صمّم شبكات الظل قائلاً: "لطالما توقعنا ظهور حالات الإسهال، والتجفاف، والإعياء الشديد، بل الموت أيضاً إذا ما بقي النازحون، وعلى الأخص النساء والأطفال منهم، طيلة النهار داخل الخيام."

ورغم بساطة شبكات الظل في تصميمها إلاّ أنها أثبت فعاليتها. فقد صمّمت بنيتها بطريقة تبعد بها الحرارة ووهج الشمس ما يؤدي في النهاية إلى تخفيض الحرارة داخل الخيمة ذاتها. وقد درس مجلس اللاجئين النرويجي اثنين من التصاميم هما: النتوء المنبسط والنتوء ذو الذروة (المركزي).

وبعد إجراء الاختبارات على كلا التصميمين، ثبت أن السقف المسطح أفضل من التصميم الآخر لأنه يقدم تظليلاً يقي من الأشعة فوق البنفسجية والضوء بمعنى أنه يترك الخيمة تحته بدرجة حرارة أبرد. عدا عن ذلك، فإن تصميم النتوء ذو الذروة يتطلب بنية أعلى وأعمدة أكثر عدداً بما فيها عموداً في الوسط بطول ثلاثة أمتار ونصف، وبالتالي تم استبعاد ذلك التصميم نظراً لارتفاع كلفته وصعوبة تركيبة من قبل العائلات النازحة.

ساعد نصب الخيام في مخيم الشيخ ياسين، باكستان، على إغاثة النساء والأطفال.

فوجود العماد في الوسط يعني وضع الخيمة في أحد نصفي المأوى بدلاً من المنتصف، ما يقلل من التظليل المأمول للخيمة أثناء تحرّك الشمس خلال النهار. أما الخاصية الأخيرة الهامة والتي توافر عليها التصميم المختار فقد تمثلت في ضمان الفواصل الكافية بين الخيم للسماح بمرور التيار الهوائي بينها.

ولهذه الغاية، ابتيعت الشبكات الزراعية الخضراء نظراً لتوافرها محلياً، ورغم إنّها لم تكن المادة الأمثل لغرض التظليل، فقد كانت أكثر فعالية من الأغطية البلاستيكية، وتراوحت كلفتها ما بين ٤٨٠٠ إلى ٦٠٠٠ روبية (٦١ إلى ٧٦ دولار أمريكي) لكل وحدة شاملةً المواد والمعدات اللازمة لتنصيبها.

ولقيت شكبات الظل ترحيباً كبيراً من مستلميها. وذكرت سهيلة كتاك، وهي إحدى المقيمات في مخيم الشيخ ياسين في مردان حيث بدأ المشروع "الآن بات بمقدور أطفالي النوم خلال النهار، ولم يعد هناك حاجة لاستحمامهم خمس مرات في اليوم."

وتعد الاستجابة النرويجية المتمثلة بتقديم التصميم البسيط لشبكات الظل مثالاً يحتذى به في مجموعة المآوي فهي تقدّم حلاً يفيد الأطراف المزوّدين للمأوى في حالات الطوارئ. وقد طُبّق التصميم من قبل المجموعة وانتشر تدريجياً في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي بدعم من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والسلطات الوطنية، ونظراً لارتفاع الطلب على الشبكة عمل مجلس اللاجئين النرويجي بدعم من وزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووكالة الإنماء الدولي السويدية على توفير الشبكات الكافية لأكثر من عشرين ألف خيمة.

ويذكر أن المخيمات التي استلمت الشبكات من مجلس اللاجئين النرويجي قد أغلقت الآن وعاد النازحون إلى ديارهم، وبهذا انتقل تركيز الجهود الدولية إلى الإصلاح وإلى الاهتمام بالأزمة المستمر في إقليم وزيرستان. أما حول مصير الخيم والشبكات، فمعظمها الآن في حوزة النازحين الذين أخذوها معهم إلى بيوتهم، وفي حلال تكرار أي حالة طارئة مشابهة، فما من شك أنّ مجلس اللاجئين النرويجي سيلجأ مجدداً لشبكات الظل، بل إنّه قد بحث في استخدامها أيضاً في برنامج الصومال ومخيم نازحي الداباب في كينيا حيث تُعدّ حرارة الجو وأشعة الشمس من المسائل الهامّة التي يجب التصدي لها.

إنغريد مكدونالد
ingrid.macdonald@nrc.no مستشارة المناصرة العالمية لدى مجلس اللاجئين النرويجي.
http://www.nrc.no

NRC NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

تداعيات النزوح في المناطق الحضرية على العمليات الإنسانية

سارة بافانيلو و مارزيا مونتيمورو

يقع النازحون داخلياً واللاجئون القاطنين في المناطق الحضرية بعيداً عن متناول خدمات الوكالات الإنسانية والتنموية وخارج هياكل المساعدات الرسمية.

تواجه الوكالات الإنسانية والتنموية في إطار محاولاتها الساعية لتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الرامية لدعم مجتمعات النازحين الكثير من المصاعب مثل عدم القدرة على رؤية وتمييز النازحين عن غيرهم من الفقراء في من المناطق الحضرية، وما يترتب على ذلك من عجز عن وضع أي بيانات عنهم. ولم تبدأ الوكالات الإنسانية إلا مؤخراً في تطوير ووضع السياسات والإرشادات التي تأخذ في الاعتبار خصوصية المناطق الحضرية في عملياتها، ولم تجد كلمات النازحون داخلياً واللاجئون مكاناً لها في الدراسات والأدبيات التي تتناول الهجرة القسرية والحضرنة إلا في الأعوام الأخيرة فقط. كما كانت الأبحاث والدراسات محدودة، أما الدراسات التي أجريت حتى تاريخه فقد اقتصرت على تحليل النزوح الحضري من منظور معيشي وسلطت الضوء على مناحي الضعف واحتياجات الحماية الخاصة بالنازحين داخلياً في الحضر. وعلاوة على ذلك، فإن دور الأطراف الإنسانية والاستراتيجيات والأساليب الأكثر ملائمة للتطرق لاحتياجات المساعدة والحماية الخاصة بالنازحين داخلياً واللاجئين في الحضر لا يزال يعاني من قلة الدراسات التحليلية المفصلة الموضوعة بشأنها.

وحالياً، تعمل مجموعة السياسات الإنسانية بمعهد التنمية الخارجية بالاشتراك مع مركز رصد النزوح الداخلي ولجنة الصليب الأحمر الدولية بالتعاون مع مركز فاينستين الدولي بجامعة تافتس وبرنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة بالإضافة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أجل إجراء مشروع بحثي مشترك يستغرق ثلاثة أعوام لبحث ظاهرة النزوح في السياق الحضري وما تفرضه هذه الظاهرة من تداعيات وتحديات على العمل الإنساني. ويركز المشروع بصفة خاصة على بحث القيود والعقبات السياسية والعملياتية التي تعترض الوكالات الإنسانية عند العمل مع اللاجئين والنازحين داخلياً في الحضر، وتسعى لوضع استراتيجيات فاعلة للتدخل بالتعاون مع الأطراف المعنية بالجهود التنموية والمنظمات الوطنية والسلطات البلدية والحكومية[1].

وكانت أولى دراسات الحالة لهذا المشروع البحثي قد أجريت مؤخراً في نيروبي بكينيا. وركزت المرحلة الأولى من الدراسة على اللاجئين فقط، ولكن من المقرر أن تتبعها دراسات أخرى تتناول السكان النازحين داخلياً في نيروبي. وقد أشارت النتائج المبدئية إلى عدد من نقاط الضعف الخاصة بآلاف اللاجئين الصوماليين والإثيوبيين والسودانيين والروانديين والكونغوليين والبوروندين القاطنين في المدينة. ففي (إيستليغ)، وهي إحدى الأحياء التي ينتمي فيها غالبية السكان لأصول صومالية أو إثيوبية، يتعرض اللاجئون للتوقيف المستمر من قبل الشرطة بشكل يومي للتفتيش عن بطاقاتهم ووثائق هويتهم. ورغم قانونية أوضاعهم، إلا أنهم يعيشون في ظل تهديد دائم بالتعرض للاحتجاز والابتزاز، ناهيك عما يتعرضون له من أعمال عنف لفظية أو جسدية أو جنسية. ومقارنة بغيرها من المناطق الأخرى من المدينة، تعد الأحياء الأعلى كثافة في أعداد اللاجئين هدفاً لأعلى مستويات العمليات البوليسية والتحرشات. كما أن اللاجئين الأكثر انتشاراً بين المواطنين الكينيين يعاون أيضاً من تهديدات خطيرة لأمنهم الشخصي. فرغم التقارب اللغوي والثقافي الواضح بينهم وبين السكان، يواجه الكثير من اللاجئين من منطقة البحيرات العُظمى الذين تعيش غالبيتهم في الأحياء الكينية أشكالاً من التمييز والعداوة والإساءة اللفظية من المجتمع المحلي. ويفضل البعض إبقاء هويتهم سراً وإخفاء حقيقتهم كلاجئين في البلاد من أجل الحد من هذه التهديدات.

وكانت الأوضاع المعيشية القاسية والمحفوفة بالمخاطر في مخيمي (كاكوما) و (داباب) المكدسين في كينيا والأزمات الممتدة في الدول المجاورة لكينيا قد ساهمت في زيادة تدفق اللاجئين في نيروبي على مدار العقد الماضي. ورغم اشتداد حاجة هؤلاء للحماية والمساعدات واستفحالها، كانت الاستجابة الإنسانية تأتي متأخرة. وكانت المنظمات القليلة نسبياً العاملة مع النازحين في الحضر في نيروبي قد استنفدت معظم مواردها وأضحت عاجزة عن تلبية الاحتياجات المختلفة للتجمعات المختلفة القاطنة في المدينة، ومنهم الوافدين الجدد، والنازحين الذين مضى على نزوحهم فترات طويلة واللاجئين الواقعين تحت مظلة اهتمام مفوضية شؤون اللاجئين واللاجئين المفتقدين للوضعية القانونية وهلم جرا. وتجد الهيئات والمنظمات الإنسانية صعوبة في التحول من نظام المساعدات القائم على التعامل مع لاجئي المخيمات إلى نظام مساعدات جديد مؤهل للتعامل مع طبيعة المخاطر والمشاكل التي تؤدي إلى وهن اللاجئين في الحضر وتجمعات النازحين بالإضافة إلى المجتمعات المُضيفة.

سارة بافانيلو (S.Pavanello@odi.org.uk) هي موظفة أبحاث بمجموعة السياسات الإنسانية (http://www.odi.org.uk/programmes/humanitarian-policy-group/) وتعمل في قضايا النزوح، أما مارزيا مونتيمورو (marzia.montemurro@nrc.ch) فتركز على قضايا النزوح في الحضر وهي محللة قطرية لمنطقة غرب أفريقيا بمركز رصد النزوح الداخلي (http://www.internal-displacement.org).

١.من المقرر إجراء بعض الدراسات الأولية في عدد من المراكز الحضرية المختارة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

يعمل مجلس اللاجئين النرويجي على توفير المساعدات والحماية للاجئين والنازحين والمهجرين في إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين.

http://www.nrc.no/engindex.htm

يتبع مركز رصد النزوح الداخلي إلى المجلس النرويجي للاجئين وهو منظمة دولية لاحكومية تركز على مراقبة حوادث النزوح والتهجير القسريين الناجمة عن الصراعات والنزاعات.

http://www.internal-displacement.org

للاتصال: IDMC, 7-9 Chemin de Balexert .1219 Chatelaine, Geneva, Switzerland
بريد إلكتروني: **idmc@nrc.ch**

iDMC internal displacement monitoring centre

النقطة العمياء في أهداف الألفية الإنمائية

مارلو دن هولاندر

مضت عشر سنوات على قمّة الألفية، ولم يبق سوى خمس سنوات على الموعد النهائي لتحقيق أهداف الإنمائية للألفية، لكنّ التقدم المحرز لتحقيق هذه الأهداف والمتضمن الحد من ٧٥٪ من وفيات الأمهات ما زال متأخراً عن الموعد المحدد له.

لقد شهد العالم في جميع بقاعه تغيراً كبيراً في معدل وفيات الأمهات عند الولادة منذ عام ١٩٩٠[١]. وترتفع تلك المعدلات بشكل خاص في البلدان المتأثرة بالنزاعات العنيفة، وهنا تبرز الأهمية القصوى للنفاذ إلى خدمات الصحة الإنجابية بما فيها التخطيط الأسري والعناية التوليدية الطارئة في الحد من معدلات

رايس جيسيكا سكرانتون/٢٠٠٧

أم وطفلها من الكونغو الشرقية المتأثرة بالنزاعات.

الوفيات بين الأمهات والأطفال. ويمقدور مزودي الخدمات من ذوي الخبرة والمهارة بعد تمكينهم من النفاذ إلى خدمات الرعاية التوليدية الطارئة منع ما يصل إلى ٨٤٪ من الوفيات بين الأمهات، ويمكن منع معدل أكبر من ذلك لو توافرت لديهم خدمات تنظيم الأسرة وتسهيل النفاذ لها علماً بأنّ معظم حالات الوفاة بين الأمهات هي نتيجة للإجهاض غير الآمن وبنسبة تصل إلى ٤٠٪[٢].

ولتنظيم الأسرة دور آخر هو الحد من وقوع الوفيات بين الأطفال[٣] حيث إنّ الوفاة بين الأمهات يعد عامل خطورة مهماً على صحة الأطفال، وبالمقابل، تعد صحة الأم عامل وقاية مهماً في بقاء الأطفال على قيد الحياة. ووفقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسيف) يزداد تعرض الطفل للموت من ثلاثة إلى عشرة أضعاف في حال وفاة أمه[٤].

إلاّ أنّ النفاذ إلى خدمات الطوارئ تلك، التي من شأنها أن تنقذ حياة الأم، يصبح معدوماً في الأزمات، وغالباً ما تفرض التحديات اللوجستية عوائق كبيرة أمام ضمان تقديم الخدمات التوليدية الطارئة للأمهات والفتيات في دائرة النزاع. وكثيراً ما يُفترض أنّ ارتفاع معدل الوفيات بين الأمهات من النتائج الصحية المحتومة للحروب والنزاعات. إلاّ أنهمن الضروري التفكير بمدى صحة هذا الافتراض.

فهل يجب فعلاً أن يرتفع معدل الوفيات بين الأمهات في النزاعات إلى الشكل الذي هو عليه الآن؟ فعلى أرض الواقع، قد يرتفع مستوى تقديم الخدمات عمّا كان عليه قبل النزاع نتيجة تدخل الجهات الإنسانية. ففي مناطق النزاع شمالي أوغندا، على سبيل المثال، تشير البيانات لعام ٢٠٠٦ إلى أن عدد الأطفال تحت الخامسة ممن تلقوا العلاج إزاء الإسهال أو أعراض الحمى أكثر من أي مكان آخر في البلاد، إلاّ أنه في لوقت نفسه هناك حاجة كبيرة للتصدي إلى مشكلة عدم تنظيم الأسرة والإجهاض غير الآمن حيث إن معدلاتها أعلى بكثير في الشمال عن المعدل الوطني العام [٥]. وبالمثل، فإنّ نسبة الولادات التي تقع بوجود قابلات ماهرات أقل بكثير في الشمال[٦].

تعتمد معظم البلدان المتضررة من النزاعات اعتماداً كبيراً على المساعدات الدولية والإنسانية لتوفير الخدمات الصحية الأساسية. ويشير مثالنا السابق عن أوغندا إلى أنّ النزاع لا يعني بالضرورة انخفاض القدرة على النفاذ للخدمات الصحية. وهنا يطرح السؤال: ما مبرر غياب الاهتمام اللازم الذي يجب تقديمه كجزء من الاستجابة للاحتياجات الإنسانية؟

التمويل

تعد المعلومات الموثوقة حول الإنفاق على المساعدات في البلدان المتضررة من النزاع عنصراً محورياً للجهود الرامية إلى تحسين فعالية المساعدات المقدمة، إلا أنّه لم يتوافر الكثير من المعلومات حول وضع الإنفاق على المساعدات المقدمة لخدمة التوليد الطارئة أثناء النزاع. ولسد هذه الثغرة المعلوماتية، عكف الباحثون لدى كل من بـادرة النفاذ إلى معلومات الصحة الإنجابية وقت النزاع (ريز)، وباحثوا مدرسة لندن للنظافة والطب الاستوائي، وكلية كنغ في لندن، على دراسة المبالغ المقدمة للإنفاق على المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لنشاطات الصحة الإنجابية في ١٨ بلداً منكوباً بالنزاع بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ [٧]

وتوصلت الدراسة المذكورة إلى النتائج التالية عن تلك الفترة:

- لم يصرف على الصحة الإنجابية أكثر من ٥٠٩,٣ مليون دولار من أصل ٢٠,٨ مليار دولار من المساعدات الإنمائية الرسمية المرصودة لتلك البلدان (أي ما يعادل ٢,٤٪).
- ومن ذلك المعدل السنوي البالغ ٥,٠٩ مليون دولار المرصودة للصحة الإنجابية، لم يصرف أكثر من ١,٧٪ منه على التخطيط الأسري.
- تحققت زيادة بنسبة ٧٧,٩ ٪ في المساعدة الإنمائية الرسمية للصحة الإنجابية في القترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، ومرَدّ ذلك بشكل كبير إلى زيادة وصلت نسبتها إلى ١١٩,٤٪ في إنفاق المساعدة الإنمائية الرسمية على برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنتقلة عن طريق الجنس، في حين حقق تمويل نشاطات الصحة الإنجابية بما فيها تنظيم الأسرة والتوليد في حالات الطوارئ انخفاضاً بنسبة ٣٥,٩٪.

كما تطرق البحث بالتحديد إلى فئة البلدان الأقل نمواً في العالم، وقارن الباحثون لدى دراسة تلك الفئة بين البلدان المتضررة وغير المتضررة من النزاع من منظور حجم الإنفاق على الصحة الإنجابية. وتبين للباحثين من خلال الدراسة على العينة المختارة منها أنّ حجم الإنفاق المذكور في البلدان المتضررة بالنزاع أقل مما هو عليه الحال في البلدان غير المتضررة بالنزاع التي تعاني أصلاً من تردي الأوضاع في مؤشرات الصحة الإنجابية. وعلى وجه الخصوص، وجدت الدراسة أنّ ما يصل معدله السنوي إلى ٤,٤٪ من مجموع الانفاق على المساعدات الإنمائية الرسمية التي دُفعت لعينة

الدراسة من البلدان الأقل نماءً غير المتضررة من النزاع خُصصت لأنشطة الصحة الإنجابية، مقارنة بما نسبته ٨,٩ ٪ في البلدان الأقل نمواً غير المتضررة من النزاع التي خضعت للدراسة المذكورة. وخلاصة ذلك أنّ تمويل الصحة الإنجابية أثناء النزاع غير كاف بالمرة.

السياسة

تبنى صانعوا السياسات، والجهات المانحة، والمؤسسات الفنية بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٨ مراجعة للسياسات والمبادئ التوجيهية الفنية الخاصة بالصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. وتشكل تلك المراجعة جزءاً مكملاً لدراسة تمويل بادرة النفاذ إلى معلومات الصحة الإنجابية وقت النزاع (ريز)، وقد أشارت المراجعة إلى وجود نزعات مماثلة في بيئة السياسات[٨].

وانصبّ تركيز معظم السياسات المحددة التي بلغ عددها ١٤٦ سياسة[٩] ، (والتي تطرقت قليلاً إلى الصحة الإنجابية)، على مسائل فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، أو العنف الممارس حسب النوع الاجتماعي، أو كليهما معاً (بلغ مجموعهما ٥١٪). أما الصحة الإنجابية "الشاملة" (ويقصد بذلك كافة مكونات الصحة الإنجابية بما فيها تنظيم الأسرة، والأمومة الآمنة، والعنف على أساس للنوع الاجتماعي، وفيروس نقص المناعة المكتسبة) فلم تلق اهتماماً إلاّ من ما لا يزيد على ١٥٪ من تلم السياسات في حين لم يحظ تنظيم الأسرة بأكثر من ١٪ منها. وفي المبادئ التوجيهية التي وصل عددها ٩٥ مبدأً، شكّل العنف القائم على النوع الاجتماعي، وفيروس المناعة المكتسبة/الإيدز أكثر من نصف المجموع. فيما أشار معيارٌ توجيهيٌ فنيٌّ واحد إلى تنظيم الأسرة عند التطرق لفيروس المناعة المكتسبة/الإيدز. وحُدّد معيار فني آخر حول منع الحمل في حالات الطوارئ، أما بالنسبة لحالات التوليد الطارئة فلم يكن هناك أكثر من أربعة معايير توجيهية فنية.

ومع هذا، فقد طرأ تطور إيجابي في الآونة الأخيرة تمثل في إدراج الصحة الإنجابية الشاملة بين معايير ومؤشرات دليل مجموعة الصحة لعام ٢٠٠٩، الذي يعد بمثابة وثيقة توجيهية للاستجابة الإنسانية الصحية على المستويات الوطنية[١٠].

الخلاصة

على العموم، تشير المراجعة العامة التي تجمع ما بين التمويل والسياسات إلى أنّه حتى هذه اللحظة لم يُبذل الاهتمام المطلوب بشأن حاجات الصحة الإنجابية للفئات السكانية المتضررين من النزاع. وبصورة خاصة، لم يكن هناك اهتمام بتوجيه النشاطات مباشرة للتصدي لمسألة تنظيم الأسرة والتوليد في حالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، تؤكد المراجعة أيضاً على ضرورة إدماج خدمات الصحة الإنجابية على نحو أفضل في الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ.

يشكّل التوافر على النفاذ لخدمات الصحة الإنجابية عنصراً أساسياً في الحد من معدل الوفيات بين الأمهات وبالتالي فإن ذلك يساهم في تحقيق الهدف الخامس من أهداف الانمائية للألفية المتعلق بصحة الأم. وبالإضافة إلى ذلك، تُعدّ الصحة الإنجابية عاملاً أساسياً تقوم عليه أهداف الألفية الأخرى وخاصة تلك المتعلقة بالصحة[١١]. إلاّ أنّنا نجد غياب أمر في منتهى الأهمية وهو ضمان النفاذ لخدمات الصحة الإنجابية في وقت الأزمات عندما تصل الحاجة إلى تلك الخدمات أوجها.

ورغم معرفتنا الجماعية بما هو فعّال من التدخلات، إلاّ أن الـضرورة تحتّم على المجتمع الإنساني بأن يعترف بالصحة الإنجابية الشاملة ويدعمها ويضعها في أولى أولوياته باعتبارها تدخل ضروري لحماية حياة الإنسان، خاصةً وأنّ حاجات الفئات المتضررة بالنزاعات لم تلقى الاهتمام المطلوب من ناحية الصحة الإنجابية من قبل المجتمع الإنمائي في إطار الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورغـم ازديـاد الاعـتراف بترابط التحديات الإنمائية والإنسانية واعتمادها بعضها على بعض وأنه من الضروري التعامل معها جميعاً كلاً لا يتجزأ وفي آن واحد خلال مراحل عملية الإصلاح، ما زالت الحاجات الإنمائية تعامل وكأن بعضها منفصل عن بعض بدلاً من معالجتها بصورة منسقة ومتكاملة.

من الضروري إدراك أنّ الصحة الإنجابية لا تتوقف أو تبدأ على أعتاب الأزمـة فحسب، بل إنّها تمثل تحدياً مستمراً تقع مسؤولية التصدي له على عاتق المجتمعين الدولي الإنساني والإنمـائي على حد سواء. وسوف تتيح القمة الإنمائية القادمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ فرصة ممتازة أمام المجتمع الدولي ليعترف بهذا الواقع وليحدث تغييراً حقيقياً عن طريق التركيز على حاجات الصحة الإنجابية للفئات المتضررة في النزاع في جهود متكاملة نحو تحقيق جوانب الهدف الخامس من أهداف الإنمائية للألفية المتعلق بصحة الأمومة.

التوصيات

على هيئات الإغاثة الإنسانية أن تدرج هدف النفاذ العام للصحة الإنجابية ضمن أهدافها والتزاماتها، وإدخاله في سياساتها، وتقييماتها للحاجات وخطط أعمالها، وتمويلها، وكذلك من خلال رفع مستوى الاستثمار في التزويدات، والتدريب وبناء القدرات لضمان توفير خدمات الصحة الإنجابية على أرض الواقع مدى الحياة.

وعـلى المؤسسات الإنمائية والإنسانية أن تناشد الحكومات وصانعي السياسات بالاعتراف بحاجات النساء والفتيات من ناحية الصحة الإنجابية والتصدي لتلك الحاجات وقت الأزمات على أنها جزء محوري في السعي نحو تحقيق الهدف الخامس للألفية.

وعلى الجهات المانحة الإنسانية والإنمائية مضاعفة جهودها للاعتراف بتعقيد أوضاع الأزمة وذلك عن طريق ضمان تمويل تدفقات نقدية مرنة ومستدامة من خلال مجموعة منوعة من الاتجاهات من كافة المرحل المختلفة للإغاثة خلال التنمية.

على مجتمعي الإنماء والمساعدات الإنسانية تعزيز التعاون فيما بينهما لتحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية لما يمثله هذا التعاون من دور رئيس في تقدم الانجاز نحو تحقيق هدف الألفية الخامس ولضمان حصول المرأة والفتاة في كافة أنحاء العالم على حقوقها في الصحة الإنجابية بمن فيهم النازحات نتيجة النزاعات أو الكوارث الطبيعية.

مارلو دن هولاندر
(marlou.denhollander@mariestopes.org)
مدير المناصرة في بادرة ريز
(http://www.raiseinitiative.org)
يعمل في لندن.

١. تقريرالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩
http://tinyurl.com/UNFPAMDGreport2009
٢. Campbell OM & Graham WJ 'Strategies for reducing maternal mortality: getting on with what works', The Lancet 2006; 368: 1284-1299. http://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(06)69381-1/fulltext
٣. UNFPA 'Women Fall Victims as Family Planning Resources Dwindle', ١٠ April ٢٠٠٧. http://www.unfpa.org/public/News/pid/61
٤. UNICEF State of the World's Children ٢٠٠٩. New York: UNICEF. http://www.unicef.org/sowc095
Uganda Demographic and Health Survey 2006 http://www.measuredhs.com/pubs/pdf/FR194/FR194.pdf
٦. Singh S et al 'Unintended Pregnancy and Induced Abortion in Uganda: Causes and Consequences', New York: Guttmacher Institute. ٢٠٠٦. http://www.guttmacher.org/pubs/2006 11/27/UgandaUPIA.pdf
٧. نشرت التحليلات في مجلة PLos Medicine الطبية والمنشورة على الانترنت: http://tinyurl.com/PLoSODA2009
٨. RAISE. Reproductive health in Emergencies: A review of the Policy Environment for Reproductive Health http://www.raiseinitiative.org/library/factsheets.php
٩. روجعت السياسات والخطوط الإرشادية العامة المتبناة ما بين ١٩٩٤ و٢٠٠٨ بما فيها تلك التي تتبناها الولايات المتحدة وكندا وتسع من دول الاتحاد الأوروبي والنرويج وأستراليا ونيوزيلندة. بالإضافة إلى ذلك، خضعت للمراجعة السياسات الخاصة بثلاث مؤسسات في الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، وتسع مؤسسات تابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، والصندوق العالمي للإيدز والسل والملاريا، و١٩ مؤسسة خاصة.
١٠. World Health Organization (٢٠٠٩), Health Cluster Guide (Provisional version). http://www.who.int/hac/network/global_health_cluster/guide/en/
١١. The Millennium Development Goals Report ٢٠٠٨
تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٨
نسخة عربية: http://tinyurl.com/MDG2008Ar

تنقل اللاجئين العراقيين عبر الحدود

جيرالدين شاتيلار

ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لتنقل اللاجئين العراقيين عبر الحدود ما بين العراق وسوريا أو الأردن، لأن عدم دراسة هذا النوع من التنقل سيلحق الضرر بتخطيط السياسات والبحث عن الحلول المستدامة.

لطالما رأت المنظمات في التنقل الكثير للاجئين خارج المخيمات للبحث عن الفرص الاقتصادية في المناطق الحضرية تحديًا أمام حفظ البيانات الدقيقة الخاصة بالسكان وتقديم الخدمات، ولكن تبين أيضاً أن التنقل يقلل من الاعتماد على المساعدة خاصة عندما تسمح اللوائح للاجئين في الدول المضيفة بالتحرك بين المناطق المختلفة وعندما يدخلون سوق العمل بصورة رسمية أو غير رسمية.

هناك بُعد هام آخر يمثل تحدياً ينبغي احتسابه ، إذ ليس التنقل "عبر الحدود" هو عبور حدود الدولة الأم لمرة واحدة بغرض الهرب من الاضطهاد أو الصراعات ولكنها إمكانية التردد بين دولة اللجوء والموطن. وتتأتى الصعوبة في تصور هذا النوع من التنقل بوصفها ضرورية لأمن ومعيشة ومستقبل اللاجئين من القاعدة القانونية التي تنص على أن اللاجئين لا يصبحون لاجئين إذا عادوا إلى مواطنهم باستثناء الزيارات الخاصة القصيرة التي مبعثها الظروف العائلية، على سبيل المثال. إلا أنه وكما يظهر في عدد كبير من الصراعات المطولة فإنه يندر ثبات مستويات عدم الأمن الإنساني في البلدان المتأثرة بالصراعات أخذين بالاعتبار الزمن والمناطق الجغرافية. حيث ينتج أن بعض المناطق في بلد الصراعات قد تكون آمنة بصورة مؤقتة للاجئين في الدول القريبة لغرض القيام بالزيارات المنتظمة أو إعادة المشاركة في الأنشطة الاقتصادية أو الاجتماعية مع الاقامة في البلد المضيف. ومع تحركهم عبر الحدود، فقد يهدف اللاجئون إلى مواصلة أو تنويع سبل العيش أو الإبقاء على الأواصر الأسرية و الاجتماعية الأخرى أو لمراجعة الممتلكات أو حتى لتقييم إمكانية العودة.

دراسة حالة: اللاجئون العراقيون

لقد توطنت الأغلبية العظمى من اللاجئين العراقيين حالياً في مدن الأردن وسوريا لسببين أولهما أنهم أتوا من المناطق الحضرية وثانيهما أن المدن هي الأماكن الذي يمكنهم فيه الحصول على الشبكات الاجتماعية والمساكن والخدمات. وعلى الرغم من أن الطبقة الوسطى، في الغالب، ذات المستوى المرتفع من التعليم والتوقعات فيما يتعلق بالخدمات والمعيشة والأمل بمستقبل أفضل هي التي تترك العراق فإن هناك فروقًا اقتصاديةً واضحةً بين فئات اللاجئين العراقيين من الطبقة الوسطى والتي تؤثر بصورة مباشرة على إمكانية تمتعهم بالأمن والمعاش والتنقل في الدول المضيفة. وفي كلتا الدولتين، يكون لدى الأشخاص الذين ينقصهم التواصل الاجتماعي والمرفوضين

اللاجئون يصلون إلى حدود مخيم التنف خلال عبورهم بين سوريا والعراق.

الاقامه احتياجاتُ ملحةُ خاصةُ تتعلق بسبل العيش وهذا يرجع ، و لاستمرار نزوحهم، إلى صعوبة الحصول على المداخيل المنتظمة والكافية في الدول المضيفة وبما أدى الى افتقارهم. وقد عاش كثير منهم على التحويلات المرسلة إليهم من العراق أو دول اللجوء أو الهجرة البعيدة.

ليست سوريا ولا الأردن من الموقعين على معاهدة عام ١٩٥١ للاجئين والبروتوكولات الخاصة بها ،و ليس لكلاهما نظام لجوء داخلي.يعتبر العراقيون مهاجرون بإمكانهم الحصول على حق الإقامة إما بوصفهم أصحاب رأس المال (عن طريق الاستثمار أو شراء الممتلكات) أو عن طريق ضمان أي عقد للعمل. لكن لم يتمكن عددٌ كبيرٌ من اللاجئين من الحصول على الإقامة من خلال هذه القنوات لارتفاع مستوى الاستثمار اللازم ومحدودية أسواق العمل. كما لا يعتبر هؤلاء اللاجئين عند دخولهم البلاد بشكل قانوني مهاجرين غير شرعيين لكنهم "ضيوف مؤقتين" لا يملكون الحق في الإقامة القانونية أو العمل؛ بذلك يسهل هذا الأسلوب التساهلي (كما هو حال المهاجرين غير المسجلين في عدد من الدول الليبرالية في الغرب) الحصول على عدد من الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ويقدم درجة نسبية من الأمان. وفي الحالات التي تضر بالأمن، قامت سوريا والأردن برد العراقيين مرة أخرى إلى بلادهم. وعلى الرغم من عدم إلزامية هذا التساهل الواقعي من الناحية القانونية فإن سياسات الدول العربية لا تحتمل رفض أحد الأطراف هذا التساهل.

تتولى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسجيل وتحديد أوضاع اللاجئين، لكن ومع رفض الأردن وسوريا للاندماج المحلي تتم إحالة اللاجئين المعرّفين إلى دولة ثالثة حيث يُعاد توطينهم والتي قد تكون في الغالب الولايات المتحدة الأمريكية. حاليًا، هناك ٢٣٠ ألف عراقي سجلته المفوضية في سوريا و٤٧ ألف في الأردن، وإجمالي عدد العراقيين الباحثين عن الأمن في هذه الدول هو أعلى إلا أنه يصعُب التأكد من هذه الأعداد نتيجة، لدرجة كبيرة، لهجرة العراقيين ذات الطبيعة المختلطة وتنقل العديد من اللاجئين المستمرة بين العراق وسوريا أو الأردن على الرغم من وضع الدول للوائح التي تحد من تنقل الأفراد عبر الحدود.

ولا يعوق عدم توفر الوضع القانوني الواضح من حركة وتنقل اللاجئين داخل الدولة المضيفة. وقد لاحظ مقدمي المساعدة، خاصة في سوريا، ارتفاع مستوى تبديل مكان الإقامة بين العراقيين خاصة من المناطق الريفية إلى الحضرية ومن مدينة دمشق إلى المدن الأصغر بضواحيها وكذلك بين الاحياء في المدن الكبيرة. ولدى هؤلاء الذين يتحركون داخل سوريا ثلاثة بواعث رئيسية وهي الحصول على العمل والخدمات، وانخفاض أجور السكن، والعيش بين الأقارب أوالأصدقاء أو أفراد ذات الجالية الدينية.

توضح العديد من الاستبيانات وفي عام ٢٠٠٩ تحديدًا عاد عددٌ لا بأس به من العراقيين اللاجئين إلى سوريا إلى العراق في زيارات للاطمئنان على الأقارب أو الممتلكات، وهناك ظاهرة أخرى هي المعيلون الذين يتركون من يعيلونهم في سوريا وينتقلون إلى العراق حيث يعملون أو يتاجرون. وعلى الرغم من ضرورة حصول العراقيين على تأشيرة الدخول الرسمية، فإن سوريا تمنح معظمهم الدخول وإعادة الإدخال نظير دفع رسوم تُقدر بـ ٥٠ دولار أمريكي. أما لأولئك في الأردن فقد سُمح لـ ٢٥٠٠٠ فقط ممن لديهم حق الإقامة أو من لديهم ضمانات مادية أو مؤسسية لتدعم تقدمهم لطلب التأشيرة – وهو المعيار الذي يجعلها انتقائية للغاية – بالعبور جيئةً وذهابًا عبر الحدود مع العراق، مما أسفر عنه أن هؤلاء اللاجئين الذين لا يملكون الحق في الإقامة هم من يجدون صعوبة في استدامة معاشهم ومعظمهم غير قادر على ملاقاة أفراد أسرته المتشتتين ولا يمكنه الإعداد للعودة.

وتظهر أهمية التنقل عبر الحدود بالنسبة للعديد من العراقيين اللاجئين لأسباب عدة:

- إعادة تلاقي أعضاء الأسرة المتفرقين بين العراق والدول المضيفة (وهناك عدد كبير من النساء المعيلات لأسرهن والأطفال وكبار السن لوحدهم)
- الجمع بين الأمن الشخصي أو العائلي في بلد مضيفٍ آمنٍ مع الوصول الى الموارد المتاحة في المناطق التي تمت فيها استعادة الاستقرار في العراق. يكون المعيلون على استعداد لتحمل بعضٍ من المخاطر أو إيجاد السكن القريب من أماكنٍ عملهم. لكن لا تكون المدارس والجامعات والأسواق والخدمات الصحية سهلة المنال بالنسبة لباقي أفراد الأسرة.
- الإعداد للعودة، مما يستوجب عددًا من الخطوات التي تشمل الزيارات الأولية التي يقوم بها بعض أفراد الأسرة ويظل الباقون في الأردن أو سوريا أو يستوطنوا مكانًا أخرًا.

وعلى العكس، تخلق إعاقة التنقل عبر الحدود المزيد من الصدوع العائلية إلى جانب محدودية أو انعدام الوصول إلى الموجودات والموارد والشك في المستقبل؛ وكنتيجة لذلك، يبقى الكثير منهم في الدول المجاورة للعراق ثم يتوجهون إلى المفوضية ليس للبحث عن الحماية وإنما عن إمكانية إعادة توطينهم في بلد ثالث.

إن هنالك حاجة ماسة لاستكشاف الحلول المبتكرة لمستقبل النازحين داخل وخارج العراق نظراً لانعدام المطامح في الاندماج واسع النطاق في الدول العربية سواء كان ذلك من خلال نظام اللجوء أو العمل للمهاجرين إذ لا تستقر الأمور في العراق فيما يتعلق بالأمن والفرص الاقتصادية ولا يتساوى توزيع الأمن الإنساني في العراق. ينبغي أن تأخذ الحلول الإقليمية المستدامة في الاعتبار أزمة العدد الكبير من العراقيين الذين ليسوا لاجئين فقط وإنما مهاجرين غير مسجلين، وهناك بعد أخر يجب معالجته ألا وهو المعدل المرتفع لتنقل اللاجئين وغيرهم من المهاجرين العراقيين الأخرين جيئةً وذهابًا عبر الحدود بين العراق وسوريا أو الأردن. ويتضح حتى الآن، تجاهُل المؤسسات المعنية لهاتين الظاهرتين وفشلها في تقدير أهمية التنقل عبر الحدود وما لذلك من نتائج خطيرة ذات صلة بتخطيط السياسات والبحث عن الحلول المستدامة.

وتمثل سوريا مثالاً على الممارسات الجيدة التي تسهل تنقل العراقيين عبر الحدود حيث لا توجد رسوم نظير "تخطي مدة الإقامة" لمن يتمتعون بوضع الضيف والراغبين في الرحيل عن البلاد حيث يتم منحهم في معظم الأحيان تقريباً تأشيرة دخول.

التوصيات

مع تقدير الاهتمامات المشروعة للدول المضيفة والمتعلقة بحماية أسواق العمل المحلية بها وأمنها القومي، يتعين على حكومات الأردن وسوريا تنظيم أوضاع هؤلاء العراقيين المستضافون إذ سيناسبهم وضع قانوني مثل «المقيم المؤقت» والذي لا يحتاج للارتباط بالحق في العمل لكنه يضمن الحق في إعادة الإدخال من العراق أو أي بلد أخر. ومؤخرًا تنازل الأردن عن الرسوم الخاصة بمدة الإقامة لكن تبقى شروط إعادة الإدخال صعبة الاستيفاء لمن هم في وضع «الإستضافة».

ينبغي أن تعمل الجهات المؤسسية ذات العلاقة بما فيها الحكومات الأردنية والعراقية على دعم هؤلاء اللاجئين الذين يرغبون في القيام بالتقييمات الفردية التي تسبق صنع قرارات العودة أو الصور الأخرى للتواصل الفعلي مع العراق. وسيكون من الضروري أن يُزود هؤلاء النازحين بوسائل تمكنهم من الاطلاع على السياقات القانونية والمؤسسية والأمنية المتعلقة بعودتهم إلى العراق أو استعادة الروابط الاجتماعية والاقتصادية عبر الحدود وهي جميعها طرقٌ تساهم في إعادة بناء العراق.

جيرالدين شاتيلار (gchatelard@yahoo.com) باحثة في فرع المعهد الفرنسي للشرق الأدنى بعمان (http://www.ifporient.org). يستند هذا المقال على تقرير "تحديات الحماية والتنقل والمعاش للنازحين العراقيين في المناطق الحضرية في الأردن" والذي أعدته الكاتبة بالتشاور مع اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة والموجودة على:

http://www.icmc.net/pubs/protection-mobility-and-livelihood-challenges-displaced-iraqis-urban-settings-jordan
http://tinyurl.com/ICMCChatelard

النازحون الأجانب في جنوب إفريقيا

جان بيير ميساغو وتاملين مونسون

يثير النزوح الداخلي لمن لا يتمتعون بالجنسية الجنوب إفريقية في دولة جنوب إفريقيا العديد من التساؤلات حول قدرة القانون الدولي على حماية هذه المجموعة الخاصة غير الحصينة.

تعرضت أعداد هائلة من الإفرقيين من غير المواطنين وخلال أسابيع فقط خلال شهر مايو ٢٠٠٨ القليلة للتهجير القسري، وبشكل قاهر، من من مجتمعات "الاندماج الحضري" في بلدات جنوب إفريقيا. وقد صارت أعدادٌ كبيرةٌ من طالبي اللجوء واللاجئين نازحين داخليًا – وهو أمر خارج عن المألوف، عند الحديث عن أطر العمل الدولية الخاصة بالنزوح واللجوء. وتعكس أزمتهم عددًا من الأفكار الخاطئة حول تأثير الهجرة الدولية على المجتمعات الحضرية الفقيرة والمخاطر الأمنية التي تمثلها هذه الأفكار في المناطق التي يضعف فيها تغلغل نفوذ الدولة مع الجانب غير الواضح في المناقشات الحالية حول النزوح الداخلي.

ولا يعد العنف الناجم عن رهاب الأجانب بالجديد على دولـة جنوب إفريقيا في فترة ما بعد انتهاء الفصل العنصري، إلا أن الهجمات العنيفة ضد حاملي الجنسيات الأجنبية والتي هزت البلاد في مايو ويونيو من عام ٢٠٠٨ لم تكن بالمسبوقة من حيث الضراوة والوحشية وسرعة الانتشار الجغرافي. ففي أقل من شهر، كانت هناك ١٣٥ حالة عنف متفرقة والتي خلفت ٦٢ قتيل و٦٧٠ جريح على الأقل وعشرات من ضحايا الاغتصاب وأكثر من ١٠٠ ألف نازح إلى جانب سلب أو تدمير ممتلكات تقدر بملايين من الرندات.

وفي أعقاب الهجمات التي أخمدها تدخُل الجيش الجنوب إفريقي، آوت المخيمات المؤقتة خارج مراكز الشرطة هؤلاء الرعايا الأجانب الذين لم تتم إعادتهم أو طردهم "طواعية" (وأكثرهم من طالبي اللجوء أو اللاجئين) في انتظار إقامة مخيمات النزوح المؤقتة والتي تستوعب حوالي ٢٠٠٠٠ نازح في محافظات غاوتينغ وكيب الغربية. كذلك يتضح اختيار معظم النازحين لإعادة التوطين في الأحياء الحضرية البديلة أو العودة للمجتمعات التي تحركت ضدهم لكن لم يكن هناك من الكثير ما تم القيام به لتقليل إمكانية تكرار الهجمات ولا يتضح اقتفاء الحكومة لهؤلاء الأشخاص النازحين داخليًا أو توثيقها لهم.

أسباب العنف

، قام برنامج دراسات الهجرة القسرية ما بين أغسطس ونوفمبر من عام ٢٠٠٨ بإجراء بحث للتحقق من أسباب النزوح ولفهم سبب إثـارة رهاب الأجانب للنزوح غير السلمي في عدد محدود من المناطق على الرغم من ارتفاع معدلات المشاعر المعادية للأجانب في أنحاء جنوب إفريقيا. الباحثون قد زاروا تسعة مواقع حدث فيها العنف نتيجة رهاب الأجانب ما بين يناير ٢٠٠٧ ويونيو ٢٠٠٨ وموقعين أخرين حيث لم تكن هناك أحداث عنف خطيرة على الرغم من وجود أشخاصٍ لا يحملون جنسية البلد. وفي كل موقع، التقى

لاجئون من زيمبابوي يصطفون في الصباح المبكر في طابور خارج مركز موسينا لاستقبال اللاجئين، جنوب أفريقيا.

الفريق بالسكان الجنوب إفريقيين وأولئك الذين لا يتمتعون بجنسية البلد إضافة إلى مسؤولين حكوميين وقادة مجتمعيين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وقد شارك أكثر من ٤٠٠ شخص (بما في ذلك الشباب والنساء وكبار السن) في البحث.

لقد ألقى الشرح السائد لأسباب الهجمات على النازحين من الأجانب باللوم على التأثير السلبي للاندماج الحضري للاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من فئات المهاجرين الأفارقة العابرين للحدود في المجتمعات الحضرية الفقيرة، وتمثل "مشكلة" عديمي الجنسية مشكلة الفقر والجريمة والبطالة في المناطق الحضرية مع تنافس عديمي الجنسية على الموارد والوظائف والفرص في المناطق المحرومة سيئة الخدمات. وفي ذات السياق، يحدث النزوح من الريف إلى الحضر، لكن عمل تصور أن هؤلاء المهاجرين غرباء بالنسبة لكل من الأمة والدولة كسبب مناسب للشعور بالضَّيم.

البحث قد وجد أنه وعلى الرغم من تشكيل هذه التصورات حول تأثيرات الهجرة الدولية على المناطق الحضرية الفقيرة لجانب من مناخ الهجمات، فإن أسبابها المباشرة لم تكن بالتأثيرات الحقيقية أو الواضحة للاندماج الحضري بل طبيعة هياكل السلطة في المناطق المتضررة. ونجد نفس التوتر السائد في مناطق تشهد الجريمة والمنافسة والتي لا يقطنها النازحون أو المهجرون مما يُوحي بأن التصورات السلبية هي شرط لازم لكن ليس كافيًا لنزوح عديمي الجنسية بشكل غير سلمي. ولم يدل البحث على دعم المفاهيم الشائعة لأسباب النزوح تلك:

- التدفق الجماعي للأجانب نظرًا لعدم التحكم في الحدود حيث تزداد أعداد السكان معدومي الجنسية نتيجة للتوطين المستمر لا للتدفق المفاجئ. وبالإضافة إلى ذلك لم يتعرض الوافدون الجدد وحدهم للعنف بل ويتعرض له حتى أولئك النازحين الذين عاش معظمهم ضمن هذه المجتمعات لسنوات عديدة.

- ارتفاع أسعار الغذاء والسلع والصعوبات الاقتصادية الناجمة: يعلم معظم المستجيبين أن التحديات الاقتصادية هي نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية وليس لوجود الأشخاص عديمي الجنسية.

- سوء تقديم الخدمات: تعتبر المشكلات الخاصة بتقديم الخدمات شائعةً في المناطق الفقيرة بجنوب إفريقيا. أيضًا أظهرت الدراسة سوء تقديم الخدمات في المناطق التي لم يتفشى فيها العنف في بعض الأحيان.

لقد أقر البحث بانتشار العنف في المناطق التي ضعفت فيها سيطرة الدولة وفي هياكل السلطة غير الرسمية أو غير التابعة للدولة أو المخصخصة جزئيًا، لذلك تكون طبيعة السلطة عاملاً يسمح بتحول المفاهيم السلبية إلى النزوح غير السلمي. ولهياكل السلطة الخصائص التالية في المناطق التي يحدث فيها هذا النوع من النزوح:

- رهاب الأجانب المؤسسي في مراكز الشرطة والهياكل الحكومية الأخرى: يقوم هذا غالبًا على محدودية معرفة واحترام إطار العمل القانوني والسياسي للدولة فيما يخص عديمي الجنسية

- آليات فض النزاعات غير الدقيقة أو الملائمة: قاد فشل مؤسسات الحكومة والمجتمع المدني الحالية في معالجة اهتمامات السكان (غير قوية الأساس) حول عديمي الجنسية إلى اتضاح رؤية الهياكل الرسمية مما شجع أمن و"عدالة" السوقة.

- الخواء السياسي أو المنافسة في قيادة المجتمع: وقد شجع هذا على ظهور الصور غير الرسمية والشرعية والسلمية للقيادة المحلية والتي دعمت واستغلت امتعاض المجتمعات المتغير نحو الغرباء بغرض تعزيز تأثيرها وسلطتها.

- بيئة الحصانة: وقد سهلت هذه تعرض عديمي الجنسية وغيرهم من الغرباء للضيّم من أجل تحقيق المكاسب الشخصية و/ أو السياسية.

التوصيات الخاصة بجنوب إفريقيا

ظهرت إشكالية إعادة "دمج" النازحين من غير حملة الجنسية الجنوب إفريقية نتيجة هجمات مايو ٢٠٠٨ في المجتمعات التي هجّرتهم أو في المجتمعات الحضرية الفقيرة الأخرى حيث يُوصم عديمو الجنسية اجتماعيًا ويُبعدون وحيث تكون هياكل الحكومة المحلية هشة أو معرضة للاستقطاب من قبل جماعات المصالح الخاصة. غير أن الحكومة لم تقم بتطوير أية وسائل لاقتفاء أثر أو توثيق النازحين داخليًا عديمي الجنسية من أجل مراقبة أماكن تواجدهم وظروفهم؛ إذ يبقى تأثيرهم على مناطق إعادة التوطين أو "إعادة الإدماج" خفيًا مما يعيق إدارة المخاطر من حيث إمكانية زيادة النزوح. وفي هذا السياق، تبقى الاهتمامات الأمنية حول إعادة توطين النازحين داخليًا من عديمي الجنسية مقلقةً.

قد لا يسهل إنهاء التوترات الاجتماعية كتلك التي تحدث بين السكان المحليين و"الغرباء" في المناطق الحضرية الفقيرة بجنوب إفريقيا، لكن ستثبط الهياكل القيادية الموثوقة والمسؤولة والمؤهلة والملتزمة بالعدالة الدولية ودور القانون من التأثيرات الجلية كالنزوح غير السلمي. وتكون الخطوات الثلاث الهامة لتعزيز هذا النوع من السلطة هي:

- زيادة اتباع دول العالم لمنظومة العدالة وهياكل الحكم المحلي مثل اللجان المجتمعية ومنتديات السياسية

- تعزيز آليات فض الصراعات المجتمعية التي تحترم المبادئ الدستورية للحقوق العالمية والإجراءات القانونية الواجبة

- مجابهة بيئة وموقف الحصانة فيما يخص العنف العام و/أو الرهاب من الأجانب

وهذا يوعز أنه وبغرض تخفيف تأثير النزوح الداخلي، فإن تعزيز احترام القانون هو الأهم عن زيادة تطوير القانون والسياسة وهذا ينطبق ليس فقط على الوسائل الدولية ولكن على قوانين الدولة بصورة عامة حيث لا تكون الجهات غير التابعة للدولة المتولية للسلطة في المناطق التي يضعف فيها وجود الدولة منقادة في الغالب للمناقشات الخاصة بحقوق الإنسان أو الحقوق الدستورية١. وتظهر في العديد من الدول الثغرات الخطيرة بين السياسات والممارسات الخاصة بالنازحين داخليًا٢،وللسلطات من غير الدول والخصخصة الجزئية لمهام الحكومة المحلية من خلال الشبكات التي تخل بتطلعات السياسة القومية والإقليمية دورٌ في خلق مثل هذه الثغرات.

في جنوب إفريقيا، يتعرض الغرباء بصورة عامة إلى الهجمات والأخطار المرتبطة بالنزوح الداخلي في عدة صور، ولا يستوفي الأجانب الفقراء في هذا البلد - بما في ذلك اللاجئين وطالبي اللجوء - متطلبات التوثيق اللازمة (الرسمية أو غير الرسمية) عند الحصول على العمل أو المسكن أو غير ذلك من الخدمات. ولا يلجأ الكثيرون منهم، إن لم يكن جميعهم، إلى الشرطة عند وقوع الجرائم نتيجة الخوف من التهجير أو رهاب الأجانب المؤسسي. ونتيجة للوصم الاجتماعي، يكثر تعرض من لا يحملون الجنسية الجنوب إفريقية للاستقصاء من آليات العدالة السائدة في المناطق ذات التدخل الحكومي الضعيف أو المشبوه؛ لذلك يختفي الكثير منهم نسبيًا عن عيون الدولة، مما يربطهم في أذهان العامة بقضية الجرائم التي لا يمكن تعقب مرتكبيها. من ناحية أخرى، يسهل معرفة عديمي الجنسية من النازحين داخليًا وكذلك استهدافهم من قبل قاطني المجتمعات الجنوب إفريقية التي يعيشون فيها نتيجة للغة والزي والممارسات الاجتماعية والثقافية، وهذا يزيد من مخاطر الحماية الصعبة أصلا.

تساؤلات حول الثغرات في المبادئ التوجيهية

لم يكن من المعتاد الإشارة إلى النازحين الأجانب في جنوب إفريقيا على أنهم نازحين داخليًا كما لم يكن واضحاً مدى إمكانية تطبيق مبادئ الأمم المتحدة

التوجيهية حول النزوح الداخلي٣ على وضعهم مما يثير التساؤل حول إمكانية اعتبار الأجانب في جنوب إفريقيا نازحين داخليًا وفق القانون الدولي. كما تثير التجربة بعض التساؤلات الأخرى التي تخص هذه المبادئ:

تهدف المبادئ إلى تخليص النازحين داخليًا من التمييز وجعلهم سواءً أمام القانون. كيف يمكننا حماية من تتسبب أوضاعهم القانونية للهجرة في التمييز ضدهم؟

كيف يمكننا تحقيق المبادئ ٥ و ٦ (والتي تؤكد على الالتزامات القانونية للسلطات بالحماية من النزوح التعسفي) والمبدأ ٢٩ (والذي ينص على حماية الحق في الحصول الكامل والعادل على الخدمات والمشاركة في الشؤون العامة) عندما يحدث النزوح في المناطق ذات التدخل الحكومي المحدود؟ ما مدى إعاقة الحماية بالافتراض أن الدول والفاعلين الدوليين هم الجهات الأساسية عند منع والتعامل مع النزوح ؟

يُلزم المبدأ ٩ الـدول لحماية الجماعات ذات «الاستقلال الخاص... على أراضيها»، فماذا عن اللاجئين الذين لديهم اعتماد خاص على بلد اللجوء؟ بل ويعظُم تعرضهم للهجمات بسبب عيشهم في يُسر الدولة القومية التي لا يملكون أراضيها.

ما هي حـدود التركيز على مشكلات النازحين داخليًا في السياقات التي يتعرض فيها غير النازحين داخلياً إلى الأزمات أيضًا؟ في الغالب، يتنافس النازحون داخليًا مع الفقراء الحضريين غير النازحين. وبالنسبة للأجانب من النازحين داخليًا في جنوب إفريقيا فقد كـان لتلقيهم للمعاملة التفضيلية – من وجهة نظر البعض - في المناطق الفقيرة وغير المخدومة والمثقلة مخاطرة أمنية كبيرة في الماضي.

جان بيير ميساغو(jpmisago@gmail.com) وتاملين مونسون (tamlynmonson@gmail.com) هما باحثان في مبادرة سياسات وممارسات الهجرة ببرنامج دراسات الهجرة القسرية (http://www.migration.org.za) بجامعة ويت ووترز راند بجوهانسبرج.

يمكن الاطلاع على التقرير الكامل للنتائج مع التوصيات الإضافية على الإنترنت على:
http://tinyurl.com/IOMza09

١. http://www.fmreview.org/FMRpdfs/GP10/8-9.pdf
٢. http://www.fmreview.org/FMRpdfs/GP10/15-16.pdf
٣. http://www.brookings.edu/projects/idp/gp_page.aspx

التعبئة الاجتماعية في مخيمات النازحين في الباكستان

شينغا باهادور كادكا

يثير النزوح الداخلي لمن لا يتمتعون بالجنسية الجنوب إفريقية في دولة جنوب إفريقيا العديد من التساؤلات حول قدرة القانون الدولي على حماية هذه المجموعة الخاصة غير الحصينة.

لقد كان للتعبئة المجتمعية وبناء القدرات في البيئة التي عومل فيها النازحون على أنهم فاعلون لا مجرد مستقبلين دور في تحسين تقديم الخدمات وإدارتها

أدت العمليات العسكرية التي شهدتها المناطق العشائرية الخاضعة للحكم الاتحادي في شهر آب/أغسطس إلى نزوح عدد لا يستهان به من المواطنين، ومع نهاية شهر آذار/ مارس ٢٠٠٩، بلغ عدد العائلات النازحة أكثر من ثلاثة عشر الفاً (تمثل ما يزيد على ٨٦ ألف من الأفراد) تسجّلت في أحد عشر مخيماً، في حين بلغ عدد العائلات التي كانت تعيش مع العائلات المضيفة قرابة السبعين ألف عائلة ضمّت ٤٢٠ ألف فرداً.

وفي تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٨، أقيم مخيم كاشا غاري لإيواء النازحين في ضواحي بيشاور في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي، بعد أن كان ذلك المخيّم في فترة سابقة مخصصاً للاجئين الأفغان، وبحلول آذار/مـارس ٢٠٠٩ كان المخيم يستوعب حوالي ٢٦٠٠ عائلة (تضم أكثر من ١٥٥٠٠ فرد).

وبدعم من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، تولت مفوضية اللاجئين الأفغان في الاقليم الحدودي الشمالي الغربي مسؤولية إدارة وتدبير أمور المخيّم. وكانت مجموعة تنسيق المخيم وإدارته التي ضمت عدداً من مؤسسات الأمم المتحدة والشركاء المنفّذين من المنظمات الحكومية والنظراء الحكوميين، قد أمّنت تقديم الخدمات الاساسية كالصحة، والغذاء، والماء، والمأوى، والمواد غير الغذائية، والحماية في المعسكرات. كما قدمت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الأموال والدعم الفني لعمليات تنسيق المعسكر والتعبئة الاجتماعية، ونسّقت بصفتها هيئة قائدة للمجموعات العنقودية أعمال كافة مقدمي الخدمات.

يتخذ نظام الجيرغا (المجلس) أهمية محورية في الثقافة البشتونية لأبناء العشائر، وقد وُظّف هذا النظام بفعالية باستحداث اللجان القطاعية لتحقيق أهداف التعبئة الاجتماعية في المخيم. وكان مجلس الشورى الأعلى مسؤولاً عن التنسيق ما بين تلك اللجان القطاعية في المخيمات. واحتراماً للخصوصيات التي تفرضها الثقافة المحلية من حيث عدم السماح باختلاط النساء بالرجال، فقد تأسست لجان منفصلة للرجال والنساء على حد سواء لكل واحد من القطاعات. وكان لمخيم كاتشا غاري ست لجان قطاعية مختلفة تضم إدارة المياه (٨٦ لجان للرجال و٩٢ لجان للنساء) والتعليم (٣ / ٦٣) والصحة (٣/ ٨٩) والحماية (٣٠/٢) والغذاء (٠/٣) والأمن (٠/٣) يضاف إليها مجلسين للشورى للرجال فقط. وكانت نسبة مشاركة الرجال أكبر في اللجان التي كانت فيها مصالح الرجال أكبر، وبالمثل كانت مشاركة النساء أكبر في اللجان التي تمس القضايا التي تمثل فيها المرأة دوراً حيوياً كالتعليم والصحة ورفع الوعي إزاء حماية النازحين أنفسهم، وعلى وجه الخصوص المرأة والطفل.

وانصب تركيز المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وشركائها على النهج القائم على المجتمع وعلى الالتزام بتعميم مفاهيم العمر والنوع الاجتماعي والتنوع. وتطلب ذلك في بداية الأمر تدريب الشركاء المنفذين و بناء قدراتهم، وإجـراء عمليات الرصد المنتظمة وتقديم التغذية الراجعة. وتضمنت نشاطات بناء القدرات تدريب اللجان القطاعية، وعقد الاجتماعات المشتركة بين اللجان القطاعية، واجتماع التنسيق الأسبوعي، والاجتماع الشهري لمجلس الشورى الأعـلى. كما كان للمشاركة المجتمعية دور هام وفعال في ضمان ملكية النازحين للخدمات والمساعدة.

أبرز التحديات

تتمثل أبرز التحديات والمعوقات المحتملة للتعبئة الاجتماعية في المخيمات بالآتي:

- تنوع النازحين من حيث أصولهم الجغرافية، وأوضاعهم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والتي تجلت في مستويات وعيهم العام وتفاعلهم مع المحيط الخارجي ورغبتهم في المشاركة في المجموعات والعمل الجماعي
- الخلافات السابقة بين النازحين قبل النزوح وما لذلك من أثر سلبي رئيس على الجهود المبذولة في تحقيق التعبئة الاجتماعية والانسجام في المخيم.
- القيود المفروضة على النساء لأسباب ثقافية، ومحدودية مشاركة النساء في المجموعات وفي

اجتماعات المجموعات وفي التفاعل مع الرجال ومع الكوادر من الرجال. وقد وصل الأمر في بعض الحالات إلى عدم سماح الذكور للمرأة بالتفاعل مع الإناث العاملات في كوادر المخيم دون إذن مسبّق من أحد افراد العائلة من الذكور.

- المقت الثقافي الشديد لفكرة المشاركة في مثل تلك المجموعات اصلاً
- انتشار شعور بين النازحين بأنّ المنظمات غير الحكومية لا تحترم ثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم
- مصاعب ضمان التمثيل الملائم لكافة شرائح المجتمع المحلي في المجموعات
- العدالة في توزيع مواد الإغاثة: ففي البدء لم يكن بمقدور الاشخاص الأكثر حساسية النفاذ بسهولة إلى مواد الإغاثة من غذاء وغيره
- عدم توافر الفهم والخبرة الكافيين بين الشركاء المنفذين حول مختلف العوامل الخاصة بالنازحين والجوانب المتصلة بالعتبئة الاجتماعية والتنسيق مع الفاعلين الآخرين.
- عدم تقبل النازحين لفكرة استخدام المرافق (خاصة المطابخ ودورات المياه وغرف الغسيل) نتيجة عدم فهمهم لفكرة دورات المياه وغرف الغسيل المنشأة في المخيم، نظراً لاعتياد النازحين سابقاً على العيش في مجمّعات عائلية «مكتفية ذاتياً». أما بالنسبة للنساء على وجه الخصوص، فإما لم يسمح لهن بمغادرة البيئة الخصوصية التي تؤمنها لهم البيوت أو لم يكنّ راغبات بذلك اصلاً تفادياً لمخاطر التعرض للغرباء من الرجال والنساء على حد سواء.
- قصور في التخطيط في المواقع: فقد شيّدت دورات المياه وغرف الغسيل للرجال والنساء بحيث يلاصق بعضها بعضا، كما إنّ تلك المرافق لم تكن سهلة الاستعمال ولم تكن متفقة مع التقاليد والثقافة. أما وضع الستارة الفاصلة أو الجدار العازل بغرض تحقيق الخصوصية فقد زاد الأمر سوءاً. فالمرأة ممنوعة من الاتصال بالرجال خارج البيت ورغم إنّ الستائر العازلة المقامة حول المجمعات السكنية للعائلات كانت تقدم بعض الخصوصية والحماية للنساء، إلاّ أن دورات المياه كانت تقع خارج تلك النواحي ما جعلها محرمة على النساء لأسباب ثقافية. وإضافة إلى ذلك، فقد تسببت معوقات استخدام غرف الغسيل أو دورات المياه في ظهور بعض المشكلات الصحية والنفسية والأمنية.

ولمواجهة تلك التحديات، تبنّينا مجموعة من الاستراتيجيات منها على سبيل المثال بناء العلاقات الطيبة بين مقدمي الخجدات من جهة والنازحين من جهة أخرى، وتحسين التفاعل الاجتماعي، فبدأنا بمخاطبتهم جميعاً حتى الأطفال منهم بأسمائهم. كما بذلنا جهوداً متواصلة مع الكبار في المجتمع المحلي وتحديداً الرجال منهم للترويج لأهمية نهج المجموعات ودور المنظمات غير الحكومية.

أطفال من النازحين يلعبون في مخيم كاشا غاري، بيشاور، مقاطعة الحدود الشمالية الغربية، ديسمبر ٢٠٠٨.

كما تم استحداث نظام لنقل القرارات التي يتخذها مجلس الشورى الأعلى للنساء وللتفكير مجدداً في تلك القرارات من خلال احترام وجهة نظر النساء وذلك بهدف تسهيل التفاهم المتبادل بين الجميع من حيث وجهات النظر والقرارات المتخذة. وأخيراً، أُشركت المجموعات في توزيع مواد الإغاثة، وشُجّع مجلس الشورى الأعلى على المشاركة في توزيع مواد الإغاثة وتأسيس نظام عادل للتوزيع. أما المواد النادرة فقد وُزّعت من قبل أعضاء مجلس الشورى على كل خيمة.

النتائج والدروس المستفادة

يكمن القول إنّ الاستراتيجات المذكورة قد تكللت بالنجاح الذي تمثل في تحقيق إدراك أكبر لاهمية المشاركة المجتمعية، والتوزيع العادل لمواد الإغاثة مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر حساسية. ولقد بدأنا نرى تحسنات في الوضع الأمني وفي التحاق الفتيات في المدارس وفي رفع مستوى الوعي لدى ساكني الخيام واتجاهاتهم ومواقفهم إزاء النظافة والإصحاح. كما أصبح النازحون يتشاركون في حل المشكلات وكذلك في التسجّل في الخدمات وإدارتها ومعالجة الفجوات القائمة في شتى الخدمات كالماء والإصحاح والصحة.

ومن واقع خبرتنا في مخيم كاتشا غاري فقد خلصنا إلى ضرورة اتخاذ الاجرات التالية:

- بناء القدرات الملائمة لدى الشركاء المنفذين وضمان التزام الكوادر كافة ومساءلتهم
- دعم العلاقات الطيبة مع الأطفال والنساء نظراً للدور الفاعل الذي يتولونه في التعبئة الاجتماعية
- الحفاظ على مسافة ملائمة عن المجتمع المحلي لأنها تسمح في دفع المجتمع المحلي لاستخدام وتبني الأفكار الجديدة المناسبة لوضعهم الجديد. ودون وجود هذه المسافة الكافية بين المجتمع المحلي والكادر العامل على تقديم الخدمات في المخيمات لن يتقبل الجتمع المحلي الأفكار الجديدة ولا المعلومات المتشارك بها ولا نشرها من قبل الكادر.
- ضرورة ضمان فهم النازحين والمؤسسات العاملة معهم لمفهوم وعملية التعبئة الاجتماعية في المخيمات
- ضمان الفهم الكامل لمفهوم منهج المجموعات العنقودية من قبل كافة الشركاء.
- عقد الاجتماعات الدورية مع كافة الفاعلين والمجموعات الفاعلة في المجتمع المحلي لغاية مشاركة التقدم والتخطيط ومناقشة القضايا. كما تبين اعتماد فعالية تقديم الخدمات وإجارتها بشكل كبير على التنسيق فيما بين كافة الفاعلين من حكومة ومؤسسات للخدمات والشركاء المنفذين ومجموعات المجتمع المحلي وإشراك المجتمع المحلي في الوقوف على الاحتياجات وتصميم الخدمات.
- احترام تنوع الثقافات وممارسات المستفيدين

شينغا باهادور كادكا (shinghak@yahoo.com) ، مسؤولة التنمية المجتمعية السابقة لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في بيشاور، باكستان، وتعمل حاليا مديرة للبحوث لدى شركة جانا بيكاش المحدودة للاستشارات. نيبال.

مرونة في التفويض لتأمين الحماية

أندرياس كام

حرص مجلس اللاجئين الدانمركي على تعديل تفويضه أكثر من مرة ليفي بالتزاماته تجاه الرؤية التي وضعها بعدم حرمان أي نازح داخلي من الحماية ومن تقديم الحل المستدام له.

في عام ١٩٥٦، تأسس مجلس اللاجئين الدانمركي لمعالجة مهمة محددة مقتصرة على استقبال ودمج ألف وأربعمائة لاجئ هنغاري فرّوا على أعقاب الاجتياح السوفييتي لبلادهم، وحيث إنّه لم يكن من المتوقع وقتها أن تصبح الدانمارك مقصداً للاجئين، حُلّ المجلس بعد إتمام عملية اندماج اللاجئين الهنغاريين في المجتمع الدانمركي.

أما اليوم، وبعد خمسين عاماً على تأسيسه، وسّع مجلس اللاجئين الدانمركي من تفويضه، فلم يعد مقتصراً على التعامل مع وصول الأفواج الجديدة من اللاجئين إلى الدنمارك، بل أصبح يطبّق أيضاً جميع المعارف والدروس المستفادة من تجاربه السابقة في مساعدة اللاجئين إلى الدانمرك وتقديم المساعدة لكل المحتاجين للحماية في مختلف بلدان العالم التي وصل عددها اليوم ثلاثين بلداً.

ولكن، خلافاً لما كان عليه الوضع في العالم عام ١٩٥٦، تتزايد المصاعب اليوم في التمييز بين المهاجرين النظاميين وغير النظاميين، فبواعث الهجرة متعددة تختلف بحسب التغيرات المتكررة في مسارات الهجرة. ومثال هذه التغيرات أن يكتسب الشخص صفة النازح داخل بلده ثم ما يلبث أن يعبر الحدود إلى بلد آخر مجاور وبالتالي يكتسب صفة اللاجئ، ثم ينتقل إلى بلاد أخرى بصفته مهاجراً بحثاً عن فرص أفضل لكسب العيش.

والنزوح، أياً كانت أسبابه، يقود في النهاية إلى ممارسة الضغوط على حقوق النازحين، وعندما يُجرَّد الإنسان من حقوقه فإنه سيكون بأمس الحاجة إلى الحماية التي لن تقتصر على الحماية إزاء الاضطهاد (كحالة اللاجئين مثلاً) بل إنّها في الواقع قد تمتد لتشتمل على بعض الحالات الأخرى من فقدان حقوق الحياة الكريمة. ومن هنا تطور مفهوم الحماية من مجرد الحماية من الاضطهاد إلى حماية الحقوق بشكل عام. ولمّا كان مجلس اللاجئين الدانمركي أساساً منظمة حقوقية، فلم يكن من الصعب عليه إدراج مجموعات أخرى على قائمة المستفيدين من خدماته، وتعديل تفويضه مرة تلو أخرى لمواكبة ما يستجد من تطورات توجب تغطية مجالات أكثر ضمن مفهوم الحماية.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/أي دي لورينتو

مركز احتجاز اللاجئين والمهاجرين في جزيرة لامبيدوزا الإيطالية.

التركيز الوطني على الدمج

منذ البداية، أولى مجلس اللاجئين الدانمركي، مع دخول أول فوج للاجئين الهنغاريين إلى الدانمرك، اهتماماً وطنياً بعملية الدمج التي تتمثل في أحد جوانبها في تمكين اللاجئين من ممارسة حقهم على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين في الخدمات الاجتماعية الأساسية كالإسكان والتعليم والعمل. كما يُعنى الدمج، في جانب آخر، بتعزيز التسامح والترحيب من قبل المجتمع المستقبل إزاء المواطنين الجدد الذين غالباً ما يأتون بعاداتهم وتقاليدهم المغايرة عن عادات وتقاليد المجتمع المستقبل لهم.

ومع مرور السنين، ازدادت التحديات تعقيداً بارتفاع موجات المهاجرين في عصر العولمة وخاصة إلى الدانمرك. ومن هذه التعقيدات وجود قواسم مشتركة بين المهاجرين من البلدان النامية واللاجئين، خاصةً حاجة كلا الفئتين إلى الدمج والدعم، يضاف إلى ذلك أنّ المجتمع المستقبِل لا يميّز في الغالب بين المهاجرين واللاجئين. ومن هنا، فقد أصبحت عمليتا دمج وقبول اللاجئين مرهونتين بدمج كافة المواطنين الجدد في المجتمع، من مهاجرين ولاجئين على حد سواء. فلا غرابة إذن أن وسّع مجلس اللاجئين الدانمركي من مهامه بالضرورة ليضم السعي لإنجاح اندماج جماعات المهاجرين الأخرى بالإضافة إلى اللاجئين.

وهكذا، توسّع مجلس اللاجئين الدانمركي في شريحة الفئات المستهدفة التي أصبحت تضم أيضاً عمال البلدان الأخرى في الاتحاد الأوروبي ليستفيدوا من الخدمات التي يقدمها بما فيها تعليم اللغة، والتحسيس الاجتماعي والثقافي، ومساعدة العائلات الحسَّاسة وتقديم خدمات الترجمة الفورية. كما يعمل المجلس بانتظام على تكييف تفويضه بما يمكّن من شمول المهاجرين غير النظاميين، والزائرين المساعدين، وغيرهم ممن هو بحاجة إلى المساعدة والمشورة بشأن وضعه القانوني وخياراته في الدانمرك.

اللاجئون والنازحون والمهاجرون غير النظاميون

تشكل معظم حالات النزوح في عالم اليوم الأشخاص الذين ينزحون داخلياً في بلادهم، ولهذا السبب وَجَدَت منظمات اللاجئين كمجلس اللاجئين الدانمركي ضرورة في توسيع مظلة تفويضها لتغطي النازحين الداخليين أيضاً. ومع اختلاف أسباب النزوح (خلاف الاضطهاد) كالفقر، وسوء الأحوال المعيشية، التي تجبر أعداداً متزايدة من

الناس على الرحيل، كان لا بد من إجراء توسعات أخرى لتلك المظلة. وحيث إنّه ليس من الممكن دائما لهؤلاء الناس أن يحصلوا على التأشيرة أو حتى على وثائق السفر لتسهيل سفرهم للبلدان الأخرى، ينتهي المطاف بغالبيتهم بأن يصبحوا ما يعرف باللاجئين غير النظاميين.

يقع معظم اللاجئين غير النظاميين في العالم في المنطقة الرمادية، ولا يعرفون الخروج منها. ورغم احتمال قبول المجتمع بهم كعمالة رخيصة، يبقى وضعهم في البلاد المهاجرين إليها غير قانوني محرومين بذلك من حقوق التعليم، والرعاية الصحية، وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأساسية. وبفقدانهم لحقوقهم القانونية، تصبح حقوقهم الإنسانية عرضة للانتهاك، ويُخشَى عليهم الوقوع ضحية الاتجار بالأشخاص، وتهريب البشر، والمعاملة غير الإنسانية، بل قد يصل الأمر إلى فقدانهم حياتهم. وهناك العديد من التقارير حول حالات الإساءة والمعاناة التي يعاني منها هؤلاء المهاجرون، وتصدر تلك التقارير بانتظام لتوثّق الموجات المهاجرة منها بين غرب أفريقيا وجزر الكناري، أو القرن الأفريقي ودول الخليج العربي، أو بين أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية على سبيل المثال.

إنّ فقدان المهاجرين غير النظاميين لحقوقهم نتيجة وضعهم غير القانوني يفرض الحاجة لتقديم الحماية للحقوق الأساسية لكل فرد منهم. ولهذا يتعامل مجلس اللاجئين الدانمركي مع مجموعات الأشخاص الذين يعدون غير نظاميين كالأشخاص الذين رفضت طلباتهم بحق اللجوء.

مآزق وتحديات

رغم قرار مجلس اللاجئين الدانمركي الواضح والملائم بتوسيع تفويضه ليغطي مزيداً من الفئات الجديدة المستهدفة، ما زال عليه مواجهة التحديات الماثلة أمامه في مساعدة المجموعات الجديدة من المستفيدين، منها على سبيل المثال أنّ توفير المساعدة للنازحين تتطلب من المجلس ممارسة الدبلوماسية الإنسانية، ما دفعه إلى بذل الجهود للتصدي لمختلف التحديات عن طريق التركيز على شفافية العمل، وضمان إشراك النازحين، والبقاء دائماً على اتصال مباشر مع السلطات والحكومات بخصوص رسالة المجلس الإنسانية.

لكنّ التعقيدات التي تفرضها أنماط الهجرة الجديدة قد ساهمت في زيادة درجة الكراهية في العديد من الدول المستقبلة. وعلى مدى خمسين عاماً، سيزداد تأثير التغيرات المناخية على العديد من الأشخاص في دول العالم النامي، وسيكون رد فعل الكثير منهم بطبيعة الحال الهجرة بحثاً عن فرص بديلة في أماكن أخرى في العالم. وقد يكون يقود ذلك إلى موجات نزوح جديدة تحتّم على مجلس اللاجئين الدانمركي الاستمرار في ممارسته للمرونة في تفسيراته للحقوق وتفويضه على حد سواء.

أندرياس كام (Andreas.Kamm@drc.dk) هو الأمين العام لمجلس اللاجئين الدانمركي (http://www.drc.dk).

إغلاق مخيمات النازحين داخليًا واللامساواة الجنسانية في تيمور الشرقية

فيليس فيرغسون

أصبح هدف المساعدة الإنسانية في تيمور الشرقية خلال سلسلة الأزمات في الفترة ما بين ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨ مركزًا على غلق مخيم النازحين داخليًا والمساعدة في عودتهم إلى مجتمعاتهم أو لأوضاع معيشية بديلة.

شهدت الفترة ما بين العامين ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، نزوح أكثر من ١٥٠ ألف شخص إلى ما يزيد عن ٦٥ مخيمًا للنازحين داخليًا والملاجئ الانتقالية. وخلال هذه الفترة، كان هناك ارتفاع في عدد حالات العنف المنزلي والجنسي والجنساني لأسباب تتعلق بتغيُر العلاقات الاجتماعية والتفكك الأسري وتدمير الثقة والصعوبات الاقتصادية، كذلك عاني النازحون داخليًا من ضياع الممتلكات والسكن والتشتت وغياب الأمن والتهديدات بالعنف وتدهور الصحة. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، أُغلقت آخر المخيمات والملاجئ الانتقالية، لكن توضح دراسة حديثة للبنك الدولي حول ديلي، وهي عاصمة تيمور الشرقية، مستويات العنف المستمرة مع ذكر أكثر من ٤٠٪ من النازحين الداخليين العائدين والمقيمين بأحد أحياء المدينة أنهم لا يزالون يلاقون الصراعات ولم يكن غلق المخيم حلاً.

غلق مخيمات النازحين داخليًا واللا مساواة والعنف الجنسانيين

تم الإبلاغ عن حالات الجنس القسري والاعتداءات الجنسية والاغتصاب في الشهور الأولى من حياة النازحين داخليًا عام ٢٠٠٦ كما كانت هناك حالات حمل «غير مرغوب فيه» جراء هذه الحوادث التي كان البعض منها تعبيرًا عن الإحباط الذكوري نتيجة للخسارة والنزوح وعدم اليقين وغالبًا ما يضاعف التعاطي الزائد للكحول من هذا الإحباط. هذه هي حالات العنف المنزلي والتي تضمنت في بعض الأحيان غشيان المحارم، وأُوردت مخاوف النساء النازحات داخليًا حول العوامل المادية المساهمة مثل نقص وجود الكهرباء ليلاً وانعدام الأمن في المخيم مع نقص الأمن بصورة عامة، فكانت هناك محاولات لحل هذه المشكلات على الرغم من أنه لا يمكن القيام بالكثير حيال نقص الخصوصية في الخيم التي تضم عائلتين.

وقد بذلت لجان المرأة التي تشكلت في بعض المخيمات – بدعم من شبكة المرأة التيمورية١ – الكثير لتغيير السياسات والخطط من التفاعلية إلى الاستباقية واستخدمت الحملات الإعلامية اللاحقة حول العنف المنزلي والجنسي والجنساني والإتجار الملصقات والعروض المسرحية والبرامج الإذاعية في المخيمات والتي كان لها دورٌ هامٌ في تقليل حوادث العنف. كذلك عززت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ومنظمات المجتمع المدني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة من جميع هذه الاستراتيجيات.

غالبًا ما يحدث التفكك الأسري الفعلي كنتيجة للحياة في المخيمات إذ تضطر الأمهات وأطفالهن الصغار للعيش في أحد المخيمات في حين يعيش أطفالهن الكبار طلاب المدارس الإبتدائية أو ما قبل الثانوية أوالثانوية في مخيم أخر قريب من مدارسهم ويكون الأب في مخيم ثالث أو في المناطق الريفية خارج العاصمة ليتحرك بين منزل الأسرة السابق المتضرر أو المحطم وبين أفراد الأسرة الأخرين في المخيمات التي نزحوا داخليًا إليها كل حسب موضعه. وقد أُوردت أيضًا الزيادة في تعدد الزوجات.

هذا التفرق بين أفراد الأسرة إلى جانب غلق العديد من المدارس في ديلي لفترات زمنية طويلة في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ كانت نتيجته تفكك الحياة الأسرية وتمزق عُرى الأسس الراسخة وأنماط الدراسة والعمل. حتى مع إعادة فتح المدارس لم تكن هناك إمكانية استمرار الدراسة نتيجة لارتفاع تكاليفها.

أما عن بعض حالات الحمل «غير المرغوب فيه» في مخيمات النازحين داخليًا فقد نتج عن العلاقات الجنسية بين التصاحب في تلك الظروف غير العادية أو الاستثنائية لحياة المخيم. هذه العلاقات لم تكن شائعة من قبل بسبب

العائدون يغادرون مخيم النازحين في ديلي.

الضغوط التقليدية والقيم التي يتبعها الآباء والجيران والمجتمع في الأوقات «العادية». وفي مخيمات النازحين داخليًا، تشكلت هذه الصداقات الجديدة بصورة طبيعية بعد العزلة وغياب بيئة المعيشة الطبيعية مما يمثل تحديًا خاصًا لأمهات وآباء المراهقين وصغار الفتيات فقد حدث الحمل مع بعض الفتيات التي لديها طفل ثم كان هناك الحمل الثاني غير مرغوب فيه عند تركهن المخيمات.

وقد كان لذلك العديد من النتائج الاجتماعية لكل الأطراف المعنية، ففي العديد من الحالات، يدعي الفتى وأسرته أنه لا يزال صغيرًا على الزواج ولا يمكنه تحمل مسؤولية الشابة الصغيرة وطفلها/ أطفالها في حين ينكر البعض الأبوة فلا تملك الفتاة وأسرتها من الخيارات إلا أقساها. ومع تقديم برنامج مراقبة النظام القضائي، وهو منظمة غير حكومية بتيمور الشرقية، النصيحة القانونية والدعم كي تُحال القضية للمحاكمة إلا أن الإجراءات القضائية بطئية نتيجة لتراكم القضايا والنتيجة المحتملة غير مضمونة فهذا إذن احتمال صعب، بل قد يكون ذلك مستحيلاً من ناحية الدعم والتمويل حيث ستعاني أسرة الفتاة الخسارة أي احتمال ضياع مهر العروس الذي يُدفع غالبًا لأسرة العروس لكنه قد يضيع الآن ما لم يوافق الشاب وأسرته عبر أشكال الوساطة التقليدية على دفعه.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك العديد من الفتيات اللاتي لم يكملن تعليمهن وليست لديهن أي مهارات – كنتيجة جزئية للأزمة – ونتيجة للمسؤولية التي يتخذنها على عاتقهن تجاه أطفالهن، تصعب إمكانية إكمال تعليمهن وتدريبهن فيعدن إلى أسرهن الأساسية مع أطفالهن المعالين ليمثلن عبئًا إضافيًا على عوائلهن مع ندرة الموارد وغلق مخيمات اللاجئين. فأين تذهبن وما الذي يفعلنه للإعالة؟ فيتجه البعض منهن لممارسة الدعارة.

مدفوعات الحكومة للعائدين من النازحين داخليًا

مع إغلاق مخيمات النازحين داخليًا،يطالب أصحاب الأكشاك بسداد الديون وقد تقدمت لطلب السلفيات العديد من النازحات داخليًا من أجل ضروريات الحياة البسيطة وفي بعض الحالات وكنتيجة لتكبدهن الديون لفترة تزيد عن الثلاث سنوات يصير مبلغ الدين كبيرًا. وللنساء أسبابهن للخوف من إبلاغ أصحاب الأكشاك أزواجهن وشركائهن بحجم مبالغ هذه الديون وهم لا يعلمون عن الأمر شيئ إذ افترض وأملن أن يستخدمن جزء من حزم مساعدات العودة التي تقدمها الحكومة لاستيفاء هذه الديون.

هذا الموقف الذي يأتي على رأس الشكوك الأخرى لغلق مخيمات النازحين داخليًا يزيد من أحاسيس الإحباط والضعف لدى الرجال النازحين داخليًا وقد غذت ثقافة الاعتمادية في حياة المخيمات التأثير المدمر لعدم الثقة الجنسانية الأسرية التي بقيت غير محسومة، وكثيرًا ما يصاحب هذا الاستياء أفراد الأسرة عندما إعادة توطينهم. وبصورة عامة، لم تتلق النساء حزم مساعدات العودة لاستعمالها في سداد الديون أو مساعدتهن وأطفالهن في إعادة التوطين بعد ترك المخيمات.

فقد كان الرجال الذين يترأسون الأسرة هم الذين يتلقون المساعدات التي قدمتها الحكومة للنازحين داخليًا العائدين بعد إعادة التحقق من مستوى الدمار الذي لحق بالمنازل السابقة. ومع سهولة وصول الرجال للأموال، إزدادت حالات تعدد الزوجات مما أدي إلى ضعف العلاقات الأسرية وغياب الثقة ورفض الرجال تحمل مسؤوليات الأسرة بل ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى هجر الزوجات والأطفال. ولم يكن هناك ما يوقفهم، فتضاعف عدد حالات اختفاء الرجال مع تلك الأموال مما حمّل خدمات الدولة عبئًا أخر.

كذلك انعكست الزيادة الحادة في القوة الشرائية للرجال في اقتناء هذا العدد الكبير من السيارات والتي استخدمت كسيارات أجرة ودراجات نارية والدليل على ذلك هو أزمات السير الحادة والاختناقات المرورية في ديلي. أيضًا ازدادت بصورة ملحوظة مناقرة الديكة والمقامرة وتعاطي الكحول وغيرها من أنشطة وقت الفراغ الجنسانية وزادت حوادث العنف الأسري. وتستمر النساء في العديد من هذه الحالات المرتبطة بالعنف في الإبلاغ عن المشاجرات من أجل الوصول للمال واستخدامه، ونتيجة لعدم استخدام المبالغ المالية في الحماية فقد يحدث التشرد مما يخلق المزيد من التوترات الجنسانية والصعوبات خاصة بالنسبة للنساء والأطفال.

وفي الأحياء الشرقية، أُودعت مبالغ إعادة التوطين في البنوك لكن لم تكن هناك إمكانية للنساء أن يكن أصحاب حسابات مشتركة أو منفردة في حالات الأسر التي تعيلها النساء وهذا يمثل لا مساواة جنسانية للنساء كزوجات والنساء اللاتي يترأسن الأسر والجدات اللاتي يتولين مسؤولية الفتيات المعيلات وأبنائهن أو حالات الحمل غير المرغوب فيه. تمت مناقشة الحاجة للتساوي الجنساني في أموال إعادة التوطين إلا أنها لم تصبح جزءًا من خطط الحكومة وسياسات صنع القرار.

وتستمر حالات العنف المنزلي والجنساني في الزيادة في تيمور الشرقية نتيجة لانعدام الأمن المادي والاقتصادي والبطالة والتفكك الأسري والمراحل المستمرة للاضطرابات السكنية نتيجة للهجرة والهجرة القسرية. ويجاهد مقدمو الخدمة وجماعات الدعم لتوفير الدعم للنساء والأطفال الذين يعانون من العنف المنزلي والجنساني لكن تنقص الموارد الإنسانية والمالية واستمرارية العاملين والخدمات المقدمة والدعوة الفعالة، وعلى الرغم من وجود التمويل للانتقال من مخيمات النازحين داخليًا فقد أثرت الأزمة المالية العالمية بشدة على قدرة المانحين للاستمرار في تقديم المساعدة بالدعم وإنه لتحدٍ مستمر لتأمين التمويل على المدى البعيد لجعل التوعية مستدامة خاصة لتوسيع ورصد هذه الخدمات اللازمة في كل من العاصمة وجميع المقاطعات الثلاث عشرة، لكن يستمر التمويل في التضاؤل وتستمر أهميته في الزيادة.

تعمل فيليس فيرغسون (phyllis.ferguson@sant.ox.ac.uk) في تيمور الشرقية منذ العام ٢٠٠٣ مع جماعات دعم حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية/ المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والحكومة. تم اقتباس هذا المقال من دراستها الأوسع حول العنف الجنساني في تيمور الشرقية.

١. شبكة المرأة التيمورية وهي شبكة مظلية من ١٧ منظمة وطنية، تأسست عام ٢٠٠١ كنتيجة مباشرة للمناقشات في المؤتمر الوطني الأول للمرأة عام ٢٠٠٠ لتعزيز المساواة الجنسانية وحقوق المرأة ولدعم المرأة في التنمية.

تمزق الأواصر الأسرية في بوغوتا

أوفيليا ريستريبو فيليز أمابرو هيرناندز بيلو

لا تقتصر آثار النزوح القسري على تشتت العائلات واستئصال العلاقات الأسرية فحسب بل إنّ النزوح يمزق الإطار العام للمعتقدات، والهويات، وروتين الحياة اليومية، والعلاقات، والنسيج الاجتماعي، ويقود إلى الانهيار الجسدي والعاطفي والنفسي.

في دراسة أُعدّت حول مجتمعات النازحين في بوغوتا، توصل الباحثان إلى أنّ للنزوح تداعيات كبيرة على العائلة الكولومبية[1]، فقد وجدت الدراسة أنّ النزوح يصاحبه مقتل بعض أفراد الأسرة خاصة من البالغين والشباب، أو اختفاؤهم، أو إجبارهم على الهرب، أو التحاقهم في صفوف المقاتلين، ما يقود، حسب الدراسة، إلى انهيار ٤٧٪ من العائلات المقيمة في بوغوتا، وانخفاض معدل عدد أفراد الأسرة من ٦,٢ قبل النزوح إلى ٥,٢ بعده.

يشكل قرابة ٧٧٪ من هؤلاء النازحين مجتمعاً من أصول ريفية تقليدية يغلب على عائلاتها الطابع الأبوي. ويلاحظ أنّ الانهيار الأسري يعزز بروز بعض الأنماط الأسرية ويضعف بعضها الآخر، وهكذا ظهرت أشكال جديدة للعائلة كتلك التي تقوم عليها الأنثى غير المتزوجة والتي تضم أطفالاً في الفئة العمرية ما دون الثامنة عشر. وهناك أيضاً أنماط أسرية أخرى ظهرت إثرَ لم شمل الأفراد فيها، وهناك البيوت التي يعيش فيها الأطفال مع أقارب لهم عدا والديهم أو حتى مع أقارب آخرين لا يرتبطون بهم بأواصر الدم.

لقد تبين من خلال الدراسة أنّ ٥٠٪ من العائلات النازحة كانت نواتها البنيوية سليمة مقارنة بـ٦٠٪ منها في الفئات السكانية غير النازحة والمقيمة في نفس الحي أو مكان الاستضافة. كما كان هناك ٣٧٪ من العائلات التي تقوم عليها الإناث بين النازحين مقارنة بـ٤٠٪ في مجتمع السكان المضيف. أما نسبة العائلات التي تضم أطفالاً يعتني بهم الأب فقط فهي ٩,٢٪ في العائلات النازحة مقارنة بـ ٦,٥٪ في العائلات المضيفة. وبالنسبة للعائلات النازحة التي تقوم عليها الإناث غير المتزوجات فقد كانت ١٧٪ مقارنة بـ ١٠٪ في المجتمع المضيف.

وتواجه العائلات تغيّرات مفاجئة وتحدّيات جديدة، فضعف النسيج الاجتماعي لبيئة النازحين الحضرية الجديدة يوجد أوضاعاً غير مستقرة تجعل معظمهم يعيشون في ظروف من الاكتظاظ، عدا عن أنّ المصاعب والانشقاقات الأسرية التي يواجهها النازحون تجبر بعض الأزواج على الانفصال عن أسرهم وهجر أطفالهم. ويتضح أثر ذلك جليّاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار توزيع الأدوار في العائلة العادية التقليدية حيث يكون تركيز المرأة على الإنجاب وتقديم الرعاية والتعليم لأطفالهن وإدماجهم اجتماعياً في حين يتولى الرجل دور الإنتاج والقيامة على عائلته.

أما النزوح فيتسبب في تغيير هذه الأدوار، حيث تُجبَرُ المرأة على تولّي دور القيامة على الأسرة نتيجة التحديات المفروضة عليها وغياب الفرص أمام شريك حياتها إن بقي معها أصلاً، أو في غياب الأب نتيجة الهجر أو الموت أو الاختفاء. وهكذا، تبحث المرأة عن أعمالٍ خارج الأسرة لا تنافي أدوارها التقليدية كأنثى كالعناية بالأطفال، وتنظيف البيوت، وإعداد الطعام. أما الرجال فمعظمهم من المزارعين الذين لم يسبق أن تلقّوا تعليماً جيداً، والذين لا يتقنون صنعة سوى العمل في الأرض، ومن البديهي أنّ هذه المهارة لا تحتاجها المدينة الحضرية بطبيعة الحال.

ولذلك، تشعر المرأة أنّ درجة إبلائها الاهتمام اللازم لأطفالها وزوجها قد انخفضت بشكل كبير وأنّ غيابها عن البيت نتيجة العمل قد بدأ يتسبب في ظهور المشكلات الزوجية التي تترك أثراً سيئاً على نمو أطفالها. وترى النساء الخاضعات للدراسة أنّ غيابهن عن البيت من أجل العمل يفرض عليهن قدراً جسيماً من العبء والمسؤولية، ويفقدهن احترامهن لأنفسهن، ويؤثر على سلطتهن، ويضفي عليهن الشعور بالذنب لعدم التمكن من الوفاء بالتزاماتهن وواجباتهن الأسرية.

"تـزداد معاناة المـرأة بغياب زوجها لأنّ ذلك يفرض عليها أن تكون هي الأب والأم وكل شيء في الأسرة... نعم، معظمنا معشر النساء نُتركَ لنتحمل العبء الكبير وحدنا" (عن ورشة حول المرأة النازحة، بوغوتا، تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥)

كما تقع عددٌ من النساء البالغات والمراهقات ضحية للاكتئاب.

"لو كان بجانبك زوجك، لساعدك على تخطي الصعاب، أما أن تكوني وحدك فسرعان ما ستصابين بالاكتئاب من كل شيء، شئت أم أبيت. فغالباً ما تشعرين بنفسك وحيدة دون رفيق يقدم لك المساندة والحنان. وسوف يدفعك كل شيء حولك للبكاء، وستصبحين حسَّاسة وحزينة وعصبية وستفقدين الرغبة بفعل أي شيء. عندها تبدأ المشكلات الحقيقية وتستمر ومِل الناس منك ويتركونك وحيدة" (عن ورشة عمل حول النساء النازحات، حَيْ نويفا إسبيرانزا، رفائيل يوربي، بوغوتا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)

عندما يفقد الرجل دوره في رعاية الأسرة، ينتابه شعور بأنه ما عاد له دور أبوي أو زوجي في الأسرة، وقد يقوده ذلك إلى صراع حول هويته نفسها ثم ما يلبث أن يفقد احترامه لنفسه. وفي أغلب هذه الحالات، يصل الأمر بالرجل إلى هجران أسرته أو التعبير عن مشاعره بطريقة عنيفة إزاءها.

"بعد النزوح، تتقطع السبل بالعديد من الرجال فلا يجدون مخرجاً من أزمتهم ولا يجدون عملاً ولا يجدون شيئاً يقدمونه لأطفالهم الذين يتضورون جوعاً. وبالتالي، يلجؤون إلى اقصر الطرق: الهروب، تاركين الهَمّ الأكبر للأم المسكينة التي لا يطاوعها قلبها على هجران أطفالها والتخلي عنهم" (ورشة عمل حول النساء النازحات، تشوداد بوليفار، بوغوتا، تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٥)

أما بالنسبة للأطفال، فهم، قبل النزوح، يمثّلون دوراً حيوياً في العائلة، لكن العديد منهم بعد النزوح للمدينة يتخلون عن الكثير من مسؤولياتهم بحثاً عن نوع من الاستقلالية والبعد عن الروابط الأسرية والسلطة العائلية، ويسعون لإقامة العلاقات مع أفراد الفئات العمرية المتقاربة منهم. بل يذهب البعض منهم إلى لاعتقاد بأنهم سيحققون الدمج الاجتماعي في البيئة الجديدة من خلال الانضمام إلى العصابات الإجرامية المسلحة في المناطق الحضرية.

"عندما بدأ النزاع، بدأ الأطفال بتغيير طرق تفاعلهم وعبروا عن ذلك من خلال الألعاب التي كانوا يلعبونها وطريقة سلوكهم معنا نحن آبائهم وأمهاتهم. فأصبحوا أكثر عدائية ولم يعودوا يحترموننا." (ورشة عمل حول النساء النازحات، تشوداد بوليفار، بوغوتا، تموز/يوليو ٢٠٠٥)

وتتضاعف هذه التغيرات بوجود عوامل أخرى منها: انخفاض مستوى الحماية الأسرية نتيجة هجران الأب أو الأم للعائلة، والحزن المكبوت نتيجة فقدان الأحبة، وغياب الفرص، وانحجابهم كجيل ضائع، وتأثير المجموعات المناظرة عليهم. وجميع تلك العوامل كافة ترفع من مستويات الحساسية وتولّد المشكلات التي كانت نادرة أو غير موجودة كالدعارة، وإدمان المخدرات، والكحول، والحمل غير المرغوب به للنساء، وانتشار الأمراض المنقولة عن طريق الجنس.

ونتيجة لما ذُكِر، تغير الانشقاقات الأسرية وسوء الأحوال المعيشية الناتجة عن النزوح القسري من تصاريف العائلة وهيكلها. فمع انخفاض معدل أفراد بعض الأسر، وتمزق بعضها الآخر وترك النساء وحدهن لتربية الأطفال، تنشأ بنى أسرية جديدة لم تكن موجودة من قبل، وتصبح النساء والأطفال أيضاً معرضين لمستوى أعلى من الحساسية، وتواجه العائلات النازحة حياة في منتهى الفقر.

أوليفا ريستريبو فيليز باحثة في كلية الطب وبريدها: (orestrep@javeriana.edu.co)

أمابرو هيرناندز بيلو (ahernand@javeriana.edu.co)أستاذ في كلية العلوم الاقتصادية والإدارية. وكلا الباحثين يعملان في جامعة خفيريانا البابوية، بوغوتا، كولومبيا.

١. يستند هذا التقرير إلى النتائج التي توصلت إليها دراسة أعدت عام ٢٠٠٥ حول الحماية الاجتماعية، والصحة، والنزوح القسري في بوغوتا. أعدت الدراسة بالتعاون ما بين جامعة خفيريانا ومكتب الصحة الإقليمي ومؤسسة التركيز على المهاجرين، بتمويل من مركز البحوث الإنمائية الدولية-كندا.

بين الحياة والموت: الفصل بين الأهل اللاجئين في المملكة المتحدة وأبنائهم

رودا مادزيفا

كانت الدراسات التي أجريت على المهاجرين الزيمبابويين في المملكة المتحدة قد سلطت الضوء على المعاناة التي يتسبب فيها نظام هجرة يضع على رأس أولوياته تشديد رقابته على حركات الهجرة على حساب التزاماته الإنسانية.

في ظل المستويات غير المسبوقة من القمع السياسي المقترنة بالتدهور الاقتصادي، صار الكثير من النساء والرجال الزيمبابويين يرون في الهجرة السبيل الوحيد للحفاظ على حياة أسرهم والفرار من الاضطهاد والتعذيب. وتأتي فرص الهجرة القانونية والسريعة والآمنة واليسيرة مالياً محدودة بشكل دعا الكثير من الآباء لاتخاذ قراراهم الصعب بالهجرة وحدهم في البداية، مع العزم على انتهاز أول فرصة تسنح لهم لجلب أبناءهم للحاق بهم هناك. ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فالسياسات الحاكمة للهجرة في البلدان التي فروا إليها تجعل فترة انفصالهم عن أبناءهم تطول وتمعن في الطول بشكل يعاكس تماماً تصوراتهم في البداية، بل وقد تحكم على هذا الانفصال بأن يستمر للأبد.

حالة من الضياع

تعكس المقابلات الشخصية التي أجريت مع ١٨ أباً وأماً من الزيمبابويين الذين أجبروا على العيش بعيداً عن أبناءهم الأسباب التي دعتهم للفرار والآلام النفسية التي سببها هذا الانفصال. وفي بعض هذه الحالات، كان طالبوا اللجوء قد تعرضوا لتهديدات بالقتل و/أو عانوا من أعمال عنف خطرة جعلت من حماية أنفسهم من خلال الوصول إلى المملكة المتحدة ثم المطالبة باللجوء هناك على رأس أولوياتهم. وكانت هناك حالات أخرى إما أنهم لم تر الظروف في بلادهم آمنة بما يكفي للسفر بصحبة أبناءهم أو لم تتوفر لهم الإمكانيات المالية اللازمة لاستقدام أبناءهم معها عندما جاءوا للبلاد في أول مرة.

وبمجرد أن وطأت أقدامهم الأراضي البريطانية، وجد هؤلاء أنفسهم نهباً لنظام للهجرة واللجوء يحمل كل معاني التسويف والبغضاء، وهو ما جعل آمالهم في أن يلتم شمل أسرهم مرة أخرى تتحطم بلا رحمة. ولا يُمنح أحد الحق في استقدام أسرته إلا من يخرج من هذه المعمعة مسلحاً بمستندات تثبت وضعيته كلاجئ- ولكن الفوز بهذه المنحة على أساس من حقوق الإنسان القانونية عملية تتسم بالطول والصعوبة الشديدين لسوء الحظ.

وعن هذا تتحدث إحدى الأرامل والتي كانت قد ارتحلت تاركة ابنتاها في زيمبابوي، وتقول: "لقد رُفض طلبي للجوء – يقولون أنه يفتقد المصداقية. وقد استأنفت الطلب ولكن... رفضوا طلبي مرة أخرى. وقد كتبت مؤخراً طلباً جديداً. وقد مضى على مكوثي هناك ثمانية أعوام، وأنا كما تروني الآن، لا يزال يتعرض طلبي للرفض، فلا أستطيع الذهاب إلى زيمبابوي لزيارة أبنائي أو إحضارهم هنا".

كما تحدثت إحدى النساء – وهي أم لثلاثة أطفال - فقالت:"قوبل طلبي الأول للجوء بالرفض... وكان السبب أنني لم أتقدم لطلب اللجوء عند وصولي، ولكني لم أكن أعلم شيئاً عن ذلك... كما قالوا لي أنني لم أرفق أدلة كافية تفيد دعمي لحزب المعارضة.. لم أكن عضوة في حزب المعارضة، ولكن كوني معلمة في زيمبابوي جعلني أعاني أشكال من الإرهاب والتهديد ... وقد تقدمت بطلبي الثاني مباشرة بعد مقتل زوجي

بقنبلة مولوتوف في زيمبابوي. وقد ظننت أنهم سيتعاملون مع طلبي بسرعة واهتمام بعد أن أشرت في الطلب إلى أنه لا يوجد من يعتني بأطفالي في الوقت الحاضر.. ولكنهم قالوا لي "لقد تركتِ أطفالكِ طوعاً" وطلبوا مني شيئاً إضافياً يثبت وفاة زوجي. وحتى الآن لا أزال في انتظار قرارهم..".

مثال آخر على معاناة طالبي اللجوء نجده في رودو، وهي امرأة في السابعة والثلاثين من عمرها وكانت تعمل معلمة في إحدى المدارس الريفية في زيمبابوي وسبق لها أن تعرضت أكثر من مرة للتحرش والإرهاب من قبل المحاربين هناك، كما كانت شاهدة على حوادث اغتصاب لنساء أخريات على أيديهم، وتحكي عن ذلك وتقول "أعدت مؤخراً تقديم طلب للجوء، ولكن محاميّ أخبرني بأن مثل هذه الطلبات تستغرق من ثلاثة إلى أربعة أعوام للنظر والبت فيها، وذلك لأن قوائم وزارة الداخلية البريطانية مليئة عن آخرها بحالات أخرى مماثلة تنتظر البت بشأنها هي الأخرى. وقد دمر هذا الموقف حياة ابنتي... فمنذ وفاة زوجي ... لم أستطع الذهاب للبقاء مع ابنتي ... لقد تركني زوجي للأبد وها هي ابنتي تصارع الحياة وحدها".

الانفصال والتمزق

عندما رحل المهاجرون من زيمبابوي، تركوا أبناءهم في رعاية أفراد أسرهم وأصدقائهم جرياً على العادات الأفريقية التقليدية في العناية بأبناء الأقارب. إلا أن المناخ الاقتصادي الراهن في زيمبابوي لا يسمح بالركون والاطمئنان إلى أمثال هذه التحضيرات وحدها، وهو ما تؤيده إشارة اللاجئين في المقابلات التي أجريت معهم إلى فقدانهم الثقة فيمن وضعوا في أيديهم مهمة العناية بأبنائهم مع طول مدة الانفصال، والتي ولا شك تؤدي بالأطفال للتقلب في حضانة أكثر من فرد وشخص، وذلك أحياناً بدون موافقة الآباء الغائبين.

وقد عبرت إحدى اللاجئات عن ذلك بقولها أنها تركت ابنتها في رعاية أختها، ولكن الوضع اختلف بعد سنتين، و "اضطرت أمي لحضانة ابنتي ... ثم اتصل بي زوجي السابق في أحد الأيام .. وقال لي أن أمي لم تكن تعتني بابنتنا بشكل جيد .. وقال أنه أخذ الطفلة من أمي. والآن ماذا يمكنك أن تفعل عندما تكون بعيداً عن أبناءك بهذا الشكل؟ كيف لي أن أمنعه في الوقت الذي لا يمكنك فيه أن تعتني فيه أنت نفسك بأطفالك؟"

وفي حالات أخرى، كانت وفاة الحاضن هي السبب الذي يؤدي لانتقال الأبناء. وقد تحدثت تيندي عن سلسلة من المآسي المثيرة للشفقة على مدار الأعوام السبع الماضية من انفصالها عن أبناءها وقالت: "توفي زوجي بعد عام واحد من مغادرتي ... وقد ظل أطفالي في منزل الأسرة مع إحدى الخادمات التي كانت إحدى القريبات لنا ولكنها ماتت أيضاً بعد ستة أشهر. ثم انتقل أطفالي بعدها إلى منزل أمي.. ولكن أمي ماتت بعد ستة أشهر فقط. وقد واصلوا العيش مع أبي... ولكنه مات أيضاً بعد عام. ثم أخذتهم إحدى إخواتي .. لتموت هي الأخرى بعد أربعة أشهر. وقد قرر أقاربي عدم أخذ أطفالي.. ومن ساعتها بدأ ابناي، ويبلغان من العمر ١٥ و ١٧ سنة، العيش اعتماداً على أنفسهم".

كان اللاجئون في الحالات السابقة لا يملكون الحول والقوة للتدخل، حتى وهم على يقين من أن أطفالهم يعانون من سوء المعاملة أو الإهمال الجسيم على أيدي حاضنيهم. وتحكي ماري- وهي أم وحيدة في السابعة والثلاثين من عمرها وتخشى من تعرض ابنتها للاغتصاب والاضطرار للعمل في الدعارة – عن تجربتها فتقول: "إن ما أعلمه يقيناً الآن هو أن ابنتي لا تجد أحداً يحبها أو يرعاها... لقد تملكني فزع شديد عندما همست لي منذ ثلاثة أشهر على الهاتف 'أمي، إنني أفكر في الانتحار'.. إنها لا تحصل على المساندة التي تحتاجها كفتاة صغيرة. إنها لا تحصل على أي شكل من أشكل المساندة العاطفية على الإطلاق ... إنها تحتاج لصدر يحتويها، وهي لا تجده في أي مكان، بل تجد بدلاً منه الشتائم والألفاظ النابية من الأشخاص الذين يعيشون معها".

ويعيش المهاجرون القسريون المنفصلون عن أبناءهم يومياً حياة صعبة يفترسهم فيها القلق والخوف على سلامة وأمن أبناءهم الذين يعيشون حياة شحيحة من الغذاء والدواء، وفي مناخ متخم بالأمراض وأشكال العنف السياسي. وقالت إحدى اللاجئات بأن كل ما خشوه أصبح حقيقة واقعة: " توفي ابني في عام ٢٠٠٧... وكنت قد تلقيت رسالة بأن ابني كان يتقيأ، وبعدها بساعات أرسلوا لي يخبروني بأنه توفي، وحينها أحسست بأن الدنيا تنهار أمامي.. (سوكاي، طالبة لجوء في التاسعة والثلاثين من عمرها وتعاني من عدم منحها وضعية اللجوء)

ويعاني الآباء مشاعر مريرة من الإحساس بالذنب والكرب النفسي:

"أشعر أني محطمة – إن قلبي ينفطر على ابنتي. إذا قدر لي أن أراها ليوم واحد، فلا أدري ماذا يمكن أن أقول لها ولكن ما أعرفه هو أنني أدين لها باعتذار كبير. تنتابني نوبات من البكاء بعد اتصالي بابنتي في معظم الأوقات. ولا أعرف ماذا أفعل". (رودو، والتي توفي زوجها بينما كانت في بريطانيا تحاول الحصول على الموافقة على طلبها للجوء)

"لقد عاش أبنائي ثمانية أعوام من الوحدة ... وأسمع كثيراً كلمات ابنتي الصغيرة تتردد في أذني بلا انقطاع وهي تقول 'وداعاً يا أبي، أنا أعلم أنك لن تعود إلينا مرة أخرى'. وأنا لا أعلم كيف أدرك عقلها الصغير ذلك، وكلماتها تنهش فيّ بلا رحمة ليلاً ونهاراً. إن الانفصال عن الأبناء بسبب الهجرة القسرية عذاب عقلي يفوق الاحتمال.. فعقلك لا يهدأ عن التفكير أبداً وهو يتساءل كيف يراني أطفالي؟ وماذا يجري لهم؟" (تافارا)

إذا بلغ الأطفال سن الثامنة عشرة في خلال فترة انتظار آبائهم للبت في طلباتهم للجوء، فإنهم يفقدون حقهم في لم شمل أسرهم.

نظام خال من المشاعر

لا تكل وزارة الخارجية البريطانية عن توجيه شجبها العلني لزيمبابوي كدولة ذات أوضاع أمنية متدهورة، وقد قررت الحكومة البريطانية عدم ترحيل طالبي اللجوء الذين فشلوا في الحصول على الموافقة على طلباتهم إلى بلادهم لمواجهة أشكال الاضطهاد والتعذيب. ورغم ذلك فإن وزارة الداخلية تتوقع من هؤلاء أن يثبتوا أنهم سيواجهون أعمالاً انتقامية وتعذيب عند عودتهم (وهو أمر صعب بالطبع) وعلى أرض الواقع نجد الوزارة تعامل طالبي اللجوء الزيمبابويين غير القادرين على إضفاء الشرعية على وضعيتهم وكأنهم مهاجرين 'طوعيين' يمكنهم العودة بأمان لأوطانهم، وتمنعهم حتى من الدعم الشحيح الذي تقدمه لطالي اللجوء الآخرين العاجزين عن العودة إلى بلادهم. إن المهاجرين القسريين من زيمبابوي يعيشون حالة من الفقر في زيمبابوي، والبعض منهم في حالة من الإملاق والفقر المدقع، ولا يجدون من يمد لهم يد المساعدة في مواجهة إحساسهم بالعجز نتيجة لعلمهم بأن أطفالهم يعيشون في معاناة ومعرضون لخطر التعرض لأذى جسيم في موطنهم.

"لو كانت وزارة الداخلية إنساناً لطلبت مقابلته، ولذهبت إليه حيث يعيش وصببت عليه عليه كل جام غضبي. ولكنهم لسوء الحظ يقولون بأن وزارة الداخلية هي نظام... وطبعاً لا تستطيع أن تجلس مع هذا الشيء المسمى نظام وتحدثه وجهاً لوجه وتشرح له المعاناة التي تمر بها، وتطلب منه أن يفعل شيئاً حيالها... فمن الخارج، يبدو هذا النظام ديمقراطيا ولدية الرغبة في معاونتك، ولكنه من داخله نظام قاس وظالم ويمارس التمييز... إنه يتركك تموت داخل نفسك ولا يتحرك" (سوكاي)

رودا مادزيفا (lqxrmV@nottingham.ac.uk) تدرس حالياً لنيل درجة الدكتوراه بجامعة نوتنغهام ،وهي تدرس أحوال المهاجرين الزيمبابويين في المملكة المتحدة والمنفصلين قسراً عن أبنائهم.

إعادة التوطين الطوعي ومشاركة اللاجئين الموريتانيين

ليونورا ماك إيوان

من بين الشروط التي وضعها اللاجئون الموريتانيون لإنجاح إعادة التوطين "الدمج الكامل والحقيقي لمصالحهم في كل خطوة من خطوات العودة".

في عام ١٩٨٩ انطلقت شرارة أحداث العنف بين موريتانيا والسنغال (التي عرفت محلياً باسم "الأحـداث") نتيجة النزاع على حقوق الرعي في وادي نهر السنغال الواقع على الحدود بين الدولتين. وتأثر بالأحداث الموريتانيون المقيمون في السنغال، فتعرضت محلاتهم التجارية للنهب والسلب كما تعرض معظمهم للطرد من السنغال إلى بلادهم. واستمرت الأعمال الانتقامية مدة شهر كامل بعد انـدلاع الأحـداث ضد كلّ من الموريتانيين السود في وادي نهر السنغال والمغاربة البيض. ويقطن جنوب موريتانيا شعوب الفولا والتوكولار والولوف والسونينكي وبالبامارا في حين يعيش المغاربة (البرابرة العرب) في الشمال مستحوذين على السلطة السياسية في البلاد منذ زمن بعيد.

وللقضاء عـلى العنف بشكل نـهـائي، نظمت الحكومتان الموريتانية والسينيغالية رحلات جوية لإعادة مواطنيها إلى بلادهم وانتهى الأمر بإجلاء قسري لقرابة سبعين ألفٍ من الموريتانيين الذين كانوا يعيشون في جنوب موريتانيا إلى السنغال رغم إنّ معظمهم لم تكن لديهم أي شيء يربطهم بذلك البلد. وفي حين تقرر تقاطر عودة اللاجئين الموريتانيين إلى بلادهم خلال السنوات التالية للنزاع، بقي قرابة عشرين إلى ثلاثين ألف لاجئ في المخيمات السنغالية.

برنامج إعادة توطين اللاجئين الطوعي

عبّر رئيس موريتانيا الجديد في آذار/مارس ٢٠٠٧عن توفر الإرادة السياسية لدى حكومته لإعادة اللاجئين و»إعـادة تأهيل حقوق الموريتانيين السود ممن عانوا من أحداث العنف.» وبالتعاون مع حكومتي موريتانيا والسنغال، أطلقت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين نداءً لتمويل إعادة توطين ودمج ٢٤ ألف

لاجئ موريتاني ينظر إلى قريته حيث موطنه الأصلي عبر ضفة النهر السنغالي. أكتوبر ٢٠٠٥.

لاجئ في الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠٠٧ وكانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٨.

وفي شهر حزيران/يونيه، زارت لجنة وزارية مشتركة وادي نهر السنغال للاطلاع على وجهات نظر السكان هناك حول برنامج إعادة التوطين. وتشكلت لجنة للاجئين لتولي مسؤولية تسهيل نفاذ الحكومة والأمم المتحدة للسكان بصورة تمكّن اللاجئين من التحدث بصوت واحد، وضمت اللجنة أعضاء انتخبهم ١٦٧ رئيساً من أصل ٢٨٤ رئيس لمواقع اللاجئين في وادي نهر السنغال. إلاّ أنّ تباين وجهات نظر أفرادها التي عكست الاختلافات القائمة بين مجموعات اللاجئين أثارت قلق اللاجئين من أنه لن يكون من السهل احترام مصالح اللاجئين إذا كان هناك تباين أصلاً في وجهات النظر بين رؤساء المجموعة، وذلك ما زاد من صعوبة ضمان عودة اللاجئين في مثل تلك الظروف. ويزيد الأمر صعوبة توجيه بعض الاتهامات بوقوع حالات محتملة من الفساد بين رؤساء اللاجئين بحكم مواقعهم الوسيطة بين اللاجئين والمجتمع الدولي.

كما حضر بعض ممثلي مجتمع اللاجئين توقيع الاتفاقية ثلاثية الأطراف[1] في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بين السنغال وموريتانيا والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وكانت تلك الاتفاقية قد وزّعت المسؤوليات على الأطراف الثلاثة إزاء تنفيذ برنامج إعادة التوطين الطوعي. وفي حين كان من المفهوم أن حكومتي السنغال وموريتانيا ستديران البرنامج بالتعاون مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وبالتالي ستكونان مسؤولتين عن النواحي المادية المترتبة على ذلك، إلاّ أن العديد من اللاجئين عبروا عن خيبة أملهم لغياب إشراك اللاجئين في إعداد الاتفاقية المذكورة وقالوا إنّ اللاجئين أيضا لديهم مسؤوليات تجاه برنامج إعادة التوطين. وهذا ما عبّر عنه رئيس إحدى اللجان بقوله: "كان من المفروض أن تضم الاتفاقية أربعة أطراف، فاللاجئون أيضاً لديهم مسؤولياتهم أما [هذه الاتفاقية] فلا تمنحهم شيئاً من المسؤوليات." أما بعض الممثلين الآخرين فقد رفضوا حضور توقيع الاتفاقية رغم دعوتهم لحضورها قائلين إنّهم لم يستلموا أي نسخة عن محتوياتها ولم يطلعوا عليها مسبّقاً قبل موعد توقيعها.

العودة وشروط اللاجئين

قد تبدو الفئة السكانية من اللاجئين الموريتانيين للوهلة الأولى وكأنّها تلعب دوراً حيوياً في تنظيم عودتهم لديارهم، لكن الواقع يشير إلى أنّ مشاركة اللاجئين اقتصرت على مرحلة التنفيذ دون المشاركة في مرحلة صنع القرار. وعلى ضوء ذلك، حدّد مجتمع اللاجئين أحد عشر شرطاً لعودتهم، أحدها يشدد على «مشاركة اللاجئين الكاملة في كافة مراحل عملية العودة» وآخر يطالب بإعداد تعداد للاجئين. ولقيت قائمة الشروط المذكورة القبول بعد عملية نقاشات مستفيضة خلال لقاء «المشاورات حول إعادة التوطين الطوعي» الذي عقد في تشرين أول/ نوفمبر ٢٠٠٧. ومع ذلك بقيت المشكلة قائمة في ترجمة هذه الشروط على أرض الواقع.

وفي خريف عام ٢٠٠٧، نظمت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين «تحديداً نمطياً» للاجئين في وادي نهر السنغال، وتمكنت المفوضية بفضل ذلك التعداد الذي أعدته من تلبية أحد شروط اللاجئين المتضمن تحديد عدد الأفراد الذين أبدوا رغبتهم بالعودة وحددوا المكان المفضل لديهم للعودة إليه. وكانت السلطات الموريتانية أيضاً قد استهدفت في البداية إعادة توطين هؤلاء الأفراد إلى الأقاليم التي تتمتع بمستوى أفضل من غيرها من حيث البنية التحتية والقدرة الأكبر على استيعاب العائدين. وبذلك أتاح التعداد للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين فرز الفئة السكانية من اللاجئين في مجموعات لتسهيل إدارة برنامج العودة. كما مكنت المعلومات التي جمعت من خلال التعداد السلطات الموريتانية من التحقق من جنسية الافراد الراغبين بالعودة، وقد نصت الاتفاقية الثلاثية على اعتبار التعداد بمثابة أوراق لإثبات الشخصية ريثما «يتسلم العائدون وثائق حكومية من السلطات الوطنية خلال فترة لا تزيد على ثلاثة اشهر منذ تاريخ عودتهم» (المادة ١٦)

ومن هنا يتضح الدور الهام للتعداد، إلا أنه في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٧، ادعى اثنان من ممثلي اللاجئين أنّ عملية «التحديد النمطي» لم تعتمد أسساً واحدة عند تطبيقها على اللاجئين، وقالوا إنّ بعض العائلات شطبوا من قوائم التعداد. ولم تسفر الضغوط التي مارسها رؤساء اللاجئين في القرى على مسؤولي المفوضية العليا للاجئين إلا عن تقليل هؤلاء المسؤولين من أهمية التعداد.

وبالإضافة إلى ضيق الوقت المتاح للتعداد، حيث لم يكن هناك أكثر من شهر واحد أمام عملية معالجة البيانات، أشار رئيس لجان اللاجئين إلى أنّ الهدف الذي رسمته المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمدعوم من قبل الحكومة والمتمثل في إعادة توطين ٧,٠٠٠ لاجئ قبل نهاية عام ٢٠٠٧ لم يكن هدفاً واقعياً خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الشروط التي حددها مجتمع اللاجئين لإنجاح عودتهم. ومع ذلك، وحيث إنّ إعادة التوطين الطوعية غالباً ما تحدث في جو سياسي مشحون، فليس من الضروري أن يكون للاجئين القدرة الكبيرة على الاختيار في تحديد مستقبلهم. وهذا ما عبّر عنه أحد المسؤولين العسكريين السابقين في موريتانيا قائلاً إنّ المشاركة الكاملة والحقيقية ربما ضمنت جمع الأطراف الثلاثة لكن "قبل إجراء هذا التعداد، كان من المفروض جمع الموريتانيين واللاجئين بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومسؤولي حقوق الإنسان وأن يجلس الجميع على طاولة النقاش لرسم وتحديد استبيان التعداد."

وفي الاجتماعات التي نظمتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمكتب الأفريقي للتنمية والتعاون (منظمة غير حكومية)[2] شارك رؤساء اللاجئين في القرى بصنع القرارات المتعلقة بالجانب اللوجستي الخاص بعودتهم، وكجزء من جهودهم المبذولة لضمان الحفاظ على كرامة العائدين لدى إعادة التوطين، أوضح مسؤول المكتب الأفريقي للتنمية والتعاون أثناء الاجتماعات التمهيدية إنّ العائلات العائدة إلى ديارها ستجتمع معاً في الليلة ما قبل الرحيل لتأكل وتنام جنباً إلى جنب، وطُلب من رؤساء القرى اتخاذ القرار فيما يخص الموقع الذي سيشيد عليه المأوى الملائم لتلك الليلة. وبهذه الطريقة، فُوّضَت المهام لمجتمع اللاجئين.

وخلال مرحلة الاجتماعات التحضيرية، عبّر العديد من رؤساء اللاجئين في القرى عن قلقهم وعدم رغبتهم في المشاركة في برنامج إعادة التوطين نظراً لغياب المعلومات التي تسلموها عن شروط إعادة التوطين ودمجهم في المجتمع الموريتاني. وهكذا، بدت جهود تضمين اللاجئين جهوداً سطحية غير كافية. ونظراً لعدم توافر المعلومات، فقد غدت مسؤولية بناء مراكز التجميع مشاركة رمزية أكثر من أن تكون مشاركة حقيقية بالشكل الذي اشترطه اللاجئون لإنجاح عملية إعادة التوطين.

أيام المشاورات

نظمت سلسلة من "أيام المشاورات الوطنية" لغايات النظر في الجوانب العملية لتنفيذ برنامج إعادة التوطين الطوعي، وذلك خلال شهر تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. والتقى في تلك الأيام ٧٢٤ ممثلين عن كل من الحكومة الموريتانية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين. أما ممثلوا اللاجئين، فلم يزد عددهم عن ١٧ ممثلاً ، وذلك بحسب ما أورده رئيس اللجنة الذي حضر تلك اللقاءات. وانقسم الحاضرون في أيام المشاورات إلى مجموعات ناقشت شروط إعادة التوطين ودمج اللاجئين عند العودة والعقوبات المحتملة التي ستقع على مرتكبي أحداث ١٩٨٩ وحقوق العائدين. إلاّ أنّ رئيس اللجنة أشار أنّ اللاجئين السبعة عشر الذين حضروا اللقاءات لم يتسلموا سوى تقرير من خمسة عشر صفحة في تلك الليلة قبل افتتاح أيام المشاورات الوطنية ما جعل مشاركتهم الكاملة أمراً في غاية الصعوبة.

وعرض التقرير الملخص للمشاورات المبدئية الذي أعدته اللجنة الوزارية المشتركة حول عودة اللاجئين نتائج المشاورات المبدئية بين الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية ورابطات اللاجئين والخبراء بمن فيهم كبار الشخصيات السياسية. وحدد التقرير

هؤلاء الأطفال من اللاجئين لا يعرفون أي موطن آخر سوى السنغال. أكتوبر ٢٠٠٥.

الحاجة لتشكيل خمس لجان على الأقل لهذه الغاية. وبحسب رئيس اللجنة، كان من الواضح وجوب تضمين اللاجئين في تلك اللجان لضمان احترام الشروط التي حددوها. لكنَّ اللجنة التي أنشأت أخيراً في كانون أول/يناير ٢٠٠٨، أي بعد عشرة أيام من إعادة توطين المجموعة الأولى للاجئين، كانت لجنة ثلاثية الأطراف ضمت ممثلين عن الحكومتين السنغالية والموريتانية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وكان ذلك كافياً لإقصاء مجتمع اللاجئين عن المشاركة.

وبحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بلغ عدد اللاجئين الذين أعيد توطينهم مع نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٩ قرابة ١٠ ألف لاجئ من أصل ٢٤ ألف. إلا أنّ المشاركة الكاملة لمجتمع اللاجئين في برنامج إعادة التوطين الطوعي لم تتحقق رغم إنَّ تلك المشاركة كانت من الأهداف الصريحة التي وضعتها لنفسها الأطراف المنفذة. وحتى قادة اللاجئين الذين تولوا مسؤولية تيسير إدارة البرنامج فقد بقيت مشاركتهم هامشية ورمزية لا تذكر خلال العملية كلها، ما أوقع مجتمع اللاجئين في حيرة من أمرهم إزاء برنامج إعادة التوطين الطوعي، وقد عبّر اللاجئون عن عدم رضاهم بالبرنامج في نشرة صحفية انتقدوا فيها كلاً من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والحكومة الموريتانية لقرارهما بإعادة توطين مجموعات اللاجئين قبل تقديم المعلومات الكافية للاجئين حول الظروف التي ستنتظرهم في أماكن إعادة التوطين لدى عودتهم.

الخلاصة

من الضروري في أي برنامج لإعادة توطين اللاجئين ضمان المشاركة الكاملة للفئات ذات العلاقة منذ اللحظات الأولى في التخطيط للبرنامج. ورغم إنَّ هذه العملية تستهلك قدراً كبيراً من الوقت، إلاّ أنّ تضمين اللاجئين والتشاور معهم منذ المراحل الأولى في التنظيم يبقى أمراً في غاية الأهمية لضرورة التوافر على المعلومات اللازمة والوقوف على احتياجات مجتمع اللاجئين ورغباتهم. ويتطلب ذلك إجراء تقييم مفصّل حول مدارك اللاجئين الموريتانيين وبرنامج إعادة التوطين الطوعي لتسليط الضوء الكافي على جدوى البرنامج وإتاحة مؤشرات طريقة تنفيذ البرنامج بشكل أكثر فعالية.

أما المشاركة الرمزية الهامشية للمجتمع المعني فهي ليست كافية. بل يجب إشراك مجتمع اللاجئين على مستوى صنع القرارات لا أن تقتصر مشاركتهم على تنفيذ القرارات التي يتخذها الآخرون. وفي حين أنّ البعض قد يرى بأن المشاركة الرمزية لمجتمع اللاجئين في برنامج إعادة التوطين الطوعي كانت لا تخلو من منافع عليهم إلاّ أنَّ العديد من اللاجئين رأوا بأنّ هذا النوع من المشاركة قد ولّد لديهم شعوراً بالغموض والوهم، وما يترتب عليه من مخاطر في ثني عزيمة اللاجئين عن الالتزام ببرنامج إعادة التوطين الطوعي، وهذا ما قد يفسر سبب انخفاض العدد المحدود للاجئين العائدين حتى اليوم.

ليونورا ماك إيوان
(l.macewen@iiep.unesco.org) مساعدة متخصصة في البرامج لدى المعهد الدولي لتخطيط التعليم- يونيسكو IIEP-UNESCO (http://www.iiep.unesco.org). هذه المقالة مبنية على العمل الميداني المنفذ استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

١. http://www.unhcr.org/47397ea115.html

٢. المكتب الأفريقي للتنمية والتعاون OFADEC هو منظمة محلية غير حكومية تعمل على مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. موقعهم على الانترنت www.ofadec.org (باللغة الفرنسية)

مركز دراسات اللاجئين
UNIVERSITY OF OXFORD

مركز دراسات اللاجئين/نشرة الهجرة القسرية صفحة 75

مؤتمر النزعات الإنسانية الدينية

٢١-٢٣ سبتمبر ٢٠١٠، أكسفورد

ينظم مركز دراسات اللاجئين ومعهد لاس كاساس للأخلاقيات والحكم والعدل الاجتماعي مؤتمرًا دوليًا حول "النزعات الإنسانية الدينية: استجابة الجماعات الدينية والمنظمات الدينية للأشخاص المتضررين من النزاعات والأزمات والهجرة القسرية". وسوف يضم المؤتمر أكاديميين وناشطين في مجال العمل الإنساني وصناع سياسات وعلماء لاهوت وممثلين مشتركين بين الأديان. وهو يهدف إلى دراسة دوافع ودور وتأثير المنظمات الدينية عند استجابتها للأشخاص المتضررين من النزاعات والأزمات والهجرة القسرية ومدى اختلاف الأساليب الدينية عن استجابات المنظمات الإنسانية العلمانية. وسوف يناقش المؤتمر الدور الذي يلعبه الدين في حياة المهاجرين القسريين. وسوف يتناول اللوم الذي يقع على المؤسسات الدينية من حين لآخر لتسببها في نزاعات تؤدي إلى النزوح القسري بينما يدرس أيضًا دور الجماعات الدينية والمنظمات الدينية في التوسط لحل النزاعات.

تتوفر استمارة لطلب الحصول على الدراسات والتعبير عن الاهتمام على الإنترنت من خلال الرابط التالي: http://www.rsc.ox.ac.uk/conf_conferences_210910.html

دورة تدريبية قصيرة عن انعدام الجنسية والقانون الدولي

١٦-١٨ أبريل ٢٠١٠، أكسفورد

يتزايد طرح مشكلة انعدام الجنسية باستمرار على جدول أعمال الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية والحكومات والمجتمع المدني في أنحاء عديدة من العالم. وهناك أيضًا مجموعة من الأبحاث النظرية والتجريبية المتزايدة والشاملة التي تبحث قضايا المواطنة والافتقار إليها من منظورات مختلفة. سوف تغطي دورة مركز دراسات اللاجئين القائمة على المشاركة والتفاعل مختلف المجالات الموضوعية، بما في ذلك استعراض مشكلة انعدام الجنسية في العالم اليوم؛ والإطار القانوني الدولي للحيلولة دون انعدام الجنسية والحد من تلك الظاهرة ووضع الأشخاص عديمي الجنسية؛ والعلاقات الدولية والجوانب السياسية لهيكل الدولة والهوية الوطنية والمواطنة؛ والتمييز بين انعدام الجنسية في الواقع وانعدام الجنسية وفقًا للقانون؛ والأسباب الخاصة بانعدام الجنسية مثل خلافة الدولة وعدم المساواة بين الجنسين في قوانين الجنسية. وسوف يتم عمل دراسات حالة في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

تم إعداد الدورة التدريبية بالتعاون مع وحدة انعدام الجنسية بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحت إشراف الدكتور أليس إدواردز، محاضر إداري لحقوق الإنسان الدولية وقانون اللاجئين في مركز دراسات اللاجئين، والبروفيسور غاي غودوين-غيل، زميل بحوث أقدم، كلية أول سولز، جامعة أكسفورد.

لمزيد من المعلومات، يمكن المراسلة على البريد الالكتروني: rsc-outreach@qeh.ox.ac.uk

المدرسة الصيفية الدولية للهجرة القسرية

٥-٢٣ يوليو ٢٠١٠، أكسفورد

تقدم المدرسة الصيفية الدولية الآن وفي عامها الواحد والعشرين نهجًا مكثفًا ومتعدد التخصصات وقائم على المشاركة لدراسة الهجرة القسرية. صُممت الدورة التدريبية من أجل الممارسين المشاركين في مساعدة المهاجرين القسريين ووضع السياسات الخاصة بهم والخريجين من الباحثين المختصين بدراسة الهجرة القسرية، وهي تساعد الأشخاص الذين يعملون مع اللاجئين والمهاجرين القسريين الآخرين على الدراسة النقدية للقوى والمؤسسات التي تهيمن على عالم النازحين. الرسوم: ٣٠٢٥ جنيه إسترليني. الرسوم في حالة الدفع المبكر (قم بالدفع قبل ٣١ مارس للتمتع بذلك): ٢٨٥٠ جنيه إسترليني. قم بالدفع قبل ١ مارس (في حالة طلبات المنحة المالية) أو ١ مايو (طلبات التمويل الذاتي/من قِبل صاحب العمل).

لمزيد من المعلومات، انظر

http://www.rsc.ox.ac.uk/teaching_summer.html أو قم بالمراسلة على البريد الالكتروني summer.school@qeh.ox.ac.uk أو اتصل بمدير برنامج التوعية، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، 3 طريق مانسفيلد، أكسفورد، OX1 3TB، المملكة المتحدة، هاتف:

+٤٤ ١٨٦٥ ٢٨١٧٢٨/٩ (٠) ٤٤+ ، فاكس: +٤٤ ١٨٦٥ (٠) ٢٨١٧٣٠

موجز سياسي: اللاجئون العراقيون

يدرس الموجز السياسي الرابع لمركز دراسات اللاجئين "اللاجئون العراقيون – ما بعد التسامح" وضع النازحين داخل العراق ومجموعات العراقيين الذين يعيشون في دول الشرق الأوسط المجاورة. وترى الدراسة أنه على الرغم من الخطابات العسكرية والسياسية حول الاستقرار المتجدد في العراق، إلا أنه من غير المرجح أن تنتهي الأزمة على المدى القريب ولم تعد العودة الجماعية ممكنة طالما الأمن يشكل مصدر قلق رئيسي. وهي تعرض بعض المبادئ الأساسية للنظر فيها من قِبل واضعي السياسات في الحكومة ووكالات الهجرة والشبكات الإنسانية وتوصي بإجراء مزيد من الأبحاث حول نطاق وظروف وأنماط تحرك العراقيين داخل الشرق الأوسط وخارجه. كتبه دكتور فيليب مارفليت، جامعة شرق لندن، والدكتورة نور الضحى شطي في مركز دراسات اللاجئين.

الموقع على الإنترنت: http://www.rsc.ox.ac.uk/pub_policy.html

التحديثات

إذا كنت ترغب في استلام الرسائل الإخبارية الموسمية لمركز دراسات اللاجئين عن طريق البريد الالكتروني، فُيرجى إرسال رسالة بريد الكتروني إلى فاوتر تي كلوزه على العنوان : wouter.tekloeze@qeh.ox.ac.uk

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

ديانا أفيلا
الحوار الجنوب أمريكي

بولا بانرجي
مجموعة ماهانيربان كالكوتا للأبحاث

نينا بريكلاند
مجلس اللاجئين النرويجي

مارك كاتس
أوتشا

هينيا دقاق
صندوق الأمم المتحدة للسكان

ريتشل هيستي
أوكسفام في المملكة المتحدة

خالد قوصر
مركز جينيف للسياسات الأمنية

أميليا بوكستاين تشيازي
منظمة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة

إرين موني
مستشارة مستقلة

إيفا إسبينار
جامعة أليكانتي

فيكي تينانت
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

دان سيمور
يونيسيف

لوسي كياما
اتحاد لاجئي كينيا

ريتشارد وليامز
مستشار مستقل

روجر زيتر
مركز دراسات اللاجئين

مع الشكر لكل الجهات التي ساهمت في دعم النشرة في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩

تعتمد نشرة الهجرة القسرية في تمويلها بشكل كلي على التمويل والتبرعات لتغطية كل تكاليفها بما فيها تكاليف العاملين فيها. ونود التعبير عن امتناننا الكبير لكل الجهات التي ساهمت في دعم نشرتنا خلال السنوات السابقة ونخص بالذكر الجهات التي ساهمت في دعمنا خلال السنتين الماضيتين:

مشروع بروكينغز- بيرن لدراسة النزوح الداخلي • خدمات • الإغاثة الكاثوليكية • دان تشيرش إيد • مجلس اللاجئين الدانماركي • وزارة الشؤون الخارجية • والتجارة الدولية الكندية • لوكالة الكندية للتنمية الدولية • وزارة التنمية الدولية البريطانية • شركة دي إتش إل • مركز فاينستاين الدولي، جامعة تافتس • لجنة الإنقاذ الدولية • وزارة الشؤون الخارجية النرويجية • مجلس اللاجئين النرويجي • مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة • الإنجابية في حالات الطوارئ • الاتحاد الأوروبي • الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون • الوزارة السويسرية الفيدرالية للشؤون الخارجية • مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية • برنامج الأمم المتحدة الإنمائي • صندوق الأمم المتحدة للسكان • مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين • اليونيسيف • اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال • برنامج الأغذية العالمي • مؤسسة زوا لرعاية اللاجئين • الهيئة الإسبانية للتعاون الدولي • وزارة الخارجية الأمريكية - مكتب السكان واللاجئين والهجرة • منظمة مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح • برنامج الأمم المتحدة للبيئة • منظمة إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة)

منظر الأرض في الليل من الفضاء يوضح بشكل فتان وجميل عدد المدن والبلدات. لكن الصورة على أرض الواقع ليست دائماً بالجميلة أو الجذابة.